العراق
في سنواته الصّعبة

الدكتور داخل حسن جريو



www.dardjlah.com

العراق

في سنواته الصعبة

العراق
في سنواته الصعبة

تأليف

الدكتور داخل حسن جريو
أستاذ الهندسة الإلكترونية
عضو المجمع العلمي العراقي

٢٠١٣



- **العراق في سنواته الصعبة**
- **الدكتور داخل حسن جريو**

الطبعة الأولى 2013

منشورات:



دار دجلة
ناشرون وموزعون

المملكة الأردنية الهاشمية

عمان- شارع الملك حسين- مجمع الفحيص التجاري

تلفاكس: 0096264647550

خلوي: 00962795265767

ص. ب: 712773 عمان 11171- الأردن

جمهورية العراق

بغداد- شارع السعدون

تلفاكس:0096418170792

خلوي: 009647705855603

E-mail: dardjlah@ yahoo.com

www.dardjlah.com

❖ رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (2012/8/3198)

9957-71-282-2:ISPN

الآراء الموجودة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن رأي الجهة الناشرة

بِسْمِ اللّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيم

﴿ إِنَّ اللّهَ لاَ يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنْفُسِهِمْ ﴾

فهرس المحتويات

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقديم

بدأت سنوات ضياع العراق بغزوه الكويت في الثاني من شهر آب عام ١٩٩٠. ومنذ ذلك الحين والعراق ما أنفك يعاني من كوارث لها أول وليس لها آخر، تهدد كيانه كبلد حر مستقل، وتهدد نسيجه الاجتماعي المكون من أديان وطوائف وأعراق تآلفت فيما بينها في عيش كريم عبر آلاف السنين.

يتضمن هذا الكتاب مجموعة من الدراسات التي نشرها الكاتب في وسائل الإعلام المختلفة في العراق وسلطنة عمان وشبكة الإنترنت على مدى أكثر من عشرين عاما.

تناول الكاتب بهذه الدراسات بعض جوانب الحياة السياسية في العراق خلال حقبة الضياع هذه، وانعكاساتها على مجمل حياة العراقيين وما آل إليه وضعهم البائس، بعد أن كانوا أحرارا أعزاء في وطنهم، يحسب لهم ألف حساب، ويحسدهم الكثيرون على النعم التي حباها الله لبلادهم، وإذا بهم بين ليلة وضحاها يشردون في مشارق الأرض ومغاربها يبحثون عن ملاذات آمنة، بعد أن عم الخراب في بلادهم، وحصد الإرهاب الأعمى الذي لا دين له حياة الآلاف منهم .

نسأل الله تعالى أن يعم الأمن والسلام ربوع بلاد الرافدين لينعم أهله بالعيش الكريم في جنباته، إنه سميع مجيب .

الأستاذ الدكتور

داخل حسن جريو

شباط ٢٠١٢ / مسقط / عُمان.

العراق
أصالة التاريخ والحضارة

العراق
أصالة التاريخ والحضارة

ورد أسم العراق في الكثير من المصادر والمراجع التاريخية والأدبية يكفي هنا أن نشير إلى البعض منها على سبيل المثال لا الحصر: معجم العين للخليل بن أحمد الفراهيدي ومروج الذهب ومعادن الجوهر للمسعودي ومعجم البلدان لياقوت الحموي والأحكام السلطانية للماوردي ولسان العرب لابن منظور والقاموس المحيط للفيروز آبادي وغيرهم. وأطلق على العراق أرض السواد، والسواد في اللغة بمعنى الخضرة. وعرف العراق باسم بلاد ما بين النهرين أو بلاد الرافدين.

شهدت أرض الرافدين منذ عصور موغلة في القدم أعظم حضارة عرفها التاريخ فرفعت مشعل العلم والمعرفة يوم كانت الدنيا كلها تسبح في دياجير الجهل والتخلف والظلام وليس من باب المصادفة أن يكون للعراق الفضل في اثنين من الأدوات الأساسية في نشر الأفكار وحفظها وهما اختراع الكتابة ونشر الورق، فالكتابة المسمارية في العراق القديم هي أول أشكال الحرف وصيغ الكتابة بحسب ما يذكره التاريخ القديم ويؤكده علماء اللسانيات، إذ انطلق الحرف الأول من حضارة العراق في عهد سومر وبابل، كما صيغت القوانين ونظم الإدارة، ونظريات الفلك والرياضيات وهندسة الري والجماليات في العراق القديم، وظل العراق بتاريخه وحضارته منطلق إشعاع فكري وحضاري وثقافي على مر العصور.

ويعد وادي الرافدين مهد العلوم والتقنية كما تؤكد ذلك التحريات الأثرية التي دلت على أعمال هندسية معمارية ومنظومات ري مياه ومنظومات طرق وتخطيط مدن متطورة. ولغرض تسجيل التراكم المعرفي الهندسي احتاج المهندسون العراقيون الأوائل إلى منظومة كتابة. لذا فقد ابتدع العراقيون الرقم الطينية لتسجيل

الحروف المسمارية والتي بعد حفرها تصبح وثائق دائمة. كما كان للعراقيين انجازات رائعة أخرى، ابتدع السومريون نظام الأعداد أول مرة في التاريخ البشري. وبموجب هذا النظام يستعمل ١٢ رقماً في بعض الحالات أو ٦٠ رقماً في حالات أخرى.

وفي الألفية الثالثة قبل الميلاد طور البابليون نظام الأعداد الستيني السومري، إذ أنهم قسموا الليل إلى ١٢ جزءاً، بحيث يظهر كل جزء ساعة بعد أن يختفي الجزء السابق. وقسموا الساعة إلى ٦٠ دقيقة، وكل دقيقة إلى ٦٠ ثانية. وعد الليل مساوياً للنهار أمد كل منهما ١٢ ساعة، وبذلك يصبح اليوم ٢٤ ساعة. وما زال هذا النظام معمول به في أرجاء العالم المختلفة حتى يومنا هذا. وقسموا الدائرة إلى ٣٦٠ درجة موزعة في أربعة اتجاهات.

وتوصل البابليون إلى منظومة الأعداد التي يكون فيها للرقم قيمة حسب موقعه في العدد كما هو معروف لدينا الآن. فقيمة الرقم في مرتبة الآحاد هي غير قيمته في مرتبة العشرات وهكذا. ولم يستخدم البابليون أية إشارة إلى رقم الصفر، ولكنهم تركوا فراغاً ليعنوا بذلك رقم الصفر .وفي بلاد الرافدين توصل المهندسون البابليون إلى العمليات الحسابية والجبرية الأساسية، وبذلك تمكنوا من حساب المساحات السطحية والحجوم المختلفة. ومازلنا حتى الآن نستعمل القياسات البابلية لحساب الزمن والزوايا.

استطاع البابليون تشييد المباني والجسور وشق الطرق وتعبيدها وذلك قبل أكثر من ثلاثة آلاف سنة قبل الميلاد. وتعد حدائق بابل المعلقة التي بنيت في عهد الملك البابلي نبوخذ نصر قرابة عام ٥٧٠ قبل الميلاد، أحد عجائب الدنيا السبع في العالم القديم. كان البابليون متقدمون جداً في علوم الفلك إذ امضوا قروناً طويلة برصدهم الفلكي للكواكب والنجوم. وإليهم يعزى اكتشاف التيار الكهربائي

بصنعهم أول بطارية كهربائية أطلق عليها الآثاريون اسم بطارية بغداد. ففي العام ١٩٣٨، بينما كان يعمل في خوجه رابو بالقرب من مدينة بغداد اكتشف العالم الألماني ويلهيلم كونيغ جرة من الفخار طولها ١٥سم يوجد فيها اسطوانة من النحاس تضم قضيباً من الحديد، وكشفت دراسة الجرة أنه كان فيها خل أو خمر. ولم يضيع كونيغ وقته في البحث عن شرح لما يمكن أن يكون الهدف من الجرة التي عثر عليها، فقد اطمأن أن الجرة لم تكن إلا بطارية كهربائية، وقد اكتشف ١٢ بطارية من هذه البطاريات. ويقول الدكتور بول كرادوك المسؤول في المتحف البريطاني: أن البطاريات جذبت كثيراً من الاهتمام، وهي بالغة الأهمية. وتقول المصادر أن تاريخ هذه البطاريات يعود إلى حوالي ٢٠٠ سنة قبل الميلاد. ومن المؤكد أن هذه البطاريات يمكن أن تولد تياراً كهربائياً، لأنه تبين أن بطاريات مماثلة حديثة أنتجت تيارات كهربائية. يعتقد البعض أن البطاريات كانت تستعمل في المجال الطبي فقد كتب الإغريق القدامى عن تخفيف الألم الناتج عن تأثير الأسلاك الكهربائية عندما توضع هذه الأسلاك على القدمين، ولا يزال الصينيون يستعملون الأبر الصينية مصحوبة بتيار كهربائي. وهذا قد يفسر وجود ابر بالقرب من بغداد. اكتشف العراقيون الخلايا الكهربائية سنة ٢٠٠ قبل الميلاد، والتي لم تكتشف إلا بعد ألفي سنة من اكتشافها في العراق.وفي بلاد الرافدين انشأ الأشوريون أعظم مكتبة في العالم القديم عرفت بمكتبة اشور بانيبال. واشتهر الأشوريون بمهاراتهم العسكرية وحسن تنظيمهم للجيوش وامتلاكهم أسلحة متطورة في ذلك الزمان.

وشهد العراق نهضة علمية بارزة في زمن الحضارة العربية الإسلامية لاسيما في زمن الخليفة العباسي هارون الرشيد وابنه الخليفة المأمون الذي انشأ بيت الحكمة ليكون ملتقى العلماء ورجال الفكر من جميع أرجاء العالم،، كان لهذه النهضة آثاراً كبيرة على نهضة أوروبا، إذ قام الأوروبيون بحركة ترجمة واسعة لنتاجات العلماء العرب المسلمين. وقد أولى العراق التعدد الثقافي أهمية ورعاية

بدلالة أن الكثير من العلماء والأدباء والخطباء واللغويين قد أموا العراق، وتفاعلوا مع مدارسه اللغوية في البصرة والكوفة والمستنصرية وبيت الحكمة. وفي العصر العباسي كان الطلاب من مختلف إرجاء الدنيا يشدون الرحال إلى بغداد ليدرسوا في مدارسها. وقد ازدهرت في العراق على مر التاريخ كل عناصر الإبداع وتلاقحت ثقافته مع ثقافات الشعوب الأخرى أخذا وعطاء وذلك ما اطلع عليه المستشرقون وأدركوه حق إدراكه.

إن ما قدمه علماء العراق منذ حضارة سومر وآشور وبابل وأكد والحضارة العربية الإسلامية في عصورها المختلفة من اكتشافات وانجازات علمية بارزة في حقول المعرفة المختلفة من رياضيات وجبر وكيمياء وفلك وفلسفة وهندسة وغيرها التي كان لها الأثر في الحضارة الإنسانية بعامة والحضارة الغربية بخاصة باعتراف الكثير من علماء الغرب أنفسهم وما تؤكده الشواهد التاريخية الشاخصة في يومنا هذا، فالكتابة والعجلة مثلا وهي أهم اكتشافات التاريخ إنما يعود فضل اكتشافها إلى العراقيين القدماء، وكذا الحال بالنسبة للكثير من الحسابات الهندسية والرياضية.

إن العراق وطن الحضارة والتاريخ والإشعاع العلمي ظل عصيا على الأعداء في كل حقب التاريخ، حتى في المرحلة المظلمة التي دنس فيها هولاكو والمغول أرض العراق، وقد ألقى بالكتب والمخطوطات في نهر دجلة، لم يستطع أن يقهر إرادة الإنسان العراقي، ولم يطفئ شعلة التوهج في بغداد. وهكذا كان حال كل الغزاة والمعتدين الذين استهدفوا العراق في كل العصور. ولن يكون التتار الجدد الذين دنسوا أرض العراق الطاهرة في مطلع الألفية الثالثة بعد الميلاد أفضل حالاً من أسلافهم، إذ أنهم سيجرون أذيال الخيبة والخذلان، وتطاردهم اللعنة إلى يوم الدين، على ما ارتكبوه من أعمال جرمية بحق الحضارة والتراث الإنساني التليد في بلاد الرافدين . ويكفي أن نشير هنا إلى ما حل بمتاحف العراق الأثرية وفي

مقدمتها متحف التاريخ العراقي من دمار هائل من جراء قصف الدبابات دون مبرر عند دخول القوات الغازية بغداد مطلع شهر نيسان من العام ٢٠٠٣، فضلاً عن سرقة كنوزها الأثرية التي يمتد تاريخها آلاف السنين. وما زال نهب آثار العراق مستمرا حتى يومنا هذا، دون حساب أو رقيب، والأدهى من ذلك أن قوات الاحتلال قد أخذت من المواقع الأثرية أماكن لمعسكراتها وكأن أرض العراق الواسعة قد ضاقت بها، مما ألحق أضرارا فادحة بتلك المواقع. كما تعرضت الجامعات ومراكز البحوث والمؤسسات العلمية وبتشجيع من القوات المحتلة إلى أوسع عملية نهب لجميع موجوداتها من كتب علمية ومجلات ودوريات ومخطوطات وأجهزة ومواد مختبرية، إذ جعلت منها بين ليلة وضحاها مجرد مباني صماء. ولم يسلم المجمع العلمي العراقي والمكتبة الوطنية من أعمال النهب والتخريب التي طالت كل شيء فيهما. وامتدت الأعمال الجرمية لتطال رموز العلم والمعرفة من المفكرين والمبدعين وأساتذة الجامعات والأطباء والكتاب والأدباء من كل صنف ولون في أوسع عمليات تصفية جسدية لم يشهدها العراق في أي وقت من الأوقات، أدت إلى قتل المئات منهم، وتشريد الآلاف في أرجاء العالم المختلفة دون ذنب سوى حب العراق والسهر على خدمته.

إن الهدف من هذه الأعمال القضاء على كل أسباب نهضة العراق العلمية وتقدمه الحضاري، والعودة به إلى عصر ما قبل الصناعة كما أعلنوا ذلك مرارا على رؤوس الأشهاد. فسلاماً لك أيها العراق الأغر وألف تحية لأهلك الصابرين تحت نيران الاحتلال الغاشم البغيض، وسيرى الظالمون أي منقلب ينقلبون قريباً بإذن الله. وما النصر إلا من عند الله، وأن ينصركم الله فلا غالب لكم.

العراق
في ذاكرة التاريخ الحديث

العراق في ذاكرة التاريخ الحديث

شهد العراق الحديث منذ تأسيس دولته في العام ١٩٢١ صراعات وانقلابات عسكرية وثورات وحروب مدمرة لم يشهدها أي بلد أخر من بلدان العالم المختلفة في الأزمنة الحديثة. ففي العام ١٩٢٠ اندلعت في جنوب العراق ما بات يعرف الآن بثورة العشرين التي أفضت نتائجها إلى تخليص العراق من الاحتلال البريطاني، وقيام المملكة العراقية وتتويج الأمير فيصل بن الحسين (أحد أنجال الشريف حسين قائد الثورة العربية الكبرى في الحجاز مطلع القرن العشرين) ملكاً دستورياً على عرش العراق في العام ١٩٢١ .

شهدت المملكة التي استمر حكمها ٣٨ عاما الكثير من الفتن و القلاقل بدءا بأول انقلاب عسكري في البلاد العربية الذي قاده الفريق بكر صدقي في العام ١٩٣٦ الذي انتهى بمقتله لاحقا، ومرورا بانقلاب رشيد عالي الكيلاني وبعض عقداء الجيش العراقي في العام ١٩٤١، والذي هو الآخر باء بالفشل بعد ان قضت عليه القوات البريطانية الموجودة في قواعدها العراقية حينذاك، وهروب الكيلاني إلى إيران (ومن ثمة إلى المملكة العربية السعودية وعودته إلى العراق عام ١٩٥٨) وإعدام العقداء الأربعة، وتمرد الكرد بقيادة الملا مصطفى البرزاني في العام ١٩٤٧ الذي انتهى بالفشل وهروب البرزاني إلى إيران، ومن ثمة إلى الإتحاد السوفيتي السابق ومكوثه هناك حتى عودته إلى العراق في العام ١٩٥٨ حيث شهد العراق انقلابا عسكريا في ذلك العام، عرف بإسم ثورة ١٤ تموز، بقيادة العميد الركن عبدالكريم قاسم.

أطاح هذا الانقلاب بالنظام الملكي وأودى إلى مقتل الملك فيصل الثاني والأسرة الملكية الحاكمة، وقيام النظام الجمهوري. ولم يكن النظام الجمهوري هو الآخر مستقرا إذ شهد في سنته الأولى محاولات انقلابات عديدة كان أبرزها انقلاب

عسكري فاشل في مدينة الموصل قاده العقيد عبد الوهاب الشواف في العام ١٩٥٩، وتمرد البرزاني في العام ١٩٦٢. وشهد العام ١٩٦٣ انقلاباً دموياً لم تشهد البلاد له مثيلاً راح ضحيته الآف العراقيين، وفي مقدمتهم قائد ثورة ١٤ تموز عبد الكريم قاسم وأركان نظامه. وشهد عقد الستينات من القرن المنصرم تمرداً كردياً آخر، وأكثر من محاولة انقلاب فاشلة حتى العام ١٩٦٨ حيث نجح حزب البعث بالتعاون مع بعض فصائل الجيش بالإطاحة بالنظام الحاكم والاستيلاء على السلطة، وتفرده بالحكم لمدة ٣٥ عاما لم يعرف فيها العراق معنى الاستقرار، إذ تمرد الأكراد في عقد السبعينيات، وشهد عقد الثمانينات أشرس حرب مدمرة مع إيران استمرت ثمان سنوات، احترق فيها الأخضر واليابس حيث تبددت ثروات العراق وقتل الآلاف من أبنائه في حرب عبثية لا معنى لها.

وما أن انتهت الحرب الإيرانية إلاّ ويدخل النظام الحاكم في العام ١٩٩٠حرباً عبثية أخرى أشد حماقة وضراوة من سابقتها بغزوه دولة الكويت التي كان يقيم معها أفضل العلاقات حتى وقت قريب من غزوها، تعرض بعدها العراق إلى حصار شامل تحت غطاء ما سمي بالشرعية الدولية، وحرب مدمرة في مطلع العام ١٩٩١ قادتها الدول الغربية ومن تحالف معها بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

أعقب هذه الحرب تمرد شعبي واسع ضد النظام في معظم أرجاء العراق تمكن النظام الحاكم من إخماده لاحقا بعد أن تكبدت جميع الأطراف المتصارعة خسائر جسيمة في الأرواح والممتلكات. واستمرت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها حتى العام ٢٠٠٣ بفرض الحصار الشامل على الشعب العراقي الذي طال كل شيء من غذاء ودواء دون رحمة أو وازع من ضمير، يرافق ذلك قصف جوي وصاروخي بين الحين والآخر بدعاوى تدمير أسلحة الدمار الشامل التي ثبت

للقاصي والداني زيفها وبطلانها، واقتطعت محافظات السليمانية ودهوك واربيل ذات الأغلبية الكردية من الإدارة المركزية بدعاوى توفير الملاذ الآمن لسكانها. وراحت فرق التفتيش الدولية تجوب البلاد بحثا عن أسلحة دمار مزعومة بعد أن تخلص النظام الحاكم منها بعد انتهاء العمليات الحربية في العام ١٩٩١، وفرض نظام رقابة صارم على جميع منشآته الحيوية .

لقد أدى الحصار وحرب الكويت والقصف المتواصل لمنشآت العراق الحيوية، وتدمير مرتكزاته الاقتصادية والعلمية والثقافية، وعزله عن المجتمع الدولي سنين طويلة إلى بروز مشكلات نفسية وأخلاقية واجتماعية رهيبة، وتشريد الآلاف من أبنائه في مشارق الأرض ومغاربها دون ذنب بعد أن ضاقت بهم سبل العيش الكريم في أرض حباها الله منذ فجر التاريخ بالخير العميم، ولم يطرق أهلها يوما أبواب الهجرة، بل العكس كانت أبواب العراق مفتوحة دوما لكل القادمين من أرجاء المعمورة لينعموا بخيراته.

وفي العام ٢٠٠٣ تم غزو العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول المتحالفة معها، دون أي اكتراث لما كانوا يرددونه دوما من شعارات الشرعية الدولية كغطاء لعملياتهم العسكرية، حيث دمرت كل مقومات الحياة في العراق بصورة لم يسبق لها مثيل، و ما زالت فصول المأساة قائمة حتى يومنا هذا.

لقد حفرت هذه المآسي أخاديد عميقة في الذاكرة العراقية المرهفة و تركت جروحا عميقة في الضمير والوجدان ما زالت تنزف دما حتى يومنا هذا، و ستأخذ وقتا طويلا كي تندمل، ولعل هذه الصورة الموجزة تفسر بعض ما يحدث الآن من آلام ومآس في العراق المثخن بالجراح.

وأزاء أحوال مأساوية كهذه، وأوضاع سياسية مضطربة في بلاد ترزح تحت احتلال بغيض، وأطماع دولية وإقليمية محدقة تهدد مستقبله، وتاريخ دموي من الحروب والصراعات والفتن، لابد من وقفة تأمل لمعالجة أوضاع العراق بحكمة وواقعية سياسية بالاستفادة من كل أحداث الماضي القريب والبعيد لتخليصه من محنته وضمان وحدته وسيادته وأمنه واستقراره .

لقد خلفت هذه الحروب والفتن والكوارث والانقلابات العسكرية والصراعات الدموية والإستئثار بالسلطة وكل أنواع الاستبداد والقهر السياسي أجواء من الشك والريبة وانعدام الثقة والخوف من القادم المجهول بين أبناء الشعب العراقي وفئاته المختلفة، وانكفاء كل جهة بغطائها الطائفي أو العرقي بديلا من الاحتماء بالوطن والوطنية وسيادة القانون.فلا عجب والحالة هذه أن لا نرى اليوم في العراق أحزابا سياسية فاعلة تمثل قطاعات واسعة مختلفة من جميع شرائح المجتمع العراقي من العرب والأكراد والتركمان وسواهم، أو من الأديان والمذاهب المختلفة من المسلمين والمسيحيين والصابئة، أو من الشيعة والسنة، إذ أصبح لكل فئة أحزابها السياسية الخاصة بها، ولها إذاعاتها وقنواتها ومحطاتها التلفزيونية الفضائية وصحفها ودور النشر الخاصة بها، وكأن كل منها كيانا مستقلا قائما بذاته، والأدهى من ذلك أن بعض الأحزاب المؤثرة حاليا تمثل محافظات بعينها ضمن جزء من مكونها. ولا يعني ذلك أن لكل فئة حزبا واحدا فقط، بل هناك أكثر من حزب بتوجهات سياسية مختلفة ومتصارعة أحيانا إلى حد الاقتتال كما حصل ذلك أكثر من مرة قبل الاحتلال وبعده وبين أكثر من جهة.

ولكي تكون معالجة الوضع السياسي ناجعة وفاعلة لابد أن تشخص أوضاع البلاد بصورة عقلانية وموضوعية بعيدا عن التشنج والمغالاة ومجافاة الحقيقة. لذا يحدونا الأمل بإسدال الستار على مآسي الماضي التي ستبقى دون أي

شك محفورة في الذاكرة العراقية لأجيال قادمة، وفتح صفحة جديدة في العمل السياسي لعلها تكون بارقة أمل وتفاؤل بحياة أفضل لنا ولأجيالنا بعيدا عن شبح العنف والإرهاب والتهجير والتقتيل. ولنا في سيرة نبينا العظيم محمد صلى الله عليه وسلم بتعامله مع أعداء الإسلام عند فتح مكة حين قال بعد النصر المبين أن من دخل الكعبة فهو آمن ومن دخل بيت أبو سفيان فهو آمن، فلنجعل العراق إذن بلدا آمنا لأهله بنبذ الأحقاد والثارات والكراهية، وبالتسامح والمحبة.

وفي ضوء ما تقدم نقول أن الواقعية السياسية تقتضي ابتعاد القوى السياسية العراقية عن أحلام اليقظة والنرجسية السياسية التي لا تقدر أوضاع العراق على حقيقتها، ولا تراعي الظروف الدولية الراهنة، وعلاقات العراق بمحيطه العربي والإسلامي، و المراهنة على غير العراقيين. ولكي نؤسس لعراق آمن ومستقر ومتصالح مع نفسه ومع محيطه وقادر على استعادة حيويته ودوره الإنساني، وينعم أهله بخيراته التي حباها الله إياه منذ آلاف السنين في أعظم حضارات عرفتها البشرية، لابد من تحقيق الآتي:

١. نبذ كل أشكال العنف وأساليب القهر السياسي تحت أية مسميات أو أية مسوغات واعتماد أساليب الحوار الحر بعيدا عن ممارسة الضغوط وأساليب التخويف والإرهاب.
٢. إشاعة مفاهيم التسامح والغفران بين جميع أبناء الشعب العراقي بصرف النظر عن أصولهم أو معتقداتهم الدينية من منطلق إسدال الستار على مآسي الماضي أياً كانت أسبابها أو الظروف التي حصلت فيها وتركها لذمة التاريخ العراقي وذاكرة الأجيال القادمة لمنع تكرارها.
٣. التحلي بالشجاعة والصراحة بالاعتراف بكل أخطاء الماضي والحاضر لإنقاذ البلاد من محنتها.

٤. إنصاف ذوي الضحايا قبل الاحتلال وبعده بروح الحق والعدل على وفق مبادئ الأرض وشرائع السماء.
٥. العمل على بناء المجتمع المدني المنفتح على جميع مكونات المجتمع وطوائفه المختلفة وبما يتوافق مع شرائع السماء ومبادئ حقوق الإنسان.
٦. إرساء قواعد المواطنة الصالحة وغرس حب العراق بعيدا عن النعرات الطائفية والعنعنات العشائرية والتعصب الديني التكفيري.
٧. محاربة الإرهاب بكل أشكاله المسلحة والفكرية والمجتمعية والثقافية.
٨. ٨.الولاء للعراق الواحد الموحد وطن الجميع ولا شيء سواه تحت أي ظرف أو لأي سبب من الأسباب.
٩. تعزيز انتماء العراق الفعلي إلى محيطه العربي والإسلامي.
١٠. إقامة علاقات متكافئة مع جميع دول العالم على أساس تبادل المصالح وبما يعود على العراق بالمنفعة في حاضره ومستقبله.
١١. التنمية الشاملة لجميع مناطق العراق لاسيما المناطق التي حرمت كثيرا في الحقب السابقة لتحقيق تنمية حقيقية متوازنة ومتجانسة في جميع أنحاء البلاد.
١٢. التداول السلمي الحقيقي للسلطة وضمان مشاركة أوسع القطاعات الجماهيرية قدر المستطاع.
١٣. مراعاة معايير الكفاءة والخبرة والنزاهة ومصلحة البلاد عند إشغال المواقع القيادية وعدم حصرها بفئات أو مناطق معينة لأي سبب من الأسباب.
١٤. سيادة القانون ولا شيء سواه في جميع أرجاء البلاد ونشر العلوم والمعارف الحديثة على أوسع نطاق لبناء مجتمع المعرفة تمشيا مع تطورات المجتمعات الإنسانية الحديثة.

١٥. بناء دولة المؤسسات والقانون وتوجيه جميع الجهود لتحقيق امن البلاد وتنمية مواردها الاقتصادية وتوفير فرص العمل لجميع شرائح المجتمع أولا وقبل أي شيء آخر.

١٦. تأجيل جميع القضايا الخلافية لحين استقرار البلاد والعباد، إذ لا يصح أبدا البت في قضايا جوهرية تحدد مصير العراق في حاضره ومستقبله في ظروف شاذة تتجاذبها النزاعات السياسية الحادة إلى حد الاقتتال.

١٧. اعتماد صيغة التوافق الوطني في جميع القضايا الوطنية المصيرية مثل موضوع الفيدرالية وتشكيل الأقاليم، ولا يجوز اعتماد صيغة الأكثرية والأقلية وبخاصة في المناطق التي ترغب بعض الجهات بضمها إليها تحت هذه الذريعة أو تلك. طالما أن صيغة التوافق قد اعتمدت أساسا في تقاسم السلطات وإدارة البلاد.

وفي الختام نقول إن العراق وطن الحضارة والتاريخ والإشعاع العلمي ظل عصيا على الأعداء في كل حقب التاريخ، حتى في المرحلة المظلمة التي دنس فيها هولاكو والمغول أرض العراق، لم يستطع أحد أن يقهر إرادة الإنسان العراقي، أو يطفئ شعلة التوهج في بغداد. وهكذا كان حال كل الغزاة والمعتدين الذين استهدفوا العراق في كل العصور. ولن يكون التتار الجدد الذين دنسوا أرض العراق الطاهرة في مطلع الألفية الثالثة بعد الميلاد أفضل حالا من أسلافهم، إذ أنهم سيجرون أذيال الخيبة والخذلان، وتطاردهم اللعنة إلى يوم الدين، على ما ارتكبوه من أعمال إجرامية بحق الحضارة والتراث الإنساني التليد في بلاد الرافدين. وسيعود العراق موحدا قويا، وآمنا بأهله ولأهله وستندحر كل مخططات أعداءه إن شاء الله.

تداعيات النظام الدولي الجديد

تداعيات النظام الدولي الجديد

لاحظنا ولاحظ العالم أجمع أن رجال السياسة الغربيين وفي مقدمتهم الرئيس الأميركي السابق جورج بوش ورئيسة وزراء بريطانيا السابقة مارغريت تاتشر وسواهما كثيرون كانوا يبشرون في أثناء استعدادات ما سمي بالتحالف الدولي بزعامة الولايات المتحدة الأميركية وحشدها جيوش أكثر من ثلاث وثلاثين دولة للعدوان على بلادنا في ١٧ من كانون الثاني ١٩٩١ بقيام نظام دولي جديد يقوم على التكافؤ والمساواة بين شعوب العالم أجمع في إطار الشرعية الدولية التي تكفل حقوق جميع الدول، وبما يحفظ الأمن والسلام وفض المنازعات بالطرق السلمية وعدم التدخل في شؤون الآخرين بصورة مباشرة أو غير مباشرة وعدم اللجوء إلى القوة أو التهديد باستخدام القوة. وقد سخروا آلاتهم الإعلامية الضخمة لترويج هذه المفاهيم المختلفة ليس فقط للتأثير في عامة الناس أو كما يطلقون هم عليه هم رجل الشارع وإنما استهدفوا أيضا مصادر القرار السياسي في دول العالم المختلفة وكذلك رجال الثقافة والفكر لكي يظهروا بمظهر ذوي المفاهيم الحضارية التي تستجيب لمفاهيم روح العصر والتطور الإنساني وصياغتها بشكل نظريات فكرية ذات أبعاد إنسانية عالمية تسمو فوق ما يصفونه بالتعصب القومي أو الوطني بدعاوى الانفتاح والتسامح تحت غطاء النظام الدولي الجديد.

ولأننا نحن العراقيين مناضلون أشداء عركتنا التجارب المريرة مع الأعداء الغاشمين عبر سنين طويلة من الصراع الدامي الذي قدمنا فيه آلاف الشهداء قربانا لهذا الوطن المفدى لم تنطل علينا هذه الأقاويل والمزاعم إذ إننا نعرف تماما أن المستعمرين لا يمكن أن يغيروا طبيعتهم العدوانية وإنما يجيدون لعبة تغيير ألوانهم وأشكالهم جيدا بل حتى تغيير رموزهم وتحالفاتهم وصولا لتحقيق أهدافهم. فالاستعمار الجديد لا يختلف عن الاستعمار القديم إلاّ في أساليبه، مدركين تماما أن

لكل عصر أساليبه وأدواته، وتبقى الأهداف الاستعمارية ثابتة متمثلة بالسيطرة والهيمنة على مقدرات الشعوب ونهب ثرواتها ومصادرة حرياتها وكبح تطلعاتها للحرية والاستقلال والرفاهية والتقدم. وبعد مضي أكثر من ثماني سنوات من المنازلة التي قدمنا فيها نحن العراقيين تضحيات جسيمة، فقد توضح للعالم أجمع الآن أكثر من أي وقت مضى الوجه الحقيقي القبيح لهذا النظام الدولي الجديد الذي قوامه الإرهاب والتسلط ونهب ثروات الشعوب.

فعلى سبيل المثال يلاحظ ازدهار اقتصاد الولايات المتحدة وتحقيقها فائضا مقداره أكثر من ثلاثين مليار دولار أول مرة في تاريخها بعد أن كان هذا الاقتصاد يعاني عجزا دائما يبلغ عشرات المليارات طوال العقود المنصرمة، في حين تدهور اقتصاد معظم دول العالم بما فيها الدول الحليفة للولايات المتحدة الأميركية نفسها بدءا باليابان ودول جنوبي شرقي آسيا ومرورا بدول الخليج العربي وانتهاءا بروسيا الاتحادية إلى الحد الذي أصبح فيه معظم هذه الدول دولاً مدينة بعد أن كانت دولاً دائنة، وهي اليوم ترزح تحت رحمة البنك الدولي وتخضع لشروطه المهينة، ويترنح بعضها الآخر وكأنه آيل للسقوط في أية لحظة، بعد أن كان بعضها دولاً قوية يحسب لها الآخرون وفي مقدمتهم الأميركان ألف حساب.

وفي مجال الأمن والسلم الدوليين نلاحظ اضطراب الأمن أكثر من أي وقت مضى حتى أن دول أوروبا التي عرفت الأمن والاستقرار عقودا خلت في أعقاب الحرب العالمية الثانية بات العديد منها مشهد حروب دامية وصراعات مأساوية سواء ما يقع منها في دول البلقان أو دول الاتحاد السوفيتي السابق، ناهيك بالصراعات والحروب الدامية في أفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية التي تزهق فيها يوميا آلاف أرواح البشر وتستنزف مواردها التي هي أحوج ما تكون لهذه الموارد الضئيلة أصلا لبناء اقتصادياتها. وقد بات بعض هذه الدول مهددا بوجوده بعد أن

تفتت إلى كيانات عرقية أو قبلية مهزولة متناحرة فيما بينها كما نشاهد ذلك جليا في الصومال والكونغو ورواندة وسيراليون ودول أخرى عديدة.

والإرهاب الذي يتحدثون عنه ليل نهار ويخلطون فيه الأوراق كثيرا إذ أنهم غالبا ما يوهمون شعوبهم بإطلاق صفة الإرهاب والإرهابيين على حركات التحرر الوطني ومناضليها الذين نذروا أنفسهم لتحرير بلدانهم. فالمستعمرون البريطانيون مثلا كانوا يصفون رموز قادة الحركة التحريرية الهندية أمثال غاندي ونهرو بالقادة الإرهابيين وقد أودعتهم السلطات البريطانية السجون سنين طويلة، وكذا الحال بالنسبة للرموز الوطنية العربية أمثال الزعيم الراحل جمال عبد الناصر وأحمد عرابي ومصطفى كامل وسعد زغلول، وقادة المقاومة الفلسطينية وسواهم كثيرون في وطننا العربي والعالم أمثال القائد الليبي المعروف عمر المختار، والقادة الأفريقيين نلسن مانديلا وجوما كيناتا، والقيادات التاريخية للثورة الجزائرية وغيرهم، في حين يغضون الطرف عن ممارسات إرهابهم الحقيقي فأي إرهاب أشد من اجتثاث شعب بأجمعه من جذوره والقضاء تماما على تراثه وهويته وحضارته وهذا ما فعلته الولايات المتحدة الأميركية مع سكانها الأصليين، وما يحاول ان يفعله الصهاينة مع شعبنا العربي الفلسطيني بدعم وإسناد من الولايات المتحدة الأميركية. ونراهم يقيمون الدنيا ولا يقعدونها كما يقال إذا ما تعرض فرد منهم لأذى بقصد أو بدونه في البلدان التي ينهبون ثرواتها كما عبر عن ذلك شاعر الهند الكبير طاغور خير تعبير بشعره الجميل حين قال:

قتـــل امرئ في غابـة　　　جـــريمة لا تغتفـــر

وقتـــل شـــعب آمـــن　　　مســـألة فيها نظـــر

واليوم فقد تطور إرهابهم إلى مستويات أكثر خطورة إذ أصبح تمارسه دولهم جهارا ودون حياء وما العدوان الأميركي الأخير على مصنع الشفاء للأدوية في القطر السوداني الشقيق إلاّ مثال صارخ على عدوانيتهم وإرهابهم ضد شعب آمن في وطنه. وها هم أولاء الآن يمارسون نفوذهم لمنع مجلس الأمن ليس من القيام بواجبه بحفظ الأمن والسلام الدوليين فحسب بل منعه من إرسال فريق من الأميركان أنفسهم لتحري حقيقة دعاواهم حول مصنع الشفاء الذي زعموا انه يصنع مواد كيميائية محظورة. فأية مفارقة عجيبة هذه، فعندما يتعلق الأمر بقطرنا المجاهد يتخذون من مجلس الأمن متكأ وأداة لتمرير مشاريعهم العدوانية ويذرفون الدموع ويملئون الدنيا عويلا ونواحا على قرارات مجلس الأمن التي استطاعوا استصدارها في ظروف دولية معروفة. وعندما أصبحت الظروف الآن غير سانحة لهم بفضل صمود شعبنا وتضحياته طوال ثماني سنوات من النضال الدءوب وانكشاف ألاعيبهم الخبيثة وتهديدهم الأمن والسلام، وعجزهم الفاضح عن تمرير مشاريعهم العدوانية في مجلس الأمن، راحوا يعطلون دور هذا المجلس ضاربين عرض الحائط دعاواهم حول الشريعة الدولية. وليس غريبا علينا نحن أبناء العراق والأمة العربية ذلك أن قادة الولايات المتحدة الأميركية قد داسوا بأقدامهم عشرات القرارات الدولية عندما كان الأمر يتعلق بحقوق الأمة العربية وقضاياها المصيرية في فلسطين وسواها من أقطارنا العربية. وما كان لنظامهم الدولي الجديد المزعوم أن يتداعى على رؤوسهم بهذه السرعة لولا الوقفة الجهادية لشعبنا العظيم في مواجهة عدوانهم الغاشم الآثم على بلادنا حتى يتحقق النصر الحاسم المؤزر القريب بأذن الله وما النصر إلاّ من عند الله وسيرى الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون.

بعض تداعيات أحداث الحادي عشر من أيلول

بعض تداعيات أحداث الحادي عشر من أيلول

لا يختلف اثنان أن ما حدث في واشنطن ونيويورك في الولايات المتحدة الأمريكية في الحادي عشر من أيلول هذا العام، أنما يمثل منعطفاً تاريخياً مهماً ليس في الولايات المتحدة الأمريكية فحسب، بل في العالم أجمع لما لهذا الحدث من انعكاسات على مجمل العلاقات الدولية التي أبرزها انهيار ما أصطلح على تسميته بالنظام الدولي الجديد الذي بشر به الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش في أثناء حشده جيوش أكثر من ٣٣ دولة لشن العدوان الغاشم على بلادنا، مدعياً أن العالم سيشهد عهداً من السلام والأمان لجميع الشعوب وستسوده الرفاهية والتكافؤ بين الدول في إطار المصالح المشتركة، وقد أثبتت الأحداث اللاحقة زيف هذه الدعاوى وبطلانها، إذ شهد العالم حروبا ونزاعات لها أول ولا يبدو لها آخر وكذلك تفتيت كيانات دول وإثارة نعرات طائفية وعرقية لا حدود لها، وها هي ذي الولايات المتحدة الأمريكية نفسها تحصد ثمار ما زرعته من رعب وخوف في نفوس الآخرين باعتبارها أكبر مصدر للإرهاب الدولي. وتاريخ الولايات المتحدة الأمريكية حافل بالإرهاب بدءاً بتصفية شعب بأجمعه من سكان البلاد الأصليين الذين أسمتهم بالهنود الحمر لتجعل منهم مادة للتسلية في أفلام هوليود، وتحجز القلائل الباقين منهم في مستوطنات في أماكن معزولة لتجعل منهم مادة سياحية يستمتع بها الأمريكيون في أثناء عطلهم، فأي إرهاب أبشع من هذا الإرهاب الذي يقضي على شعب بكامله.

لقد أنهت أحداث الحادي عشر من أيلول أسطورة الولايات المتحدة وقوتها التي لا تقهر والتي أبرز تداعياتها ما يأتي:

١. سقوط نظرية هيمنة القطب الواحد الذي يحاول أن يتحكم بمصير العالم وتقرير أمنه واستقراره بحسب أهواء الولايات المتحدة الأمريكية ومصالحها التي لا تتفق في معظم الأحيان مع مصالح الأمم الأخرى وتطلعاتها.

٢. افتضاح هشاشة القوة الأمريكية الغاشمة المدججة بأعتى أسلحة الدمار الشامل إذ أظهرت أحداث الحادي عشر من أيلول أن البيت الأمريكي أوهن من بيت العنكبوت.

٣. إن التمادي باستخدام القوة المفرطة تجاه الشعوب الأخرى ومحاولة قهرها المستمر دون وجه حق من منطلق أن الأقوياء دائماً هم على حق، يدفع دون شك الآخرين إلى مقاومة التسلط الأمريكي بكل الوسائل المتاحة لهم وتكييف أوضاعهم بحسب ما يتطلبه واقع الحال القائم على عدم التكافؤ في موازين القوى المادية.

٤. إن امتلاك الأسلحة والمعدات الفتاكة ومن ذلك أسلحة الدمار الشامل لا يحقق بالضرورة النصر لمالكيها ما لم تكن الأطراف المتصارعة متقاربة في بنيتها الاجتماعية والصناعية كما هو الحال بين الدول الصناعية التي حاربت بعضها البعض الآخر في الحربين العالميتين الأولى والثانية، في حين أختلف الحال في الحرب الفيتنامية إذ لم تستطع الولايات المتحدة برغم ضخامة آلتها الحربية تحقيق النصر في هذه الحرب، ويتوقع أن لا يختلف الحال كثيراً في حربها في أفغانستان إذ لم تأخذ القوى الامبريالية في حساباتها أن هذه الشعوب تستند إلى قاعدة راسخة من الأيمان بأحقيتها في الحياة على وفق اختياراتها وأنها لا تأبه لأية خسائر مادية أو بشرية حتى تحقيق النصر الناجز، إن عدم تكافؤ القوى هذا يمكن تشبيهه بقوة الفيل الضخم

وقوة النحلة، فالنحلة يمكن أن تلسع الفيل وتلحق به الأذى، ولكن الفيل لا يستطيع أن يفعل شيئاً تجاه النحلة على الرغم من كل قوته وجبروته.

٥. انهيار مفهوم الأمن القومي الأمريكي القائم على الردع النووي والصاروخي وأسلحة الدمار الشامل إذ أظهرت أحداث الحادي عشر من أيلول أن أفراداً قلائل يمكن أن يلحقوا خسائر فادحة في أكبر دول العالم وأقواها مالاً وسلاحاً وأكثرها تنظيماً وامتلاكا لمعدات ومنظومات الاتصالات والمعلومات والتكنولوجيا الحديثة، وشعورها الفائق بالأمن والأمان وأنفاقها المالي الكبير لتحقيق أمنها بمعزل عن أمن العالم، لا بل على حساب أمن العالم. فكلنا يتذكر برنامج حرب النجوم الذي أطلقه الرئيس الأمريكي الأسبق رونالد ريغان، وبرنامج الردع الصاروخي الذي تبنته الإدارة الأمريكية الحالية لمقاطعة الصواريخ عابرة القارات التي قد تستهدف الولايات المتحدة الأمريكية من دول أخرى. ولم يدر في خلد هذه الإدارة أنها قد تستهدف من داخلها من قبل مواطنيها أنفسهم ممن يشعرون بآثار الظلم والعدوان، وبوسائل ومعدات بسيطة ومن صنع الولايات المتحدة نفسها كما شاهدنا ذلك في واشنطن ونيويورك في الحادي عشر من شهر أيلول هذا العام دون أن تستطيع هذه الإدارة فعل أي شيء تجاهها، لا بل الأدهى أنها لم تستطع أن تحدد حتى الآن هوية فاعليها، بل راحت ترمي التهم جزافاً دون تقديم أدنى دليل.

٦. انهيار سطوة المخابرات الأمريكية الذراع القوي الذي تلوح به الإدارة الأمريكية بوجه الدول الأخرى لأغراضها العدوانية والتجسسية، فعلى الرغم من جسامة هذا الجهاز وامتلاكه أكثر أجهزة الاتصالات والمعلومات تطوراً وتجنيده لآلاف العملاء داخل الولايات المتحدة وخارجها، قد فشل فشلاً ذريعاً ليس بعدم امتلاك أية معلومات مسبقة عن احتمال وقوع مثل هذا الحدث الجسيم، بل فشله المخيف بتسليط الضوء في الأقل على منفذيه

على الرغم من تعاون معظم أجهزة المخابرات في العالم وإبداء التسهيلات وتبادل المعلومات معهم حتى الآن.

٧. وينطبق الشيء نفسه على أجهزة الشرطة الفدرالية والأجهزة الأمريكية الأخرى حيث أثبتت هذه الأحداث فشلها وعجزها في متابعة ومعرفة منفذيها بخلاف ما كانت تروجه أفلامهم ووسائل إعلامهم المختلفة عن قدراتها الخارقة على الوصول إلى أي شيء وكل شيء ترغب في معرفته في بقاع العالم المختلفة حتى التخاطب مع مخلوقات وكائنات في الكواكب والأجرام السماوية مجسدين صورة الأمريكي الخارق الذي لا يقهر، التي أسقطتها أحداث الحادي عشر من أيلول إلى الحضيض.

٨. كشفت هذه الأحداث عن حقد الإدارة الأمريكية والساسة الغربيين على الحضارة العربية الإسلامية وهاهو ذا الرئيس الأمريكي نفسه بوش يعلن بدء حربه الصليبية التي فشل أجداده في تحقيق أهدافها.

٩. افتضاح زيف النظام الدولي الجديد الذي بشر به بوش عام ١٩٩١ بأن العالم سيشهد عصراً جديداً يسوده الأمن والسلام وتحقيق العدالة والرفاهية لجميع الشعوب، ومنذ ذلك الحين وعالمنا المعاصر يشهد صراعات وحروبا لها أول وليس لها آخر. ولعل أحداث الحادي عشر من أيلول في عقر دار الولايات المتحدة الأمريكية نفسها إلاّ خير شاهد ودليل على فقدان العالم بأسره لأمنه واستقراره من جراء سياسات الإدارة الأمريكية المختلفة القائمة على الظلم والتعسف ومصادرة حقوق الشعوب ونهب ثرواتها وتزييف إرادتها بدعاوى وذرائع شتى.

١٠. وضوح موقف العراق العادل وتزايد الدعم الشعبي والحكومي لدول العالم المختلفة لرفع الحصار الظالم المفروض دون وجه حق أو مسوغ قانوني، وتداعي موقف الأنظمة العميلة والمتخاذلة أكثر فأكثر إلى الحد الذي بات ليس في مقدورها الوقوف بالضد من إرادة شعوبها.

١١. بات واضحاً أن الإرهاب يولد إرهابا وأن القضاء على الإرهاب يقتضي اجتثاث أسبابه ومبرراته التي أبرزها تحقيق العدالة والتكافؤ بين الأمم والشعوب والكف عن سلب ثرواتها ومصادرة حرياتها والابتعاد عن التدخل بشؤونها، وتركها تعيش بأمن وسلام على وفق اختياراتها الحرة في الحياة وإشاعة مفاهيم الأمن والسلام والتعايش السلمي بين الشعوب، والاعتراف بالتعددية الحضارية والثقافية والقومية والدينية وتشجيع أسس ومبادئ الحوار فيما بينها، فبدون ذلك لا يمكن تصور قيام عالم بعيداً عن العنف وبعض أسباب الحروب والصراعات أفراد وجماعات ودول إذ أن أشد أنواع الإرهاب هو إرهاب الدول وفي مقدمته الإرهاب الأميركي.

١٢. تحاول الدول الامبريالية خلط الأوراق بحيث لا يسهل التمييز بين المقاومة الوطنية ضد الاحتلال وبين ما تمارسه السلطات المحتلة من أساليب إرهابية وتصفيات جسدية ومصادرة ممتلكات واستئصال شعوب بأجمعها كما فعلت ذلك الولايات المتحدة نفسها تجاه شعوبها الأصلية وكما يحاول ذلك الكيان الصهيوني الغاصب تجاه شعبنا في فلسطين.

١٣. أسقطت هذه الأحداث دعاوى الغربيين بعامة والأمريكيين بخاصة التي مفادها أن مجتمعاتهم تقوم على التسامح والتعددية الثقافية وبأنها الملاذ الآمن لطالبي الحرية والحقوق المدنية، فإذا بها تتحول بين ليلة وضحاها إلى ذئاب ضارية تطارد مواطنيها من العرب والمسلمين لا لذنب ارتكبوه، وإنما لمجرد كونهم عرب ومسلمين. وطالما تبجح الغربيون بأن مجتمعاتهم تخضع لسلطة القانون، فإذا بهم الآن يلصقون التهم بالآخرين ويجيشون الجيوش على الدول دون أي سند قانوني أو دليل مادي مهما كان بسيطاً ضد خصومهم. **"وسيرى الظالمون أي منقلب ينقلبون"** صدق الله العظيم.

سيناريوهات العدوان الأمريكي
وهم الغطرسة أم جنون العظمة؟

سيناريوهات العدوان الأمريكي

وهم الغطرسة أم جنون العظمة؟

مرة أخرى يقرع دهاقنة الشر طبول الحرب وهم هذه المرة يكشفون عن وجوههم الكالحة من دون مواراة ويعلنون نياتهم الشريرة من دون حياء، ويمنون أنفسهم المريضة إن جيوشهم الغازية ستدنس أرض العراق الطاهرة. مهد الحضارات وأرض الرسالات، متوهمين أن ما عجزوا عن تحقيقه في السنين السابقة على الرغم من حشدهم جيوش ثلاث وثلاثين دولة وزجهم أكثر من نصف مليون جندي، بات بالإمكان تحقيقه الآن، غير مكترثين هذه المرة لنصائح أقرب حلفائهم وأصدقائهم التي أسدوها لإدارة الشر الأميركية لما سيترتب على هذه المغامرة الطائشة من نتائج خطيرة تهدد أمن العالم أجمع وسلامه وليس منطقة الشرق الأوسط حسب.

وقد ابتدعوا هذه المرة فرية جديدة أسموها الحرب الوقائية بعد أن استنفدوا العناوين السابقة من نمط الشرعية الدولية وتهديد جيران العراق وإقامة النظام الدولي الجديد زوراً وبهتاناً وهم ما انفكوا يرجون أكاذيب زائفة عن امتلاك العراق أسلحة تدمير شامل، في حين يعلمون جيدا عبر جواسيسهم في لجان التفتيش خلو العراق من أي من هذه الأسلحة تماما، في حين تمتلك دول كثيرة في المنطقة وخارجها أسلحة تدمير شامل فتاكة وفي مقدمتها الكيان الصهيوني الذي يفتك يوميا بوحشية وقسوة لا حدود لهما بأبناء الشعب الفلسطيني الأعزل إلا من أيمانه الراسخ بحقه في أرضه ووطنه وإصراره على تحرير فلسطين، كل فلسطين من النهر إلى البحر. كما يدّعون أيضاً أن العراق يهدد جيرانه في حين هم ينتهكون يومياً جهاراً نهارا حرمة أجواء العراق بإقامة ما أسموه مناطق الحظر الجوي خلافاً

للقوانين والأعراف الدولية واحترام سيادة الدول، كما أن أياً من دول الجوار لم يشك من أي تهديد حقيقي أو مزعوم.

وفي إطار حربهم النفسية ضد بلادنا وضمن منهجية سياسية محددة راحوا يسربون أنباء عن سيناريوهات محتملة للعدوان على العراق الأشم ويمعنون أكثر فأكثر في خلط الأوراق فمنهم من يقول إن خطط الحرب غير جاهزة حتى الآن، ومنهم من يسرب معلومات عن العدوان، ليقوم آخرون باتهام تسريب خطط حربهم القذرة وتصنف وسائل إعلامهم بعضهم حمائم وآخرين صقوراً في حين هم جميعاً دعاة حرب لا فرق بين حمائم وصقور. ويزعم رامسفيلد، وزير دفاع إدارة الشر أن العراق يخفي أسلحة في أعماق الأرض بحيث لا يمكن تدميرها من الجو أو أنه يحرك بعضها الآخر عبر مقطورات بحيث لا تتمكن فرق التفتيش الوصول إليها، ومن ثم فإنه لا فائدة من عمل فرق التفتيش السيئة الذكر على الرغم من الخدمات التجسسية التي قدمتها هذه الفرق باعتراف أول رئيس لها المدعو ايكيوس في حديث نشرته وسائل الإعلام المختلفة مؤخراً، وهو يقصد بذلك طبعاً تهيئة أجواء الحرب ضد بلادنا، بدعاوى تدمير أسلحة الدمار الشامل التي يزعمون أنها قد تقع في أيدي من يسمونهم بالإرهابيين. والعالم بأسره يعلم إن إدارة الشر الأميركية إنما هي في الحقيقة أكبر قوة إرهابية منظمة في العالم تهدد أمنه واستقراره. وأن أسلحة التدمير الشامل التي يتحدثون عنها الآن هم أول صانعيها في العالم وأول مستخدميها في حروبهم العدوانية في اليابان وفيتنام وأفغانستان ودول عديدة أخرى، وهم أكبر مخزنيها على صعيد العالم أجمع، إذ لديهم ما يكفي لإفناء الكرة الأرضية مرات ومرات. وأن الولايات المتحدة الأميركية أكبر بلد ملوث للبيئة البشرية في زمن السلم، ناهيك بالأضرار الفادحة والخسائر الهائلة التي لحقت بدول العالم المختلفة جراء سياستها العدوانية وأسلحتها التدميرية الهائلة التي كان من نتائجها فناء شعوب على بكرة أبيها.

إن الأهداف الحقيقية للعدوان الأمريكي المستمر على بلادنا منذ أكثر من اثني عشرة سنة هي استكمال هيمنة الولايات المتحدة على العالم بالسيطرة على منابع النفط في بلادنا التي تمثل ثاني أكبر خزين نفطي استراتيجي في العالم، وكذلك استكمال سيطرة الكيان الصهيوني على ما بقي من أرض فلسطين، وإقامة تحالفات تضمن اندماج هذا الكيان الغاصب ضمن نظام شرق أوسطي تحت رعاية الولايات المتحدة الأميركية لنهب الثروات العربية وسلبها، وهاهم أولاء يعلنون الآن أنهم غير معنيين بالحوار بين العراق والأمم المتحدة المعنية أساسا بتنفيذ قرارات مجلس الأمن الجائرة التي فرضوها على بلادنا من دون وجه حق بدعاوى تدمير أسلحة الدمار الشامل المزعومة، ويفصحون عن نياتهم الحقيقية الشريرة الهادفة إلى احتلال بلادنا والعودة بها إلى عهود الاستعمار البالية ومصادرة منجزاتها في الحرية والاستقلال والسيادة الوطنية ولكن فاتهم أن بلادنا المزدهرة دوماً بأذن الله ستبقى عصية على الأعداء مهما حشدوا من جيوش وأسلحة وأن شعباً عظيماً مؤمناً مجاهداً عركته معارك التحرير والنضال عبر سنين طويلة ولا يهاب الموت من أجل الحياة لا يمكن أن يهزم بفضل رعاية الله الواحد الأحد.

جامعات العراق ... بعض آثار الحصار

جامعات العراق ... بعض آثار الحصار

وها نحن اليوم نفتح سجل الذكريات ونطل على أيام وأحداث خلدت في الذاكرة وعشنا تفاصيلها في أورقة الجامعات منذ بدء المنازلة الكبرى في الثاني من آب عام ١٩٩٠، وما أعقبها من حصار اقتصادي جائر فرضه مجلس الأمن الدولي بتحريض من الولايات المتحدة الأميركية التي أوغلت في الأعمال الإجرامية الكبيرة ضد العراق، وتجاوزت الحد الأدنى من الحدود الإنسانية التي لا ينحدر إليها حتى أصحاب ما يسمى بشريعة الغاب، إرضاء لصلفها وغرورها الذي جعلها تتمادى أكثر فأكثر، وتدفع الأمور إلى الاصطدام العسكري والحرب المدمرة التي شنتها بالتعاون مع (٣٠) دولة متحالفة معها تحت غطاء زائف من الشرعية الدولية ضد العراق الصابر المجاهد وشعبه الآمن المسالم التي امتدت من ١٧/ ١/ ١٩٩١ ولغاية أواخر شهر شباط من العام نفسه. ولم تسلم جامعات العراق من هذه الحرب الظالمة فقد تعرضت جامعات العراق إلى القصف، ذلك أن الجامعات تمثل رمزا من رموز العلم والمعرفة والتقدم في أي بلد من بلدان العالم، وأنها في بلدان العالم الثالث أهم تلك الرموز على الإطلاق، وكلنا نتذكر تصريح الرئيس الأميركي السابق جورج بوش وهو يحرض الشعب الأميركي للعدوان على العراق بأن ما بلغه العراق من تطور علمي وتكنولوجي يهدد أسلوب الحياة الأميركية في الصميم، وفي الوقت نفسه كان الكيان الصهيوني يرى في التقدم العراقي تهديدا حقيقيا لمشاريعه التوسعية لذا التقت المصالح الإمبريالية والصهيونية لتحطيم البنية العلمية والتقنية لقطرنا المجاهد ومرتكزات تقدمه وتطوره ممثلة بجامعاته ومراكز أبحاثه ومحاولة إعادته إلى عصر ما قبل الصناعة كما صرح بذلك وزير خارجية الولايات المتحدة قبيل عدوانهم الغاشم عند لقائه بوزير خارجية العراق حينذاك طارق عزيز في جنيف في الوقت الذي يستعدون هم فيه إلى الدخول في ما بات

يعرف بعصر ما بعد الصناعة لامتلاك أعلى حلقات التقنية المتقدمة واحتكارها لتأمين مصالحهم غير المشروعة وفرض هيمنتهم على شعوب العالم وسلب ثرواتها.

واليوم إذ نستعرض بعض آثار العدوان الإمبريالي الصهيوني وما سبقه وما أعقبه من حصار ظالم مازالوا يصرون على استمراره دون أي مسوغ قانوني حتى من منظور قوانينهم الجائرة التي فرضوها على الغير بالتهديد والوعيد، إنما نستعرض فيضا من غيض ناهيك عن الآثار النفسية الرهيبة التي خلفها العدوان في نفوس الأسرة الجامعية لما سببه في انخفاض مستويات حياتهم المعيشية وحرمانهم من التمتع بأبسط مستلزمات الحياة الإنسانية الكريمة التي تناسب مكانتهم العلمية والتربوية، وانقطاع تواصلهم مع أقرانهم في الجامعات الشقيقة والصديقة، وأثر ذلك البالغ في تحديث معلوماتهم وتطوير قدراتهم وإمكاناتهم لنشر العلم والمعرفة، والتي هي حق أساسي من حقوق الإنسان التي يكثرون الحديث عنها ليل نهار.

وإذ نسجل هنا بعضاً من آثار حربهم الظالمة وحصارهم الجائر على المسيرة العلمية والتربوية لجامعات العراق ومعاهده إحقاقا للحق وخدمة للحقيقة، إنما يحدونا الأمل أن ترتفع الأصوات الشريفة لنصرة العراق ومساندة الحق والعدل والإنسانية من أجل رفع الحصار الظالم وإرساء دعائم نظام دولي جديد قائم على العدل وترسيخ أسس السلام. ولعل من بعض الوفاء ونحن نسجل هذه الشهادة أن نتذكر شهداء وشهيدات العلم.... شباب أعزة كان يتألق في عيونهم بريق الحياة وبهجتها ... ويتطلعون إلى غد زاهر بالمجد والعنفوان ... يحلمون بالحياة الجميلة المشرقة ... فسلاماً عليهم وشكراً لهم لأنهم وهبوا الحياة والأمل والنور ومنحونا مجداً وفخراً نعتز به وستظل ذاكرتنا تحتفظ بأسمائهم ومواقفهم مهما طال الزمن.

وسنعرض الآن أبرز آثار الحصار على جامعات العراق.

أولاً: التواصل مع الجامعات العالمية:

حرصت جامعات العراق منذ تأسيسها على إقامة علاقات تعاون علمي وثقافي وطيدة مع جامعات العالم المختلفة. ويتخذ هذا التعاون أشكالا وصيغاً عديدة منها تبادل أعضاء الهيئات التدريسية والمشاركة في الندوات والمؤتمرات العلمية وإجراء البحوث والدراسات المشتركة وتبادل الكتب العلمية والدوريات وإتاحة فرص التدريب لتطوير الملاكات الفنية وتبادل المشورة والمعلومات وتخصيص المقاعد الدراسية للطلبة وما إلى ذلك. وقد توقفت جميع هذه الأنشطة والفعاليات منذ بدء العدوان وحتى الآن، فعلى سبيل المثال كان يعمل في جامعات العراق في العام الدراسي ٨٩/ ١٩٩٠ نحو (٣١٥) عضو هيئة تدريسية من العرب والأجانب لم تتمكن من تجديد عقودهم بسبب عدم القدرة على دفع رواتبهم بالعملة الصعبة طبقاً لشروط التعاقد المعمول بها في الجامعات. كما حرمت الجامعات من الإفادة من خدمات كبار الأساتذة الذين كانوا يضيفون لمدة قصيرة ضمن برامج الأساتذة الزائرين للسبب نفسه، وبخاصة في التخصصات العلمية والتقنية والطبية، فقد بلغ عدد هؤلاء الأساتذة في العام الدراسي ٨٩/ ١٩٩٠ (٢٥٢) أستاذاً من جنسيات مختلفة، وفي مجال البعثات والزمالات الدراسية بلغ عدد الدارسين في خارج القطر (٢٣٠٠) دارس في العام نفسه، بينما انعدمت هذه الفرص في الوقت الحاضر. وبلغ عدد الموفدين للمشاركة في مهمات علمية ومؤتمرات دولية (١٤٢٠) موفدا بينما لم توفد الجامعات طيلة سنوات الحصار سوى أعداد قليلة لا تتجاوز العشرات من التدريسيين معظمهم إلى أقطار عربية. وأوقف العمل ببرامج العمل العلمية والثقافية مع الجامعات الشقيقة والصديقة البالغ عددها (٢٤) برنامجا بسبب عدم القدرة على الإيفاء بالالتزامات المالية المترتبة على ذلك بسبب عدم توفر العملات الصعبة.

ثانياً: مستلزمات الدراسة:

تعاني الجامعات من عدم القدرة على تحديث وتطوير مختبراتها ومرافقها العلمية. لا بل إن الأمر يزداد سوءا إذ لم يعد بإمكانها إدامة وصيانة وتهيئة مستلزمات أجهزتها ومعداتها العلمية بسبب عدم توفر قطع الغيار اللازمة لذلك ولاسيما أنها تتقادم بمرور الأيام وتندثر نتيجة ازدياد استخدامها. بلغت استيرادات الجامعة التكنولوجية على سبيل المثال في العام الدراسي ٨٩/ ١٩٩٠ (٢٤٧٥٥٨) دولارا أمريكيا بينما لم تتمكن الجامعة من استيراد أي شيء على الإطلاق طيلة السنوات الخمس المنصرمة. وفي مجال الكتب المستوردة والدوريات العلمية فقد بلغ عددها في العام المذكور (٢٦٨٠) كتاباً و(١١٠٠) عنوان مجلة مقابل لا شئ في الوقت الحاضر ... وبسبب شح الورق فقد توقف طبع أكثر من (٢٦) كتاباً علمياً منجزاً جميعها من قبل أعضاء الهيئة التدريسية والحاجة ماسة جدا إليها في التدريسات حيث تعاني الجامعة من نقص حاد جدا في الكتب الدراسية المنهجية بلغ هذا العام (٣٧٢٠٠) كتابا حيث يشترك أكثر من طالب واحد في الكتاب الواحد، ناهيك عن قدم هذه الكتب وعدم صلاحية البعض منها وتلفه من كثرة استعمالها. وينطبق الأمر نفسه بالنسبة إلى عدم القدرة على صيانة المباني الجامعية والتاسيسات المائية والكهربائية والأثاث الدراسي والمختبري بسبب عدم كفاية التخصيصات وارتفاع الأسعار من جراء التضخم الناجم عن الحصار الظالم. ولعل شظف العيش الذي اضطر معه العديد من الطلبة إلى العمل إلى جانب الدراسة لتوفير لقمة العيش لا يقل خطورة على المسيرة العلمية والتربوية والتحصيل العلمي والتفوق، ويكاد ينطبق الأمر نفسه على أعضاء الهيئة التدريسية ومساعديهم حيث اضطرت الظروف الاقتصادية الراهنة العديد منهم إلى إيجاد فرص عمل أخرى إلى جانب وظائفهم الجامعية لتأمين مستلزمات معيشتهم في الوقت الذي كان ينبغي فيه انصرافهم التام للبحث والتدريس ورعاية طلبتهم واحتفاظهم بمكانتهم الاعتبارية في المجتمع رموزا علمية وثقافية متألقة.

ولا يختلف الأمر كثيرا في بقية جامعات العراق ومعاهده اذ تتكرر الصورة نفسها تماما.

ثالثاً: تهجير الكفاءات:

وبرغم كل ما لحق بجامعات العراق ومعاهده من تدمير وأضرار بليغة بسبب عدوانهم وإصرارهم على فرض الحصار فإنهم لم يكتفوا بهذا الكم الهائل من الدمار والأضرار، فقد سعوا ومازالوا يسعون بطرق ووسائل شتى لإفراغ الجامعات من عقولها النيرة ومبدعيها وكبار أساتذتها ومفكريها للعمل في جامعات ومؤسسات الدول الأخرى وبخاصة الجامعات الأمريكية، وذلك عن طريق تقديم منح أو مساعدات مالية أو فرص بحثية مدعومة، ذلك أنهم يدركون أن العقل العراقي القادر على إعادة الإعمار لهو قادر أيضا على النهوض مرة أخرى بصورة أقوى وأعظم من ذي قبل. لذا فان إفراغ العراق وحرمانه من علمائه ومفكريه أصبح شغلهم الشاغل الذي يقض مضاجعهم.

وأخيراً نقول أن شعباً أضاء وجه العالم وأشرق به وجه العرب لجدير بأن يناصر ويساند من أجل كسر طوق الحصار الاقتصادي اللاإنساني الذي أدى ويؤدي في كل يوم إلى وفاة العديد من أبنائه ومعاناة شعبه وحرمانه من أبسط حقوقه بالتزود بالعلم والمعرفة وتوظيفهما لصالح شعبه ورقيه وتقدمه والذي هو أمر مناف للقانون الدولي والعرف الإنساني، وان وقوف قوى الخير والسلام مع شعب العراق في ظروفه العصيبة ومناصرتها الحق والعدل سيسجله التاريخ لها بشرف في دعم المبادئ الإنسانية وحمايتها وسيبقى في ذاكرة شعب العراق على مر التاريخ عرفانا وامتنانا منه لأصوات أبت إلا أن تناصر الحق والعدل والسلام.

الانتخابات العراقية والمشهد السياسي القادم

الانتخابات العراقية والمشهد السياسي القادم

تمثل الانتخابات العراقية التي جرت في السابع من شهر مارس الجاري انعطافة تاريخية مهمة في الحياة السياسية العراقية، إذ لم يشهد العراق مثيلا لها منذ نشأة دولته الحديثة في شهر آب عام ١٩٢١، وذلك لأسباب عديدة نوجزها بالآتي:

١. لم يعرف العراق أسلوب التداول السلمي للسلطة في العهود السابقة على الإطلاق، وغالبا ما يتم انتقالها عبر المؤامرات السياسية أو الانقلابات العسكرية التي يرافقها أو يعقبها العنف الشديد وسفك الدماء ومصادرة الخصوم السياسيين وربما تصفيتهم إلى الأبد. والشواهد على ذلك كثيرة بدءا بأول انقلاب عسكري يشهده بلد عربي عام ١٩٣٧ الذي نفذه الفريق بكر صدقي في العهد الملكي، و الذي راح ضحيته الفريق جعفر العسكري وزير الدفاع حينذاك ومؤسس الجيش العراقي الحديث، انتهى الانقلاب فيما بعد بمصرع بكر صدقي نفسه، أعقبه انقلاب رشيد عالي الكيلاني وعقداء الجيش الأربعة صلاح الدين الصباغ ورفاقه عام ١٩٤١ أبان استعار الحرب العالمية الثانية، والذي هو الآخر انتهى بإعدام العقداء الأربعة وهروب الكيلاني إلى خارج العراق، وعودة الوصي على العرش إلى السلطة بمساعدة القوات البريطانية الموجودة في العراق حينذاك.

حصل بعدها انقلاب الرابع عشر من تموز عام ١٩٥٨ الذي قاده العميد الركن عبد الكريم قاسم للقضاء على الملكية، حيث أبيدت العائلة المالكة عن بكرة أبيها، والذي انتهى هو الآخر بمصرع عبد الكريم قاسم ورفاقه بانقلاب عسكري دموي رهيب قاده حزب البعث وبعض القوى القومية المتحالفة معه، ولم يمضى عاما واحدا حتى أطيح بحكم حزب البعث بانقلاب عسكري دموي آخر قاده عبد السلام عارف عام ١٩٦٤.

وأخيرا انقلاب السابع عشر من تموز الذي أعاد حزب البعث إلى السلطة مجددا، نجم عن هذا الانقلاب تصفيات جسدية لجميع الخصوم من مختلف الطوائف والقوميات والتوجهات السياسية، وحروب مدمرة قضت على الأخضر واليابس. ناهيك عن عشرات المحاولات الانقلابية والمؤامرات الفاشلة التي لم يكتب لها النجاح والتي أودت بحياة المتهمين بتدبيرها بحق أو بدونه .

٢. جرت في العهد الملكي بعض أشكال الانتخابات والتي تمخضت عنها مجالس نيابية مارست قدرا من الممارسة السياسية برغم هيمنة الحكومات المختلفة عليها وتوجيهها حسب مصالحها وأهوائها، ولم تستمر هذه المجالس طويلا، وكان يعاب عليها هيمنة كبار الإقطاعيين ورؤساء العشائر ذوي الثقافة المحدودة المرتبطين بالسلطة الحاكمة. افتقرت هذه الانتخابات إلى المصداقية والنزاهة، وتميزت بشراء الذمم والأصوات في ظل مجتمع كان يعاني من الفقر والجهل والأمية. وعلى الرغم من أن هذه المجالس لم تلعب دورا هاما في الحياة السياسية العراقية، إلا أنه والحق يقال كانت الأفضل في تاريخ العراق الحديث، وربما كان بالإمكان تطويرها في ضوء ازدياد وعي الناس نتيجة انتشار التعليم والثقافة. ولم تشهد العهود الجمهورية اللاحقة جميعها التي امتد حكمها نحو نصف قرن من الزمان، أية مجالس نيابية على الإطلاق. إذ احتكرت السلطات الحاكمة جميع الصلاحيات التنفيذية والتشريعية في ظل دساتير لازمتها صفة الدساتير المؤقتة.

٣. لم يعرف العراق الحديث نظام التعددية السياسية والسماح للرأي والرأي الآخر، سوى في العام ١٩٤٦ حيث أجيزت بعض الأحزاب لفترة قصيرة جدا، ساد بعدها حكم الفرد و العسكر والقائد الملهم.

٤. جرت الانتخابات الحالية في أجواء سياسية محلية وإقليمية معقدة تتضارب فيها الأهواء والمصالح، حيث سعت جهات إقليمية ودولية عديدة إلى تأمين

موطئ قدم وتأسيس نفوذ دائم لها في الحياة السياسية العراقية تحت واجهات شتى.

٥. جرت الانتخابات في ظروف غير اعتيادية، أقل ما يمكن أن يقال عنها أنها غير آمنة، وبذلك استحق الناخبين كل تقدير وثناء لشجاعتهم بإدلاء أصواتهم وسط التفجيرات الإرهابية التي استهدفت أرواح وممتلكات المواطنين دون وجه حق.

٦. تميزت هذه الانتخابات بالنزاهة والشفافية بشهادة المراقبين الدوليين والعرب الذين أوفدتهم منظمة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظمات المجتمع المدني وبعض الدول الأخرى.

٧. أنهت هذه الانتخابات هيمنة الأحزاب الدينية الأكثر تطرفا، إذ لم تحصد الأحزاب الدينية من جميع الطوائف سوى نسب ضئيلة من أصوات الناخبين في عموم أنحاء العراقيين، إلا أنها لم تبعدها تماما عن هويتها الطائفية، إذ يلاحظ تصدر القوائم ذات الهوية الشيعية محافظات الوسط والجنوب ومناطق بغداد ذات الكثافة السكانية الشيعية العالية، وتصدرت القوائم التي تغلب عليها الرموز ذات الهوية السنية محافظات الموصل والأنبار وتكريت وديالى ومناطق بغداد ذات الكثافة السنية العالية، وكذا الحال بالنسبة للمحافظات الكردية في دهوك وأربيل والسليمانية وكركوك التي تهيمن عليها حاليا جبهة التحالف الكردستانية، حيث تصدرت هذه الجبهة القوائم الأخرى في هذه المحافظات، أي لم يتبلور بعد الوعي الكافي لابتعاد الناخب كثيرا عن هويته الطائفية أو العرقية، بل حصر اختياراته ضمن الكتل المتصارعة داخل كل منها، واختيار الأقدر على تحقيق آماله وطموحاته بحياة أفضل. ويتوقع استمرار الحياة السياسية على هذا النمط لفترة غير قليلة لحين تطور وعي الناخب وفق منظور وطني.

٨. تطور وعي الناخب العراقي تطورا نسبيا، إذ لم تعد تنطلي عليه الوعود المعسولة بسهولة حيث أصبح يدقق أكثر بسجل المرشحين وكتلهم السياسية، لاختيار الأفضل.

٩. تميزت الانتخابات بالمشاركة المعقولة، بنسبة ٦٢، ٤ ٪ من إجمالي من يحق لهم التصويت، بخلاف ما هو مألوف في انتخابات الدول النامية حيث لا ترضى نظمها الحاكمة بنسب تصويت أقل من ٩٩٪، على الرغم من غياب أية منافسة حقيقية بين المرشحين الذين يكونون عادة من لون السلطة الحاكمة نفسها .

١٠. نظمت الانتخابات من قبل هيئة مستقلة بمهنية عالية، وليس من قبل السلطات الحاكمة كما هو مألوف في الدول الأخرى.

١١. تمثل هذه الانتخابات بارقة أمل لملايين العراقيين بحياة أفضل يتحقق فيها الأمن والأمان وتوفير فرص العمل والعيش الكريم، بعيدا عن أجواء الإرهاب والتخندق الطائفي.

وفي ضوء ما تقدم نخلص إلى حقيقة مهمة هي أن الانتخابات العراقية كانت انتخابات ناجحة جدا بكل المعايير، وتمثل نقلة نوعية في الحياة السياسية العراقية، يمكن أن تؤسس لبناء نظام سياسي معقول تراعى فيه مصلحة الوطن والمواطن ولو بعد حين، ويتوقع أن تكون لها آثار إيجابية بالغة في البلاد العربية ودول جوار العراق، بترسيخ القيم والأعراف والمعايير المتبعة في الدول الديمقراطية.

تشير نتائج الانتخابات وكما كان متوقعا إلى عدم فوز أي كتلة سياسية بأغلبية مقاعد مجلس النواب، وذلك لعدم وجود أحزاب سياسية فاعلة ومؤثرة، عابرة للمكونات العرقية والطائفية، وليس هناك ما يشير في الأفق إلى إمكانية تشكيل مثل هذه الأحزاب في المستقبل المنظور.

ماذا سيكون عليه المشهد السياسي العراقي بعد أن أعلنت نتائج الانتخابات، تشير الأحداث إلى أن الكتل السياسية الفائزة بعدد جيد من المقاعد النيابية ستجد نفسها مضطرة لعقد صفقات مع كتل سياسية أخرى والدخول في مساومات للحصول على أكبر قدر من المنافع لصالح كتلها وشخوصها البارزين، لاسيما أن هذه الكتل قد تشكلت بدافع المصالح الانتخابية أكثر من أي دافع آخر. ولا يتوقع أن يكون ذلك بالأمر الهين إطلاقا نظرا لتضارب مصالح هذه الكتل، فالأكراد مثلا يتطلعون إلى ضم محافظة كركوك الغنية بالنفط ومناطق واسعة من محافظات الموصل وتكريت وديالى إلى إقليمهم، بينما لا توافقهم على ذلك الكتل الأخرى التي ترى إنها جزء من محافظاتهم، و ليس هناك ما يمنع أن تكون المحافظة الواحدة خليطا من مختلف الأعراق والأجناس ضمن البلد الواحد يتمتعون بالحقوق والواجبات دون تمييز لاسيما أن غالبيتهم العظمى عرب مسلمين .

كما يشتد الخلاف على مفهوم الفيدرالية الذي يتمسك به الأكراد بقوة، بينما لا يرى كثيرون أية ضرورة لذلك، طالما أن تداول السلطة في العراق أصبح مفتوحا على مصراعيه لجميع العراقيين من الأعراق والديانات والطوائف عبر صناديق الانتخابات التي أوصلت مواطنين أكراد إلى مناصب رئاسة الجمهورية ومجلس النواب والكثير من الوزارات السيادية وغيرها، فضلا عن أن قانون مجالس المحافظات قد منح الحكومات المحلية صلاحيات واسعة بإدارة شؤونها، وفي جميع الأحوال حتى لو تم التسليم بالنظام الفيدرالي كما يرى البعض، فإنه لابد من تحديد صلاحيات الإقليم بحيث يكون جزء من الدولة، وليس التصرف كدولة أخرى مجاورة ذات سيادة كاملة تعقد الإتفاقات وتقيم الصلات مع الدول الأخرى دون الرجوع إلى الحكومة المركزية أو حتى التشاور معها، وتشرع دستور وتمتلك جيش خاص بها، ولا يلاحظ أي أثر للمؤسسات المركزية في الإقليم.

ومن المشاكل التي ما زالت عالقة حتى الآن التعديلات الجوهرية في الدستور الحالي التي لم يتمكن الفرقاء من حسمها في الدورة البرلمانية السابقة والتي لا تحتمل التأجيل كثيرا، لاسيما ما يتعلق منها بهوية العراق العربية التي أغفلها الدستور الحالي.

إن حل هذه المشاكل الشائكة يتطلب قدرا عال من الحنكة السياسية والتصدي الحازم لحلها بروح الإنصاف والموضوعية بعيدا عن المصالح الفئوية الضيقة، مع الأخذ بنظر الاعتبار مصالح العراق العليا. ولا نعتقد أن حل هذه المشاكل ممكنا بدون بذل مساعي عربية ودولية حميدة لتقريب وجهات نظر جميع الأطراف بعيدا عن التشنج، ومن منطلق أن مصلحة العراق فوق كل المصالح الضيقة.

وفي ضوء كل ذلك يتوقع أن تشهد الخريطة السياسية العراقية تغيرات جوهرية حيث ستتغير التحالفات السياسية بطريقة براغماتية تتحكم فيها المصالح السياسية أكثر من أي شيء آخر، كما يتوقع اختفاء الكثير من الشخصيات السياسية التي تولت مواقع قيادية، ولعبت دورا مهما في الحياة السياسية في المرحلة السابقة، من المسرح السياسي الحالي وربما إلى الأبد. كما يتوقع تفكك الكثير من الكيانات السياسية الصغيرة واندماجها بكتل أكبر، وكذلك انتقال بعض الرموز السياسية الحالية من كتلة إلى أخرى بهدف الحصول على مكاسب أفضل.

لذا يحدونا الأمل أن يوفق الساسة العراقيون بالتوافق البناء وبذل الجهود المخلصة لإعادة بناء العراق الذي نأمل أن يكون ملاذا آمنا لجميع أبنائه، ينعمون بخيراته الوفيرة بالعيش الكريم والسعادة والرفاهية بإذن الله .

قراءة أولية في التشكيلة الوزارية العراقية الجديدة

قراءة أولية في التشكيلة الوزارية العراقية الجديدة

أبصرت التشكيلة الوزارية العراقية الجديدة النور بعد طول انتظار في سابقة لم يشهدها أي بلد من بلدان العالم، إذ استغرق تشكيل الوزارة العراقية العتيدة أكثر من عشر شهور من تاريخ إجراء الانتخابات في شهر آذار المنصرم، وبذلك يكون قد انقضى قرابة ربع عمر الوزارة المحدد بأربعة سنوات قبل أن تمارس عملها، وهي مسجلة بذلك رقما قياسيا في موسوعة جنيز للأرقام القياسية.

أظهر نوري المالكي زعيم حزب الدعوة الإسلامية حنكة سياسية وكفاءة عالية بإدارة صراع الكتل السياسية لتولي منصب رئيس الوزراء، وتمكنه من إدخال جميع خصومه السياسيين القريبين منهم والبعيدين، بيت الطاعة بالقبول بتوليه منصب رئيس الوزراء لفترة ثانية، ويعد ذلك إنجازا سياسيا يحسب له، وإن كان ذلك قد تم بتقديمه تنازلات، وهكذا هي السياسة اليوم لم تعد قضية عقائد أو مبادئ، إنما أصبحت كما يقال قضية خذ وهات وهي فن الممكن .

ومن أبرز هذه التنازلات توقيعه مذكرة مطالب تحالف القوى السياسية الكردستانية فيما يتعلق بمستقبل محافظة كركوك التي يسكنها العرب والكرد والتركمان وأقليات أخرى، ومستقبل ما يطلق عليه الكرد حاليا المناطق المتنازع عليها والتي يقصد بها المدن والقصبات ذات الأغلبية السكانية الكردية في محافظات نينوى وديالى وصلاح الدين ذات الهوية العربية، وربطها بإقليم كردستان الذي يتمتع حاليا باستقلال ذاتي هو أقرب في الحقيقة إلى شبه الاستقلال.

وبالنسبة للكتلة العراقية فقد تمثلت التنازلات لها، برفع قرار الاجتثاث عن بعض قادة الكتلة، الذين منعوا من الترشيح لمجلس النواب، كان أبرزهم صالح المطلك، الأمر الذي مهد الطريق أمامه للمشاركة في مجلس الوزراء حيث أسند إليه

منصب نائب رئيس مجلس الوزراء، فيا لها من مفارقة عجيبة، حرمان بالأمس من الترشيح لمجلس النواب، وتعيين اليوم بمنصب نائب رئيس الوزراء، وهكذا هو حال السياسة فهي كما يقول الإنجليز: لا عداوات أو صداقات دائمة إنما مصالح دائمة، والموافقة على تشكيل مجلس باسم مجلس رسم السياسات العليا برئاسة رئيس الكتلة اياد علاوي، وهو مجلس لا يوجد سند دستوري حقيقي لقيامه، ويفترض أن لا يكون هناك مبرر لاستحداثه في ظل نظام يوصف نفسه بالنظام الديمقراطي النيابي الدستوري ألإتحادي، حيث تتوزع وظائف الدولة ومهامها وواجباتها بين سلطات تنفيذية ممثلة برئاسة الجمهورية ومجلس وزراء وحكومات محلية في الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة بإقليم، وسلطة تشريعية ممثلة بمجلس النواب، وسلطة قضائية ممثلة بالمحكمة الدستورية الاتحادية ومجلس القضاء الأعلى والمحاكم المختصة، والتي يفترض أنها جميعا مشكلة طبقا لمواد الدستور والقوانين المنبثقة عنه، فضلا عن مشاركة جميع الكتل السياسية بهذه التشكيلات بحسب عدد نوابها في مجلس النواب، من منطلق مفهوم التوافق والشراكة الوطنية، مما يعني أن تشكيل هذا المجلس إنما جاء لإرضاء طموحات بعض السياسيين بتولي مواقع قيادية في الدولة تحت أي مسمى والسلام، ونتمنى أن لا يكون هذا المجلس عبئا إضافيا يعيق حركة الدولة وانسيابية أعمالها في ظروف العراق المعروفة .

وبرغم كل هذا التأخير ما زالت هناك (١٣) حقيبة وزارية شاغرة حتى الآن، أبرزها وزارات الدفاع والداخلية والأمن الوطني، وعدد آخر غير قليل من الوزارات الخدمية ذات التماس المباشر بحاجات الناس الأساسية مثل وزارات الكهرباء والبلديات والتجارة والتخطيط، في بلد يعاني بشدة من تردي الخدمات، ويواجه تحديات أمنية هائلة داخلية وخارجية .

جاء تشكيل هذه الحكومة مخيبا لكثير من الآمال بما في ذلك آمال المرجعيات الدينية الداعم الأساس للعملية السياسية الراهنة في العراق التي تتكئ عليها الكثير من الكتل السياسية المشاركة بالعملية السياسية، كما تناقلت ذلك مؤخرا وسائل الإعلام، إذ جاءت هذه التشكيلة وفق مبدأ المحاصصة التي توسعت أكثر من ذي قبل و خالية تماما من العناصر المهنية المتمرسة في العمل الحكومي، خلافا لما كان يردده قادة الكتل السياسة أثناء حملاتهم الانتخابية وبعدها أثناء مساوماتها لتشكيل الحكومة بأنهم يسعون لتشكيل حكومة تكنوقراط بعيدا عن المحاصصة الطائفية أو الأثنية .

كما يلاحظ افتقار هذه التشكيلة إلى الكفاءات الحقيقية من ذوي الخبرة والممارسة والاختصاص للنهوض بواقع العراق المتردي على جميع الأصعدة وفي جميع المجالات الزراعية والبيئية والصناعية والاجتماعية والعلمية والخدمية والصحية بعد أن عم الخراب والدمار في العراق، ناهيك عن آفة الفساد المستشري في جميع مفاصل الدولة بمستوياتها المختلفة..

ومن مفارقات هذه التشكيلة الوزارية ترهلها المفرط، إذ تضم (٤٢) وزيرا، منهم (١٠) وزراء بدون عمل حقيقي لأي منهم، تحت مسمى وزراء دولة، هذا فضلا عن رئيس الوزراء ونوابه الثلاث، وبذلك يكون الطاقم الوزاري مؤلفا من (٤٦) وزيرا، لا لشيء سوى إرضاء جميع الكتل السياسية من منطلق توازن الحصص الطائفية والعرقية التي كثير ما كان يتحدث السياسيون عن نبذها في وسائل الإعلام المختلفة بوصفها لا تنسجم مع مبادئ المواطنة الحقة وبناء دولة القانون والمؤسسات حيث تكون الفرص متكافئة لجميع المواطنين بحسب قدراتهم، ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب .

وربما انفرد العراق بهذه الحالة بين بلدان العالم بهذا الكم الهائل من الوزراء، ومما يزيد الأمور سوءا أن معظم هؤلاء الوزراء يفتقر إلى الخبرة والمهنية والدراية الكافية بشؤون الدولة الحديثة، وليس لديهم القدرة على النهوض بأعباء العراق الذي تتقاذفه في الوقت الحاضر أجندات إقليمية ودولية لا علاقة له بها من بعيد أو قريب، وتتصارع المصالح وتتقاطع الرؤى والبرامج، وتنعدم فيه الثقة بين أقرب الحلفاء إلى حد الاحتراب في الكثير من الأحيان.

كما أن المحافظات الجنوبية التي تكمن فيها معظم ثروات العراق ما زالت تعاني من التهميش والإهمال الشديد ولم يحظى أبنائها بتمثيل مناسب في التشكيلة الوزارية الجديدة برغم امتلاكها لكفاءات حقيقية يمكن أن تسهم بنهضة العراق وازدهاره. ونعتقد مخلصين أنه كان الأجدر بقادة الكتل السياسية التحلي بالزهد ونكران الذات، ونبذ مظاهر الوجاهة التي تحققها المناصب، والانصراف لخدمة الوطن والمواطن في هذه الظروف العصيبة التي يمر فيها العراق، وتكليف عناصر تكنوقراط مهنية حقيقية من صفوف أنصارها ومؤيديها، ومراقبة أداء هذه العناصر من خلال أعضائها في مجلس النواب، ومعالجة أي انحراف أو ضعف في الأداء، بإقالة الوزير الذي يثبت فشله دون مجاملة أو محاباة لهذا الطرف أو ذاك، كي ينهض العراق الجريح من كبوته التي طال أمدها.

ولا يصح على الإطلاق أن يكون شغل السياسيين الشاغل، المناصب الوزارية بأي ثمن، إذ ليس بالضرورة أن من ينجح في العمل الحزبي يمكن أن ينجح في العمل الحكومي، ونسأل الله القدير أن يصلح حال العراق ويعم فيه الخير والأمان وينعم أهله بثرواته التي حباه الله بها من مصادر طاقة هائلة وثروات طبيعية وموارد بشرية، تؤهله جميعها لتبوؤ مكانة مرموقة بين أمم الأرض قاطبة.

إن الله لا يغير بقوم حتى يغيروا ما في أنفسهم، صدق الله العظيم.

المشهد العراقي الراهن ... إطلالة عابرة

المشهد العراقي الراهن ... إطلالة عابرة

يلاحظ من يراقب المشهد العراقي في أعقاب الغزو الأمريكي، تنامي ظواهر اجتماعية وسياسية كثيرة غير مألوفة من قبل بهذا الشكل الحاد، ففي الجانب الاجتماعي مثلا، يلاحظ تصاعد حدة التطرف الديني والمذهبي لدى فئات المجتمع المختلفة بما في ذلك أوساط واسعة من المتعلمين والمثقفين، ممن كان الكثير منهم حتى وقت قريب من حملة الأفكار اليسارية والقومية والليبرالية، وربما يعزى السبب في ذلك إلى تصاعد المد السياسي الديني في المنطقة العربية بعامة وفي العراق بخاصة، وهيمنة أحزابه على مقاليد السلطة من جهة، وما نجم عنها من تصاعد حدة الاحتراب الطائفي الذي تؤججه قوى كثيرة من داخل العراق وخارجه لغاياتها ومقاصدها الخاصة من جهة أخرى.

ومما يثير الاستغراب حقا، أنه مع تصاعد الموجة الدينية المتمثلة بممارسة ملايين الناس شعائرهم الدينية حيث تؤم هذه الملايين الجوامع والحسينيات والكنائس والمراقد الدينية في المناسبات الدينية المختلفة إلى الحد الذي تتعطل فيه أحيانا الكثير من المصالح العامة، ناهيك عن إنشاء عشرات المحطات الفضائية المكرسة للمواعظ الدينية التي تبث برامجها على مدار الساعة، وآلاف المواقع الدينية على شبكة الإنترنت للغرض نفسه، كما تشير الكثير من الدراسات والتقارير إلى أن الكتب الدينية هي الكتب الأكثر رواجا بين الناس حاليا ليس في العراق فحسب بل وعموم المنطقة العربية.

إلاّ أنه يلاحظ في الوقت نفسه مشهدا مناقضا لذلك تماما يتمثل بتصاعد حدة الجريمة وتعاطي المخدرات لاسيما بين صفوف الشباب في الوقت الذي لم تكن هذه الحالة تمارس على نطاق واسع في السابق، لا بل يمكن القول أنها لم تكن معروفة سابقا في العراق، ويلاحظ أيضا ازدياد معدلات الجريمة لاسيما الجريمة

المنظمة من عصابات باتت تمتهن الجريمة وخطف الناس والسطو المسلح، وانتشار ظاهرة الفساد في مفاصل الدولة المختلفة حيث يتعاطى الكثيرون الرشوة واختلاس المال العام وتزوير الوثائق والمستندات وكأنها أمور عادية، أي باختصار هناك انهيار خلقي وقيمي لقطاعات واسعة من المجتمع خلافا لما يفترض أن يكون عليه الحال من جراء هذا التداول الواسع للطقوس والممارسات الدينية، ذلك أن الأديان جميعها تسعى إلى تهذيب النفس البشرية في المقام الأول، فالنبي الأعظم محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم قال: إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق، والأدهى من كل ذلك راح البعض يتمادى بقتل الناس الأبرياء باسم الدين والجهاد في سبيل الله، والدين أي دين كان براء من هذا السلوك الإجرامي المشين الذي يهدر دماء الناس دون وجه حق.

لم يألف المجتمع العراقي أيا من هذه الظواهر الشاذة في أي من العهود السابقة التي لم يكن الناس فيها بهذه الدرجة من التقييد بالممارسات الدينية، وهو أمر يدعو إلى التأمل والدراسة حقا، ذلك أن جوهر الدين أساسا بناء أمة تقوم على العدل والإنصاف والتكافل بين الناس وتوفير العيش الكريم لهم بأمن وسلام.

ومن مفارقات المشهد العراقي الراهن، كثرة حديث الساسة عن المجتمع المدني وحقوق الإنسان إلى حد إنشاء وزارة تعنى بحقوق الإنسان، بينما يلاحظ الآن انتهاك حقوق الإنسان جهارا نهارا في كل مكان، وبات الناس غير آمنين على حياتهم وعرضهم ومالهم. وهذا يذكرنا كيف كانت الدول الشمولية المستبدة سابقا، تسمي نفسها بالدول الديمقراطية الشعبية وهي أبعد ما تكون عن الديمقراطية والشعبية، ذلك أن العبرة بالممارسات وليس بالتسميات، فالعبرة هنا احترام الناس وصيانة حقوقهم بالأفعال لا بالأقوال.

والحديث عن المجتمع المدني هو الآخر افتراء تفضحه الممارسات على أرض الواقع برغم كثرة ما يسمى بمنظمات المجتمع المدني، حيث يلاحظ تحول المجتمع العراقي أكثر فأكثر نحو مجتمع عشائري تحكمه قوانين العشائر بدلا من القوانين المدنية، ولعل من عاصر ثورة الرابع عشر من تموز يتذكر جيدا كيف ألغت حكومة الثورة في أيامها الأولى قانون العشائر الذي كان معمول به في العهد الملكي، إلى جنب قانون مدني آخر يعرف بقانون العقوبات البغدادي، ليتم العمل بقانون مدني واحد في المدن والأرياف على الحد السواء، فضلا عن تحرير ملايين الفلاحين من هيمنة الإقطاع بسنها قانون الإصلاح الزراعي الذي أفرغته الحكومات اللاحقة من مضمونه التقدمي. صحيح أن أحدا لم يسن بعد قانون خاص بالعشائر، ولكن قانون العشائر هو السائد حاليا على أرض الواقع.

وبدلا من انتقال مجتمع الريف إلى مجتمع المدينة المتحضر، نرى العكس من ذلك تماما رجوع المدينة إلى قيم الريف البالية التي تقوم على الولاء للعشيرة قبل أي شيء آخر، الأمر الذي نجم عنها ممارسات ضارة منها قضايا فض المنازعات وقضايا القتل عن طريق الفصل ودفع الدية والأخذ بالثأر وجرائم غسل العار، وممارسة القوة تجاه الآخرين بدون وجه حق بعيدا عن أي قانون، ولعل ما يتعرض إليه الأطباء الآن من إهانات وتهديد ومطالبتهم دفع دية جراء عدم قدرتهم على شفاء بعض مرضاهم إلاّ خير دليل وشاهد، مما حدا بنقابة الأطباء في محافظة واسط قبل مدة قليلة إلى دعوة الأطباء للإضراب عن العمل لوضع حد لهذه الممارسات التي راح ضحيتها العديد من الأطباء وتسببت بهجرة الكثيرين منهم.

لذا يتطلب قيام السلطات الحكومية معالجة هذه الأمور الشاذة عن كل عرف انطلاقا من مبادئ الدين الإسلامي الحنيف الذي أوصى منذ بزوغه في الجزيرة العربية بنبذ العصبية القبلية حيث أن لا فرق بين عربي وأعجمي إلاّ

بالتقوى، وأن أكرمكم عند الله أتقاكم، إلاّ أنه يلاحظ سعي الكثير من الكتل السياسية، إحياء روح التعصب العشائري بهدف الاتكاء عليها لتعزيز نفوذها السياسي، بينما يهدف المجتمع المدني إلى جعل الناس سواسية في الحقوق والواجبات في إطار القانون. وها هي الأنباء تنقل لنا كل يوم أخبارا حزينة عن العراق، فمرة يصنف العراق في خانة أكثر دول العالم فسادا، وأخرى تصنف بغداد مدينة الحضارة والسلام بأنها أسوأ عواصم العالم أمنا ومعيشة وبيئة، ونتمنى أن لا يكون القادم أسوأ أن شاء الله.

ونظرا لقصر نظر الحكومات السابقة التي تولت زمام الحكم في العراق سنين طويلة حيث أقصت مكونات عرقية وطائفية واسعة من المشاركة الفاعلة في إدارة شؤون البلاد تحت هذه الذريعة أو تلك، وتركيزها على أبناء مناطق معينة وأحيانا مدنا معينة، خلق حالة من الانفصام بينها وبين قطاعات واسعة من هذه المكونات، حيث أبقتها أحزاب السلطات الحاكمة على الدوام مهمشة لا قيمة لها برغم التحاق أبنائها بهذه الأحزاب، مما دفع الكثيرين منهم إلى الانضمام إلى حركات سياسية يسارية في العهد الملكي، وفي ضوء تصاعد المد السياسي القومي العربي في العراق في عقد الستينيات من القرن المنصرم، تصاعد كذلك المد السياسي القومي لدى المكونات الأخرى من أبناء العراق، كما أدى تصاعد المد السياسي الديني في عقد السبعينيات والسنوات اللاحقة في المنطقة، إلى تنامي الحركات الدينية السياسية الطائفية، بعد أن أدركت أن لا طريق أمامها لانتزاع قدر معقول من نيل حقوقها بالمشاركة في بناء الوطن على أساس القدرة والتكافؤ مع الآخرين.

وبذلك نشأت الأحزاب السياسية على أساس التكتلات العرقية والطائفية، إذ لا توجد بينها الآن أحزاب سياسية فاعلة جامعة للطوائف والأعراق والمناطق كافة، بل أحزاب تمثل أجزاء من مكونها بصرف النظر ما إذا كان هذا التمثيل كبيرا

أو صغيرا ولا تمثل طيفا شاملا لجميع مكونات المجتمع، كما هو حال الأحزاب في البلدان الأخرى القائمة على أساس المواطنة بصرف النظر عن أية اعتبارات أخرى. ولا يعني ذلك بطبيعة الحال أن كل طائفة أو قومية ممثلة بحزب سياسي واحد، إنما تتوزع على أحزاب عديدة، تتصارع فيما بينها على كسب نفوذ مكونها لتكون الممثل الرئيس عن هذا المكون.

ونظرا لغياب الأحزاب ذات الصفة الوطنية الشاملة لجميع المكونات فقد دعت الضرورة إلى اعتماد ما بات يعرف بسياسة التوافق بين أحزاب المكونات المختلفة لتوزيع المناصب القيادية في الدولة من منطلق مبدأ المحاصصة طبقا للاستحقاقات الانتخابية لكل كتلة سياسية. والمحاصصة لا تفضي في الكثير من الأحيان إلى وضع الشخص المناسب في المكان المناسب، فضلا عن حرمان الكثير من ذوي الكفايات الحقيقية من تبوء مناصب ذات قيمة.

ومن مفارقات المشهد السياسي الراهن أيضا عجز الكتل السياسية المتوافقة في الحكم حاليا عن حل مشاكل أساسية تهدد أمن البلاد حاضرا ومستقبلا، أبرزها عدم تحديد هوية البلاد بوضوح، وعدم حسم موضوع محافظة كركوك وما يطلق عليه حاليا بالمناطق المتنازع عليها، برغم انقضاء المدة القانونية التي حددها الدستور لحسمها، ولم تحدد بوضوح علاقة الأقاليم والمحافظات بالسلطة المركزية، الأمر الذي يثير الخلافات بينها، بين الحين والآخر، لدرجة نرى فيها أن إقليم كردستان يتصرف في الكثير من القضايا الجوهرية وكأنه دولة مستقلة تماما عن العراق لا تربطه به سوى تأمين موارده المالية، حيث يلاحظ غياب أي دور للسلطة المركزية في قضايا الإقليم، بينما يلعب الإقليم دورا كبير في السلطة المركزية، كما لم يتم حسم بعض النقاط الخلافية الواردة في بعض بنود الدستور أو إضافة مواد جديدة حسبما تم الاتفاق بشأنه عند إقرار الدستور في حينه. وهذه جميعها تمثل قنابل موقوتة يمكن أن

تنفجر عن قصد أو بدونه في أي وقت من الأوقات من بعض الجهات التي قد تشعر بالإحباط من عمليات المماطلة والتسويف الذي قد تمارسه جهات أخرى.

والأهم من كل ذلك مازال العراق يرزح تحت بنود الفصل السابع برغم كل ما لحق بالعراق من تدمير وخسائر في الأرواح وفقدان لأجزاء من أراضيه للغير بدون وجه حق، ولا يتمتع بالسيادة الكاملة على أراضيه ومياهه وسمائه، ولا يستطيع الدفاع عنها. وفوق هذا وذاك تعم الفوضى فيه في كل مكان، وينخر جسده الهزيل الفقر والحرمان والجوع والجهل والمرض، حيث يعيش أكثر من نصف سكانه تحت خط الفقر، بينما تنعم قلة من الناس بخيراته. ومازال العراق يعيش فوضى إدارية عارمة في جميع مؤسساته حيث يسودها الفساد والتسيب واللامبالاة وعدم احترام القانون والنظام دون حسيب أو رقيب.

ولعل ما نشاهده من ممارسات غريبة في مجلس النواب إلاّ خير شاهد على ذلك، فالقوانين المهمة تطبخ خارج قبة البرلمان، ورؤساء الكتل السياسية لا يشاركون باجتماعاته، وكأنهم في إجازة دائمة مفتوحة، وبرغم ذلك يتقاضون أعلى الرواتب. والأدهى من ذلك منح البرلمان أعضائه رواتب تقاعدية وكأنهم وزراء برغم أنهم سلطة تشريعية وليس سلطة حكومية، مما يعني أنهم لا تنطبق عليهم صفة موظفي الخدمة المدنية العامة، وهذه حالة نادرة أنفرد بها البرلمان العراقي، ناهيك عن الكثير من الامتيازات التي منحوها لأنفسهم أثناء الخدمة وبعدها.

وقد بلغ فساد بعض السياسيين حدا غير معقول حيث أشار قبل أيام عبر وسائل الإعلام أحد كبار السياسيين ممن كان يتولى منصب نائب رئيس الوزراء إلى بيع كتلة سياسية (كان لها شأن كبير) منصب وزارة الدفاع الذي كان من حصتها إلى بعض التجار، ويمكن تصور ما جناه هؤلاء التجار من صفقات تسليح القوات المسلحة العراقية التي عقدتها وزارة الدفاع، ولعل حديث رئيس الوزراء قبل مدة

عن تقاعس هيئة النزاهة عن بحث ملفات فساد وزارة الدفاع خير شاهد ودليل على هذا الفساد،وهذا غيض من فيض وربما ما هو مخفيا كان أعظم والله أعلم.

ومن مفارقات الساسة العراقيين الحاليين أن الكثير منهم لا تربطهم بالعراق سوى كراسي الحكم، ما أن يفقد أحدهم كرسيه، إلاّ وتراه عاد من حيث أتى، وكأنهم يمارسون الحكم بصيغة عقود المقاولات، ولا يهمهم سوى جني الأموال بأقصر الطرق وأسرعها، وتحويلها لحساباتهم المصرفية خارج البلاد لاسيما أن أماكن سكنهم الدائمة هناك حيث يحملون جنسيات مزدوجة تؤمن لهم الحماية من أية مساءلة قانونية كما حصل فعلا لعدد من الوزراء عندما وجهت إليهم تهم التلاعب بالمال العام، وكما هو معروف أن تولي أي شخص منصبا قياديا في الدولة يحمل جنسية مزدوجة يعد مخالفة صريحة للدستور العراقي.

وحالة غريبة لم نراها في الدول الديمقراطية الأخرى تتمثل بانعدام الثقة والتناحر المستمر بين كتل سياسية متآلفة في حكومة واحدة يفترض تحملها مسؤولية إدارة البلاد بصورة تضامنية، بينماً يلاحظ تصرف بعض كتلها وكأنها كتل معارضة وتتشكى دوما من التهميش ولكنها لا تجرؤ على تقديم طلب الاستقالة خوفا من فقدان إمتيازاتها.

والحديث عن الديمقراطية حديث آخر ذو شجون، فالأحزاب المشاركة في العملية السياسية التي تحكم البلاد حاليا، مازالت لها مليشياتها وأذرعها المسلحة الظاهرة منها والباطنة، وتتخذ من بعض مقراتها أماكن آمنة لخزن أسلحتها وعتادها، وما تناقلته الأنباء مؤخرا عن اكتشاف صواريخ في أحد مقرات هذه الأحزاب في بغداد، معدة للانطلاق إلاّ مثالا واحدا من حالات تسلح الأحزاب هذه، ناهيك عن عمليات تصفية الحسابات الكثيرة تجاه خصومها بقوة السلاح. فضلا عن ارتباط الكثير منها بمخابرات الدول الأخرى، واستلام الأموال لتمويل

أنشطتها السياسية من محطات فضائية ومؤسسات إعلامية مختلفة، وارتباط البعض منها بالمجاميع المسلحة.ولعل من المفارقات الغريبة أن يوجه القضاء العراقي تهمة المشاركة بالعمليات الإرهابية إلى أحد نواب رئيس الجمهورية الذي ينتمي إلى أحد كبرى الكتل السياسية حاليا في العراق وتصدر بحقه مذكرة إلقاء قبض للمثول أمام العدالة بعد أن أعترف بتورطه بعض أعضاء حمايته، ليهرب من وجه العدالة إلى إقليم كردستان، ومما يزيد الطين بلة تصريحات رئيس الوزراء أن لديه وثائق تدين بعض كبار الساسة المشاركين في العملية السياسية بعمليات إرهابية وعمليات فساد دون أن يحرك ساكن، وكأنه يريد المساومة من خلالها مع خصومه السياسيين ليدخلوا بيت الطاعة.

وخلاصة القول أن العراق بوضعه الحالي قد أصبح بلدا فقيرا مهانا بكرامته وضعيفا لا يستطيع الدفاع عن نفسه أمام اضعف دول الجوار التي كانت تحسب له ألف حساب إلى حد استقدام جيوش الدول الكبرى لحمايتها من العراق الذي قيل أنه كان يمثل تهديدا خطيرا للأمن الإقليمي والدولي، مما يدعو إلى تدميره تماما، وإذا بهذه الدول تعيث اليوم فسادا في أمن العراق وتنتهك حدوده البرية والمائية وتتجاوز على سيادته دون رادع، وكأن العراق أصبح مستباحا لكل من هب ودب.

ونختم دراستنا هذه بقول الله تعالى: أن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم، فلنغير جميعا ما في أنفسنا ونخلصها مما علق بها من أدران، وما ترسب بها من أحقاد وضغينة زرعتها أحداث الماضي ومآسيه، ونسدل الستار عليها ونركها لذمة التاريخ، وفتح صفحة عهد جديد لبناء غد مشرق لبلادنا ينعم فيها اهلنا بالعيش الكريم في أمن وأمان بعيدا عن مداخلات الآخرين. والله من وراء القصد ومنه التوفيق والسداد.

العراق في مفترق طرق

العراق في مفترق طرق

يقف العراق اليوم على أعتاب مرحلة تاريخية مصيرية، ومفترق طرق خطيرة تحدد حاضره ومستقبله لسنين طويلة قادمة.فإما أن يكون عراقا واحدا موحدا آمنا ومستقرا ومتصالحا مع نفسه وجيرانه، عراقا منتميا انتماءا صميميا إلى محيطه العربي والإسلامي، يرفل بالعز والسؤدد، وينعم أهله بخيراته التي حباه الله بها، من أراض خصبة ومياه وفيرة، وثروات طبيعية هائلة، وقدرات بشرية ذات خبرات علمية وتقنية واسعة، أذهلت أعدائه وأصدقائه، إلى الحد الذي دفع أعداء العراق شن حروب عليه تحت حجج وذرائع واهية ثبت زيفها وبطلانها للقاصي والداني، .وإما أن يتشرذم لا سامح الله إلى دويلات عرقية وطائفية هزيلة ومتناحرة مع بعضها البعض، تارة بدعاوى الحدود والأمن، وأخرى بدعاوى تقاسم المياه و الثروات. وستكون هذه الدويلات مجال نفوذ واسع لمداخلات قوى إقليمية ودولية وتصفيات حسابات فيما بينها. ولا يمكنها العيش إلا تحت عباءة هذه الدولة أو تلك، والسير في أذيالها وتلبية مصالحها.

نحاول بهذه الدراسة المقتضبة تقديم رؤية موضوعية للخلاص من هذا المأزق الذي وجد العراق نفسه فيه رغما عنه. بدءا لا بد من تأشير بعض ثوابت الواقع العراقي التي بدونها لا يمكن فهم المخاض السياسي الذي يعيشه العراق اليوم في أعقاب الغزو الأجنبي وما ترتب عليه من تبعات، وما أفرزه من تداعيات أمنية خطيرة، نجم عنها هدم النسيج الاجتماعي والعلاقات والوشائج الإنسانية القائمة بين مواطنيه منذ آلاف السنين، حيث عاش العراقيون في أمن وسلام شأنهم بذلك شأن الشعوب الأخرى ذات الأعراق والعقائد الدينية المتنوعة التي يجمعها العيش المشترك في وطن واحد، فضلا عن تخريب البنى التحتية للبلاد، لا بل القضاء على كيان الدولة برمته، بعد أن نهبت ممتلكاتها وسجلاتها ووثائقها، ولم

تسلم من ذلك كنوز العراق الأثرية التي لا تقدر بثمن بعد أن هربت إلى خارج البلاد على مرأى ومسمع من قوات الاحتلال التي لم تحرك ساكنا لردع اللصوص، وكأنها بذلك تريد مسح تاريخ العراق وحضارته لبناء دولة بلا تاريخ أو هوية، لاسيما بعد أن عملت على زرع روح الحقد والضغينة والعنف والتناحر العرقي والمذهبي بين مكونات الشعب المختلفة، بدلا من إشاعة روح المواطنة والتسامح وحب الآخر.وما كان لكل هذه الأفعال أن تحصل لولا رضا وتشجيع المحتلين لها في اقل تقدير، أو عدم اكتراثهم أو عدم تحملهم لمسؤولياتهم في أحسن تقدير إذا افترضنا توفر حسن النية لديهم.

وفي جميع الأحوال وكما هو معروف فأن الأعراف والقوانين الدولية التي يكثرون الحديث عنها ليل نهار، تحمل المحتلين الغزاة مسؤولية الحفاظ على أمن واستقرار الدول المحتلة وممتلكاتها أيا كانت الأسباب والذرائع، فما بالك بمحتلين قالوا! إنهم جاؤوا لتحرير البلاد والعباد، وبناء دولة القانون والديمقراطية التي ستكون نبراسا في منطقة الشرق الأوسط، وفاتحة عهدا جديدا في إطار مشروع الشرق الأوسط الكبير، عراق قائم على العدل والمساواة واحترام حقوق الإنسان ومبادئ الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة.وها هو العالم أجمع يرى بعد مرور أكثر من ثمان سنوات على الاحتلال البغيض أن العراق الآن أصبح هباءا منثورا، حيث ينعدم فيه الآمان ويعم الخوف والذعر في كل أرجائه، وتنتشر رائحة الموت في كل مكان، ويسود الفساد في جميع مرافق الحياة، وتبدد ثرواته دون ذمة، وتزداد البلاد خرابا، ويسود الجهل في كل مكان بعد أن انطفأت وهجة العلم والتعلم، وانكفأ العلماء والمفكرون والمثقفون في زوايا النسيان، أو الهروب إلى خارج العراق بحثا عن ملاذات آمنة بعد تعرض الكثير منهم إلى تصفيات جسدية من عصابات الموت والجريمة المنظمة.

وخلاصة القول فقد ازدادت هموم الناس وتقطعت بهم السبل، وضاقت بهم أرض الله الواسعة، وعانوا الأمرين من ضنك العيش، وفقدان في الأمن، وتفشي الفساد على أعلى المستويات، دون أن يحرك أحدا ساكنا أو تلوح في الأفق بارقة أمل بالخلاص القريب من هذا الواقع المرير.وبدلا من التصدي الحازم لمعالجة هذه الأوضاع الإنسانية الصعبة التي تعيشها البلاد، فأنهم يكثرون الحديث عن مشاريع سياسية لإعادة رسم خريطة العراق على أساس تأسيس أقاليم عرقية وطائفية بصورة أو بأخرى وتقاسم ثرواته. وفي خضم الفوضى السياسية التي تعم اليوم ما سمي بالعراق الجديد (عراق الحضارات والأمجاد عبر التاريخ)، وإزاء أوضاعه الشاذة والمضطربة هذه لابد من وقفة جريئة وشجاعة لإنقاذ البلاد والعباد بأسرع وقت ممكن بصرف النظر عن أسباب ما حل بها من بلاء وكوارث. وأي كانوا مسببيها ودوافعهم في حينه بحسن نية أو سواها.ولا يمكن إنقاذ العراق من مما وصل إليه إلا بإقرار ثوابت الواقع العراقي التي نوجزها بالآتي :

١. أن العراق بلد آمن حر ومستقل وذا سيادة كاملة في أرضه ومياهه وسمائه.
٢. أن العراق عبر حاضره وتاريخه الطويل جزء لا يتجزأ من الوطن العربي.
٣. أن الشعب العراقي ثقافة وحضارة جزء لا يتجزأ من الأمة الإسلامية.
٤. أن العراق كل لا يتجزأ بأي حال من الأحوال.
٥. أن العراق وطن العرب والأكراد والتركمان وسائر أقلياته، وهم جميعا شركاء في هذا الوطن، متساوون في الحقوق والواجبات.
٦. أن العراق بلد متعدد الأعراق والمعتقدات الدينية، يكفل القانون لهم جميعا حرية ممارسة شعائرهم الدينية، كل على طريقته دون المساس بمعتقدات الآخرين، أو إلحاق الأذى بهم.

٧. لا يمكن أن يتحدد طبيعة نظام العراق السياسي إلا بتوافق جميع مكونات الشعب العراقي في استفتاء حر ومباشر في ظروف آمنة ومستقرة دون أية ضغوط أو إكراه من جهات داخلية أو خارجية بأي شكل من الأشكال.

٨. لا يجوز لأية جهة الإستقواء أو الاتكاء على دول أو قوى خارجية تحت أي ظرف من الظروف أو لأي سبب من الأسباب.

٩. التمييز الواضح بين مفهوم الحكومة ومفهوم الدولة، ذلك أن الحكومات زائلة، بينما الدول باقية في جميع الأحوال.

١٠. اعتماد مبدأ المواطنة والكفاءة في تولي المواقع الوظيفية في الدولة لاسيما الوظائف القيادية.

١١. نبذ كل أشكال العنف والتطرف بأنواعه أيا كانت غاياته ومقاصده.

١٢. نبذ سياسة الأحلاف والتكتلات العسكرية والعمل على تجنب ربط العراق بأي منها، مهما كانت الضغوط والدوافع لعقدها بذرائع متطلبات حفظ الأمن الوطني والإقليمي أو سواها.

١٣. توسيع علاقات العراق مع دول العالم المختلفة على أساس الصداقة والتكافؤ وتبادل المصالح المشتركة.

١٤. اعتماد مفاهيم الحوار وتبادل الآراء وتقبل وجهات النظر المختلفة.

١٥. التداول السلمي للسلطة عبر صناديق الانتخابات الحرة والنزيهة.

١٦. إشاعة قيم المجتمع المدني المتحضر بدلا من قيم التعصب العشائري والقبلي والمذهبي.

١٧. صيانة استقلال القضاء من أية مؤثرات داخلية او خارجية.

١٨. لا يجوز إقصاء أفراد أو جماعات من ممارسة الحقوق السياسية على أساس الفكر أو العقيدة.

١٩. أن تكون القوات المسلحة من الجيش والشرطة وقوى الأمن الوطني قوات مهنية فوق الميول والاتجاهات السياسية، مسؤولة عن حماية الوطن من أي اعتداء خارجي أو عبث بامنه الداخلي.

٢٠. طي صفحة الماضي ومآسيه وإيداعها في ذمة التاريخ، والتطلع إلى مستقبل مشرق ووضاء بإذن الله.

وفي ضوء ما تقدم لابد من إجراء تعديلات جوهرية على دستور البلاد بحيث يتضمن هذه الثوابت بعد إقرارها من قبل جميع مكونات الشعب العراقي بصيغة توافقية دون تهميش أية جهة مهما كان حجمها، ذلك أن العراق هو وطن الجميع.وبذلك يمكن تأمين بناء دولة القانون والمؤسسات التي تؤمن حقوق جميع العراقيين بروح من العدل والإنصاف وتحقيق التنمية الشاملة لجميع مناطق العراق، والتخلص نهائيا من شبح مشاريع التشرذم والتقسيم إلى الأبد إن شاء الله.

العراق

ساحة صراعات إقليمية ودولية

العراق... ساحة صراعات إقليمية ودولية

يبدو أن قدر العراق أن يكون دوما ساحة صراعات دولية وتصفية حسابات بين فرقاء في منطقة الشرق الأوسط شاء ذلك أم أبى، برغم ما تجر عليه هذه الصراعات من ويلات ومصائب من فتن وحروب، ودمار هائل وقهر وتشريد ومآس لها أول وليس لها آخر، وفقر في بلاد حباها الله من النعم والخيرات ما لا يعد ولا يحصى، من أراض زراعية خصبة ومياه عذبة وفيرة وثروات معدنية ومصادر طاقة هائلة، وفوق هذا وذاك أرث حضاري تليد يمتد آلاف السنين، وكفايات علمية متقدمة وعقول نيرة مبدعة في شتى التخصصات العلمية والتقنية، وسواعد قوية، تؤمن جميعها العيش الرغيد لشعبه حاضرا ومستقبلا. ومما يحز في النفس حقا ان هذه الصراعات لا تمت إلى مصالح العراق بصلة البتة لا من قريب ولا من بعيد إطلاقا.

ففي منتصف عقد الخمسينات من القرن المنصرم شاءت الأقدار أن يكون العراق ساحة المواجهة الأولى في الشرق الأوسط بين المعسكرين الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، والمعسكر الشرقي بقيادة الإتحاد السوفيتي حينذاك، نجم عنها ولادة حلف عسكري جديد في المنطقة عرف في حينه بإسم حلف بغداد. وبغداد العزيزة لا ناقة لها ولا جمل بهذا الحلف. ضم هذا الحلف العراق وإيران وباكستان وتركيا وبريطانيا تحت رعاية الولايات المتحدة الأمريكية. كان هدف الحلف المعلن هو تعزيز امن المنطقة وحمايتها من توغل النفوذ الشيوعي، ومنع السوفيت من الوصول إلى مياه الخليج الدافئة حيث النفط عصب الحياة الاقتصادية المعاصرة، فضلا عن توفير غطاء امني غير مباشر لإسرائيل التي لم يمضي على تأسيسها حينذاك سوى سنوات قليلة. وقد بذلت الولايات المتحدة الأمريكية جهودا حثيثة لضم لبنان والأردن ودول عربية أخرى إلى هذا الحلف دون جدوى.

كان حلف بغداد محور صراع رهيب بين عراق نوري السعيد ومصر جمال عبد الناصر. كما شهد العراق طوال عقد الخمسينات محاولات عديدة لربطه في مشاريع مختلفة أبرزها مشروع الهلال الخصيب الذي أريد له أن يضم كلا من سورية والأردن ولبنان، ولكن لم يرى هذا المشروع النور. وأستبدل بمشروع الإتحاد العربي الهاشمي بين العراق والأردن في العام ١٩٥٧، والذي جاء كرد فعل على قيام الوحدة بين مصر وسورية وانبثاق ما عرف في حينه بالجمهورية العربية المتحدة.

سقطت هذه المشاريع جميعها ومنها حلف بغداد في العام ١٩٥٩ بعد قيام ثورة ١٤ تموز. و شهد عقد الستينيات مواجهات عنيفة أبان ما كان يعرف بالمد القومي الذي كان يقوده الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر، والذي اتخذ من العراق ساحة المواجهة الأولى بين الأحزاب القومية من جهة، والأحزاب الوطنية واليسارية من جهة أخرى.كانت الأحزاب القومية تسعى بكل الوسائل السياسية والعسكرية إلى ضم العراق بوحدة اندماجية فورية إلى الجمهورية العربية المتحدة. وقد تمخض عن هذا الصراع انقلابات عسكرية دموية أبرزها انقلاب الثامن من شباط عام ١٩٦٣ الذي أودى بحياة الآلاف من العراقيين.

ومن المفارقات العجيبة وبرغم ما لحق بالعراق من خسائر هائلة من جراء هذا الصراع الرهيب، لم يستطع دعاة الوحدة العربية الفورية تحقيق أكثر من اتفاقية ورقية لإنشاء إتحاد ثلاثي بين مصر وسورية والعراق لم يرى النور يوما، و ازدادت الفرقة والقطيعة بين العراق وسورية ومصر أكثر من أي وقت مضى، حتى أنه لم يعد بإمكان العراقيين التواصل مع إخوانهم السوريين والمصريين، وأصبح السفر ممنوعا عليهم لاسيما من وإلى سورية بالنسبة للعراقيين ومن وإلى العراق بالنسبة للسوريين لأكثر من عشرين عاما. وهذه حالة لم يشهدها العراق أو سورية من قبل على الإطلاق. فالحدود التي كان يقال عنها في الكتب المدرسية بأنها حدود وهمية

أوجدها المستعمرون في إطار سياسة فرق تسد ضمن معاهدات سايس بيكو المعروفة، أصبحت حدودا كونكريتية ماثلة للعيان لا يمكن اختراقها.

وفي العام ١٩٦٩ فقد العراق نصف شط العرب بعد أن ألغى شاه إيران من منطلق القوة إتفاقية الحدود المبرمة بين العراق وإيران من جانب واحد. واضطر العراق قبول هذا الواقع الجديد في عام ١٩٧٥فيما عرف باتفاقية الجزائر.

وتستمر فصول التراجيدا العراقية في عقد السبعينيات ليشهد العراق مرة أخرى صراعات من نوع آخر، أبرزها الصراع السياسي الذي قاده النظام الحاكم في العراق ضد جمهورية مصر العربية بعد قيامها بتوقيع اتفاقيات التسوية مع إسرائيل بصورة منفردة في العام ١٩٧٧ في منتجع كمب ديفيد تحت الرعاية الأمريكية، إذ عقد مؤتمر قمة عربية في بغداد، تمخض عنه قطع الدول العربية علاقاتها مع مصر باستثناء سلطنة عمان والسودان، ونقل مقر الجامعة العربية من القاهرة إلى تونس .وتعيين الشاذلي القليبي (التونسي الجنسية) أمينا عاما للجامعة العربية.

كما قام النظام العراقي بإبرام مشروع إتحاد بينه وبين النظام السوري، ما لبث أن تحول المشروع (الذي لم يرى النور هو الآخر إلى صراع آخر مرير، اتهم فيها النظام العراقي النظام السوري بتدبير مؤامرة انقلابية ضده، كانت نتيجته قيام النظام العراقي بإعدام الكثير من قياداته وكوادره الحزبية.

وازدادت الأمور سوءا بعد قيام جمهورية إيران الإسلامية ومحاولات النظام السياسي الجديد في إيران ما عرف بتصدير الثورة الإسلامية إلى دول الجوار وفي مقدمتها العراق حيث جرت مصادمات وأعمال عنف، كان أبرزها حادثة الجامعة المستنصرية في العام ١٩٨٠ التي استهدفت اغتيال بعض رموز النظام الحاكم،

والتحريض على إسقاطه بكل الوسائل، فضلا عن إعمال تخريب وتفجيرات في الشوارع، واستهداف بعض المؤسسات الحكومية. قادت هذه الأعمال إلى مناوشات عسكرية وقصف مدفعي استهدف المدن والقصبات الحدودية في كل جانب، لتتطور فيما بعد إلى أطول وأشرس حرب عبثية في العصر الحديث، احترق فيها الأخضر واليابس، وخلفت وراءها الآلاف من القتلى والمعاقين والمشردين من العراقيين والإيرانيين، وتوقفت عجلة التنمية بعد أن دمرت الحرب البنى التحتية في كلا البلدين، دون أن يتمكن أي منهما برغم خسائره الفادحة تحقيق أي من أهدافه المعلنة أو المبطنة منها، بأي شكل من الأشكال برغم دعاوى النصر الزائفة لكل طرف، وإلحاق الهزيمة بالطرف الآخر.

ولعل الرابح الوحيد من هذه المأساة الملهاة هم تجار الحروب، وإسرائيل التي استطاعت تدمير مفاعل تموز النووي في غمرة الصراع في العام ١٩٨١، وإضعاف ألد خصومها من العراقيين والإيرانيين على الحد السواء.وخرج العراق من هذه الحرب مثقلا بالديون بعشرات المليارات من الدولارات، بعد أن كان رصيده منها قبل الحرب عشرات المليارات . وما أن وضعت الحرب أوزارها، إلا وتوترت علاقات العراق مع الولايات المتحدة الأمريكية، التي لم يمضي على إعادتها سوى سنوات قليلة، كان فيه النظام الحاكم يحضى بالرضا والدعم الأمريكي والقروض لاسيما في سنوات الحرب الأخيرة.

بدأت وسائل الأعلام الغربية بعامة والأمريكية بخاصة تنشر الأخبار والتقارير عن امتلاك العراق أسلحة دمار شامل و برنامج نووي لصنع قنابل نووية ومدافع عملاقة، كأنها تكتشف ذلك لأول مرة، في الوقت الذي كانت تعرف فيه تماما جميع تفصيلات برامج العراق التسليحية، لا بل إنها شاركت بفاعلية في البعض منها أثناء الحرب العراقية الإيرانية المدمرة عندما كان ذلك يصب في مجرى

مصالحها، كما إنها لم تتوانى عن تقديم الأسلحة للجانب الإيراني كلما اقتضت ضرورات استمرار الحرب ذلك، ولعل ما عرف بإيران غيت خير شاهد ودليل على ذلك، و استمر التشهير بالنظام الحاكم بدعوى عدم اكتراثه بحقوق الإنسان متخذين من واقعة إعدام الصحفي البريطاني الجنسية (الإيراني الأصل) بازوف مراسل جريدة الأبزورفر اللندنية الذي اتهمته السلطات العراقية بالتجسس على بعض المؤسسات الصناعية الحيوية، ذريعة لذلك.

كما تصاعدت حملة التهديدات الإسرائيلية بضرب المنشاءات الحيوية العراقية، ورد الرئيس العراقي المدوي في حينه بتدمير نصف إسرائيل بالكيماوي المزدوج، الأمر الذي دعا جامعة الدول العربية إلى عقد اجتماع طارئ على مستوى القادة العرب في بغداد في شهر مايس عام ١٩٩٠ ليتداركوا أبعاد الأزمة الجديدة ودرء أخطار التهديدات الإسرائيلية. ولم تمضي أكثر من ثلاث شهور على انعقاد مؤتمر قمة بغداد إلا ويفاجأ العالم بأسره بغزو العراق دولة الكويت في شهر آب عام ١٩٩٠، وهي دولة مستقلة، ناهيك عن أنها دولة عربية جارة و شقيقة، خلافا لكل القيم والأعراف الدولية، وبحماقة وسوء تقدير للعواقب، وما سيلحق بالعراق والأمة العربية من أذى، كما دلت على ذلك ما شهده العراق لاحقا من تدمير هائل لجميع مقومات الحياة الإنسانية فيه إلى حد حرمان شعبه من الغذاء والدواء، وتشريد أبنائه في مشارق الأرض و مغاربها. ليدخل العراق مرة أخرى في دوامة لا تنتهي .

ويعتقد كثيرون أن غزو النظام العراقي لدولة الكويت ما كان له أن يتم لولا إيحاءات أمريكية شجعته على ذلك والله أعلم . وهكذا تستمر فصول مآسي العراق في عقد التسعينات في كوارث ليس لها مثيل في العصر الحديث و ما زلنا

نعيش آثارها حتى يومنا هذا، والتي ستترك جروحا بليغة في الذاكرة العراقية سنين طويلة.

و تأتي الألفية الثالثة حيث استبشر الناس بعهد جديد في ظل ما قيل ويقال عن النظام الدولي الجديد القائم على الحق وحرية الشعوب ونشر الديمقراطية والتعاون الدولي بين الأمم على أساس التكافؤ وتبادل المصالح وسيادة القانون والشرعية الدولية ومحاربة الفساد، وإذا بالعراق الجريح والمحاصر سنين طويلة يشهد مرة أخرى أبشع حرب عالمية في التاريخ الحديث تشن على بلد آمن أهلكه الجوع وفتكت به الأمراض من جراء الحصار الظالم دون حياء أو رحمة أو وازع من ضمير، وبدعاوى باطلة بنزع أسلحة الدمار الشامل التي يعرفون تماما أن العراق لم يعد يملك أيا منها، والتي ثبت زيفها وبطلانها لاحقا للقاصي والداني. وها هو العراق يرزح الآن تحت حراب المحتلين ويشهد أبشع عملية تدمير منظمة لقيمه الحضارية والإنسانية، وممتلكاته العلمية والثقافية، والقضاء على كل أسباب تقدمه ونهضته من الكفايات العلمية والعقول المبدعة التي أسهمت بتحقيق نهضته وتقدمه التي كانت يوما بارقة أمل لأمتنا لتأخذ مكانتها الحضارية اللائقة بها بين الأمم، خلافا لوعودهم المعسولة بأنهم سيجعلوا من العراق نبراسا.

ومما يحز في النفس حقا أن العراق كان قبل الاحتلال الغاشم خاليا تماما من أي شكل من إشكال الإرهاب الذي كان يصول ويجول في الكثير من دول العالم وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية نفسها، جعلوا اليوم منه ساحة الإرهاب الأولى في العالم على حساب دماء الآف العراقيين، وها هي التقارير البريطانية تشير إلى قتل أكثر من مليون عراقي منذ الاحتلال حتى يومنا هذا، ولا تلوح في الأفق بارقة أمل للخلاص، ويستمر تدمير ما تبقى من بلاد الرافدين، كما أعلن ذلك مرارا الرئيس الأمريكي لتبرير غزوه للعراق أمام الشعب الأمريكي بقوله أكثر من

مرة بأن حرب العراق قد نقلت معركة الإرهاب من الولايات المتحدة الأمريكية إلى العراق لتجنيب الشعب الأمريكي ويلات الإرهاب دون أي اكتراث لما لحق بالشعب العراقي من مصائب وويلات جراء ذلك، و دون أن يكون للعراق أي مصلحة بذلك، كونه غير معني بها أساسا، إلا بالقدر المعنية به الدول الأخرى المحبة للسلام والداعية إلى حل المشاكل بالحوار والسلام.

ولم تكتفي الولايات المتحدة الأمريكية بما لحق بالعراق من دمار شامل وقتل وتشريد لأهله، راحت تفتعل الأزمات والصراعات والفتن الطائفية والعرقية تمهيدا لتقسيمه إلى كيانات طائفية وعرقية هزيلة ومتصارعة، على وفق قرار مجلس الشيوخ الأمريكي الداعي لتقسيم العراق بدعاوى تحقيق الأمن والسلم الاجتماعي لشعب العراق.ويندرج في هذا السياق طلب إسرائيل الاعتراف بها على أساس الهوية اليهودية إذ لم يعد يكفيها اغتصاب فلسطين وتشريد أهلها.وبذلك تكون دول الشرق الأوسط قائمة على أسس طائفية وعرقية، تكون الهيمنة فيها لإسرائيل.

وأخيرا نقول أن على العراقيين أن يدركوا حجم المؤامرة التي تحاك ضد بلادهم، حيث تحاول القوى الأجنبية وضعهم في واجهة المدفع، لتلقي الضربات الموجعة دون ذنب، وأن المؤامرة هذه المرة أشد وأخطر من سابقاتها، ذلك أنها تستهدف اليوم حاضر العراق ومستقبله وحضارته ووجوده ووحدته، بتفتيته إلى كيانات طائفية وعرقية هزيلة لا تستطيع البقاء ألا تحت حماية الأجنبي.ولعل من المفيد ان نشير هنا إلى أن العراق كان دائما الخاسر الأكبر إن لم يكن الخاسر الأوحد جراء هذه الصراعات، إذ بقتل أبنائه وتبدد ثرواته وتنهب أراضيه من بعض دول الجوار دون وجه حق.وتتناقل وسائل الإعلام المختلفة منذ مدة عن نية الولايات المتحدة الأمريكية بتكبيل العراق بمعاهدة عسكرية. يسمح فيها العراق ببقاء القوات الأمريكية بدعوى حمايته من جيرانه.

فسبحان مغير الأحوال، إذ تحول العراق من مصدر خطر على جيرانه، وقيل مصدر خطر على العالم لتبرير غزوه واحتلاله، أصبح الآن ضعيفا إلى الحد الذي لا يستطيع حماية أمنه.وهكذا يعيد التاريخ نفسه، ففي مطلع القرن العشرين جاء البريطانيون بدعاوى انهم محررين لا فاتحين وإذا بهم يحتلوا العراق ويفرضوا وصايتهم عليه سنين طويلة، ويكبلوه بمعاهدة عسكرية أقاموا بموجبها قواعد عسكرية في الشعبية في محافظة البصرة جنوبي العراق، وفي الحبانية في محافظة الأنبار غربي العراق. ولم يتخلص العراق من هذه القواعد إلا بعد قيام ثورة ١٤ تموز عام ١٩٥٨ .والله أعلم كم ستمكث القوات الأمريكية ألآن في العراق ؟ وكم سيكون عدد قواعدها ؟ وماذا ستكون مهامها ؟ في بلد يتطلع أهله إلى الأمن والاستقرار والتنمية بعد كل ما مر به من مصائب وويلات، في بلد يفترض أن لا تكون له خصومة مع أحد، وهل يملك العراق الحرية الكافية حقا لبحث مثل هكذا اتفاقية في الظروف السائدة فيه حيث ينعدم التكافؤ بين الأطراف المتعاقدة. ونأمل أن لا يكونوا قد أوقعوا العراق في الفخ، وجعلوا أحلى خياراته علقما، في ظل أوضاعه المأساوية وتصدع وحدة شعبه إلى حد الاحتراب، فكيف يستطيع أي حاكم كائن من يكون والحالة هذه إبرام اتفاقات دولية عسكرية مع دول عظمى، تربط مصير البلاد سنيين طويلة لا يعلمها إلا الله، فضلا من أن توقيع كل هذه الاتفاقات مع الأجنبي المحتل أيا كانت الأسباب والذرائع لا يشرف موقعيها بأي شكل من الأشكال.

وأخيرا نقول أن من يريد حقا تحقيق أمن العراق واستقراره، و صيانة وحدة أراضيه وسيادته، وتخليصه من براثن الاحتلال لابد أن يسعى أولا لتحقيق مصالحة وطنية شاملة دون أية قيود أو شروط، والإنفاق على برنامج وطني شامل لبناء دولة العراق الحر المستقل، ونبذ كل أشكال العنف والإقصاء والتهميش.

وبذلك لا يجد العراق نفسه مضطرا لعقد أية اتفاقات وصاية أو حماية مع كائن من يكون. كان الله في عون العراق وأهله.

ويحدونا الأمل إن تتضافر الجهود الخيرة لنصرة العراق وأهله للتخلص من براثن الاحتلال واستعادة حريته وسيادته ليعيش الشعب العراقي في أمن وسلام، وينعم بخيراته، وهذا يتطلب أن يوحد العراقيون صفوفهم ويخلصوا نفوسهم من أحقاد الماضي وأدرانه، ومن الكراهية والضغينة، بروح من التسامح من منطلق عفا الله عما سلف، ويشمروا سواعدهم القوية لبناء العراق القوي الآمن والمزدهر بإذن الله، ذلك ان العراق وطن الجميع، وعندها سيكون لكل حدث حديث، وأن غداً لناظره لقريب .

العراق بين الواقعية والنرجسية السياسية

العراق بين الواقعية والنرجسية السياسية

شهد العراق الحديث منذ تأسيس دولته في العام ١٩٢١ صراعات وانقلابات عسكرية وثورات وحروب مدمرة لم يشهدها أي بلد أخر من بلدان العالم المختلفة في الأزمنة الحديثة. ففي العام ١٩٢٠ اندلعت في جنوب العراق ما بات يعرف الآن بثورة العشرين التي أفضت نتائجها إلى تخليص العراق من الاحتلال البريطاني وقيام المملكة العراقية وتتويج الأمير فيصل بن الحسين (أحد أنجال الشريف حسين قائد الثورة العربية الكبرى في الحجاز مطلع القرن العشرين) ملكاً دستورياً على عرش العراق في العام ١٩٢١ .

شهدت المملكة التي استمر حكمها ٣٨ عاما الكثير من الفتن و القلاقل بدءا بأول انقلاب عسكري في البلاد العربية الذي قاده الفريق بكر صدقي في العام ١٩٣٦ الذي انتهى بمقتله لاحقا، ومرورا بانقلاب رشيد عالي الكيلاني وبعض عقداء الجيش في العام ١٩٤١ والذي هو الآخر باء بالفشل بعد ان قضت عليه القوات البريطانية الموجودة في قواعدها العراقية حينذاك، وهروب الكيلاني إلى إيران (ومن ثمة إلى المملكة العربية السعودية وبقائه هناك حتى العام ١٩٥٨) وإعدام العقداء الأربعة، وتمرد الكرد بقيادة الملا مصطفى البرزاني في العام ١٩٤٧ الذي انتهى بالفشل وهروب البرزاني إلى إيران ومن ثمة إلى الإتحاد السوفيتي السابق ومكوثه هناك حتى العام ١٩٥٨ الذي شهد انقلابا عسكريا عرف بإسم ثورة ١٤ تموز بقيادة العميد الركن عبد الكريم قاسم. أطاح هذا الانقلاب بالنظام الملكي وأودى إلى مقتل الملك فيصل الثاني والأسرة الملكية الحاكمة، وقيام النظام الجمهوري.

ولم يكن النظام الجمهوري هو الآخر مستقرا إذ شهد في سنته الأولى محاولات انقلابات عديدة كان أبرزها انقلاب عسكري فاشل في مدينة الموصل قاده

العقيد عبد الوهاب الشواف في العام ١٩٥٩، وتمرد البرزاني في العام ١٩٦٢. وشهد العام ١٩٦٣ انقلابا دمويا لم تشهد البلاد له مثيلا راح ضحيته الآف العراقيين وفي مقدمتهم قائد ثورة ١٤ تموز عبد الكريم قاسم وأركان نظامه.

وشهد عقد الستينات من القرن المنصرم تمردا كرديا آخر. وأكثر من محاولة انقلاب فاشلة حتى العام ١٩٦٨ حيث نجح حزب البعث بالتعاون مع بعض فصائل الجيش بالإطاحة بالنظام الحاكم والاستيلاء على السلطة وتفرده بالحكم لمدة ٣٥ عاما لم يعرف فيها العراق معنى الاستقرار، إذ تمرد الأكراد في عقد السبعينات، وشهد عقد الثمانينيات أشرس حرب مدمرة مع إيران استمرت ثمان سنوات، احترق فيها الأخضر واليابس حيث تبددت ثروات العراق وقتل الآلاف من أبنائه في حرب عبثية لا معنى لها.

وما أن انتهت الحرب الإيرانية إلاّ ويدخل النظام الحاكم في العام ١٩٩٠حربا عبثية أخرى اشد حماقة وضراوة من سابقتها بغزوه دولة الكويت التي كان يقيم معها أفضل العلاقات حتى وقت قريب من غزوها، تعرض بعدها العراق إلى حصار شامل تحت غطاء ما سمي بالشرعية الدولية، وحرب مدمرة في مطلع العام ١٩٩١ قادتها الدول الغربية ومن تحالف معها بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

أعقب هذه الحرب تمرد شعبي واسع ضد النظام في معظم أرجاء العراق تمكن النظام الحاكم من إخماده لاحقا بعد أن تكبدت جميع الأطراف المتصارعة خسائر جسيمة في الأرواح والممتلكات. واستمرت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها حتى العام ٢٠٠٣ بفرض الحصار الشامل على الشعب العراقي الذي طال كل شيء من غذاء ودواء دون رحمة أو وازع من ضمير، يرافق ذلك قصف جوي وصاروخي بين الحين والآخر بدعاوى تدمير أسلحة الدمار الشامل التي ثبت

للقاصي والداني زيفها وبطلانها،، واقتطعت محافظات السليمانية ودهوك واربيل ذات الأغلبية الكردية من الإدارة المركزية بدعاوى توفير الملاذ الآمن لسكانها.

وراحت فرق التفتيش الدولية تجوب البلاد بحثا عن أسلحة دمار مزعومة بعد أن تخلص النظام الحاكم منها بعد انتهاء العمليات الحربية، وفرض نظام رقابة صارم على جميع منشئاته الحيوية لقد أدى الحصار وحرب الكويت والقصف المتواصل لمنشآت العراق الحيوية، وتدمير مرتكزاته الاقتصادية والعلمية والثقافية، وعزله عن المجتمع الدولي سنين طويلة إلى بروز مشكلات نفسية وأخلاقية واجتماعية رهيبة، وتشريد الآلاف من أبنائه في مشارق الأرض ومغاربها دون ذنب بعد أن ضاقت بهم سبل العيش الكريم في أرض حباها الله منذ فجر التاريخ بالخير العميم، ولم يطرق أهلها يوما أبواب الهجرة، بل العكس كانت أبواب العراق مفتوحة دوما لكل القادمين من إرجاء المعمورة لينعموا بخيراته.

لقد حفرت هذه المشكلات أخاديد عميقة في الذاكرة العراقية المرهفة وتركت جروحا عميقة في الضمير والوجدان ما زالت تنزف دما حتى يومنا هذا، وستأخذ وقتا طويلا كي تندمل، ولعل هذه الصورة الموجزة تفسر بعض ما يحدث الآن من آلام وماس في العراق المثخن بالجراح.

وإزاء أحوال مأساوية كهذه، وأوضاع سياسية مضطربة في بلاد ترزح تحت احتلال بغيض، وأطماع دولية محدقة تهدد مستقبله، وتاريخ دموي من الحروب والصراعات والفتن، لابد من وقفة تأمل لمعالجة أوضاع العراق بحكمة وواقعية سياسية بالاستفادة من كل أحداث الماضي القريب والبعيد لتخليصه من محنته وضمان وحدته وسيادته وأمنه واستقراره. لقد خلفت هذه الحروب والفتن والكوارث والانقلابات العسكرية والصراعات الدموية والاستئثار بالسلطة وكل أنواع الاستبداد والقهر السياسي أجواءا من الشك والريبة وانعدام الثقة والخوف

من القادم المجهول بين أبناء الشعب العراقي وفئاته المختلفة، وانكفاء كل جهة بغطائها الطائفي أو العرقي بديلا من الاحتماء بالوطن والوطنية وسيادة القانون.

فلا عجب والحالة هذه أن لا نرى اليوم في العراق أحزابا سياسية فاعلة تمثل قطاعات واسعة مختلفة من جميع شرائح المجتمع العراقي من العرب والأكراد والتركمان وسواهم، أو من الأديان والمذاهب المختلفة من المسلمين والمسيحيين والصابئة، أومن الشيعة والسنة، إذ أصبح لكل فئة أحزابها السياسية الخاصة بها، ولها إذاعاتها وقنواتها ومحطاتها التلفزيونية الفضائية وصحفها ودور النشر الخاصة بها، وكأن كل منا كيانا مستقلا قائما بذاته، والأدهى من ذلك أن بعض الأحزاب المؤثرة حاليا تمثل محافظات بعينها ضمن جزء من مكونها. ولا يعني ذلك أن لكل فئة حزبا واحدا فقط، بل هناك أكثر من حزب بتوجهات سياسية مختلفة ومتصارعة أحيانا إلى حد الاقتتال كما حصل ذلك أكثر من مرة قبل الاحتلال وبعده وبين أكثر من جهة.

ولكي تكون معالجة الوضع السياسي ناجعة وفاعلة لابد أن تشخص أوضاع البلاد بصورة عقلانية وموضوعية بعيدا عن التشنج والمغالاة ومجافاة الحقيقة، وبكل جرأة وصراحة. ومن هذا المنطلق نقول أن على جميع الفرقاء السياسيين العراقيين إن أرادوا خدمة العراق حقا أن يعوا الحقائق الآتية :

١. يتوقع أن يستمر الوجود الأمريكي في العراق سنين طويلة بصورة أو بأخرى شئنا ذلك أم أبينا، لأسباب كثيرة أهمها وجود إطراف سياسية فاعلة في الساحة العراقية مستفيدة من ذلك بحق أو بخلافه وترى أن بقاء الأمريكان في العراق لأطول مدة ممكنة خير ضمان لتأمين تلك المصالح، وهي ترى أن القوات الأمريكية قوات محررة لا غازية، وهي بذلك تستحق كل الثناء والتقدير. وهذه الجهات معروفة لكل العراقيين. كما

أن استمرار الخلافات المحتدمة بين القوى السياسية ا لأخرى سيساعد كثيرا على بقاء القوات الأجنبية لأطول مدة ممكنة إذ ستلعب هذه القوات دور الوسيط فيما بينها أحيانا، ودور المنقذ أحيانا أخرى. ولا يلوح في الأفق حلا قريبا لهذه الخلافات بصورة جذرية. وترى قوى سياسية أخرى أن وجود هذه القوات سيكون رادعا قويا لمنع تدخل دول الجوار في الشؤون العراقية لصالح هذا الطرف أو ذاك. ستسعى الولايات الأمريكية من جانبها إلى توظيف وجودها في العراق لتحقيق مصالحها الدولية في منطقة الشرق الأوسط البالغة الأهمية كونها مصدر الطاقة وعصب الحياة الاقتصادية في عالمنا المعاصر. وهكذا نلاحظ وكأن التاريخ يعيد نفسه إذ أصبح الأمريكان اللاعبون الرئيسيون في الحياة السياسية العراقية في مطلع القرن الحادي والعشرين، كما كان البريطانيون اللاعبون الرئيسيون في السياسة العراقية مطلع القرن العشرين. لذا يتوقع أن ترتب كثير من القوى السياسية أوراقها بما لا يتعارض ومشيئة الأمريكان. ولا بد من إدراك أن الوجود الأمريكي في العراق لم يكن بمحض الصدفة، إنما هو حصيلة تصميم وتخطيط دقيق مسبق وإعداد وتحضيرات لسنين طويلة قامت بها النخب السياسية الأمريكية من جمهوريين وديمقراطيين منذ صدور قانون تحرير العراق السيئ الصيت أثناء إدارة الرئيس الأمريكي السابق كلنتون، وهذه مفارقة عجيبة في العصر الحديث أن تصدر دولة أجنبية قانونا لتحرير دولة أخرى مستقلة وذات سيادة منذ فجر التاريخ، وتحت أنظار الأمم المتحدة دون أن يحرك أحدا ساكنا.

٢. يلاحظ أن احتلال العراق قد أدى إلى تراجع الحس الوطني مرحليا لحساب الأحاسيس العشائرية والطائفية والعرقية لدى فئات واسعة من المجتمع العراقي، برغم دعاوى الجميع الحرص على وحدة العراق، كما

يلاحظ تفشي روح الكراهية والفرقة والتخندق في متاريس العنصرية والطائفية وثقافة نبذ الآخر، وتشجيع روح الانتقام والثأر وعدم التسامح والغفران. ومحاولة كل طرف احتواء الأطراف الأخرى والاستئثار بالسلطة بدعوى الأهلية والأحقية.

٣. إدراك أن عهد الانقلابات العسكرية قد ولى غير مأسوف عليه إلى غير رجعة في الظروف المستجدة. لذا فإن المراهنة على عودة ضباط الجيش السابق إلى الجيش الحالي تحت أي غطاء لا تجدي نفعا.

٤. إدراك أن زمن القيادات التاريخية والأبطال الملهمين قد ولى هو الآخر إلى غير رجعة، بانتهاء عهد النظم الشمولية الاستبدادية ذات الحزب الواحد.

٥. إقرار أن العراق بلد متعدد الأعراق والأجناس والمذاهب والأديان، عاش أهله في مودة ووئام منذ الآف السنين في وحدة يصعب فك عراها دون إراقة انهار من الدماء.

٦. لا يمكن في الظروف الراهنة أن تهيمن فئة بعينها بمعونة الأجنبي أو بدونه على مقاليد البلاد بأي شكل من الأشكال.

٧. لا يمكن أن يفضي العنف مهما بلغت قوته إلى تغيير الأوضاع الراهنة في العراق، وذلك لعدم شموليته جميع مكونات العراق السكانية، واقتصاره على مناطق محدودة، وافتقاره إلى برنامج سياسي واضح، فضلا عن تعدد جهاته واختلاف أهدافها. ولكن قد يفضي دون أدنى شك إلى فوضى وعدم استقرار، والى استنزاف موارد العراق وإلحاق الأذى بشعبه. ويتوهم من يعتقد أن انخفاض حجم العنف والإرهاب بين حين وآخر لأسباب كثيرة، ستفضي إلى حالة استقرار دائم، ما لم تعالج الأسباب الحقيقية التي وفرت البيئة الحاضنة المناسبة للإرهاب في بعض المناطق. ولا يعالج العنف إلا بإزالة الاحتقان بين الفرقاء

السياسيين أولا والإتفاق على صيغة توافقية تضمن لكل جهة بعض حقوقها الجوهرية ومساهمتها بإدارة البلاد، وعدم تهميش أو إقصاء أي طرف، ذلك أن العراق وطن الجميع، وكخطوة أولى بهذا الاتجاه لا بد من رفع القيود المفروضة على بعض القوى السياسية وتسهيل انخراطها في الحياة السياسية السلمية بعد أن تتعهد بنبذ كل ممارسات العنف أو الإرهاب. ويترك لصناديق الانتخابات تحديد حجم كل القوى السياسية بعد ضما ن شفافية ونزاهة هذه الانتخابات.

٨. الاعتراف أن الدستور قد أقر في ظروف شاذة ولم يحظى بالإجماع المطلوب، إذ تركت قضايا جوهرية لإعادة النظر فيها بموجب نص مثبت في الدستور لم تحسم حتى الآن. عليه لا يمكن اعتماد الدستور مرجعية قانونية بصيغته الحالية، للبت في قضايا البلاد المصيرية ما لم تستكمل جميع إجراءات تعديله وأخذه الصيغة القانونية المطلوبة.

٩. الإقرار بإن معظم القوى السياسية إن لم يكن جميعها قد ارتكبت أخطاء جسيمة أدت إلى قتل وتشريد الآلاف من العراقيين قبل الاحتلال وبعده وما زالت فصول المأساة قائمة حتى يومنا هذا، أي إنه ليس هناك فريق ملائكة وفريق شياطين، فجميع القوى السياسية قد تسببت بسفك دماء العراقيين سواء أكان ذلك بالفعل أو بالنوايا التي قادت إلى تلك الأعمال الفظيعة.

١٠. ولسنا نحن هنا في معرض توجيه اللوم أو المحاسبة بقدر ما تحدونا الرغبة بإسدال الستار على مآسي الماضي التي ستبقى دون أي شك محفورة في الذاكرة العراقية لأجيال قادمة، وإنما لفتح صفحة جديدة في العمل السياسي لعلها تكون بارقة أمل وتفاؤل بحياة أفضل لنا ولأجيالنا بعيدا عن شبح العنف والإرهاب والتهجير والتقتيل. ولنا في سيرة نبينا العظيم محمد صلى الله عليه وسلم بتعامله مع أعداء الإسلام عند فتح

مكة حين قال بعد النصر المبين أن من دخل الكعبة فهو آمن ومن دخل بيت أبو سفيان فهو آمن، فلنجعل العراق إذن بلدا آمنا لأهله بنبذ الأحقاد والثارات والكراهية، وبالتسامح والمحبة.

١١. استمدت جميع النظم السياسية منذ تأسيس العراق وحتى غزوه واحتلاله في نيسان من العام ٢٠٠٣، شرعيتها في مراحلها الأولى من الثورات والانقلابات العسكرية، التي حولتها فيما بعد عبر الانتخابات والاستفتاءات إلى ما أسمته بالشرعية الدستورية البرلمانية. والنظام السياسي الحالي في العراق ليس استثناء من هذه القاعدة فقد أستمد شرعيته في مرحلته الأولى من قوات الاحتلال وحولها فيما بعد عبر الانتخابات والاستفتاءات ليطلق عليها هو الآخر الشرعية الدستورية النيابية. وهنا نقول أن نتائج الانتخابات في معظم دول العالم الثالث غالبا ما تكون معروفة النتائج سلفا بهذا القدر أو ذاك، وتكون هذه النتائج عادة متوافقة بدرجة أو بأخرى مع رغبات من يملكون زمام السلطة الحقيقية لاسيما إذا ما تم إبعاد جميع خصومها من المشاركة في العملية الانتخابية تصويتا أو ترشيحا، ناهيك عن عمليات التزوير وشراء الذمم وغياب الوعي السياسي، وانعدام الأجواء الآمنة. وتكون هذه الانتخابات في شكلها الظاهر عادة مستوفية لجميع معايير الانتخابات الأصولية كما هو الحال في الدول الديمقراطية.

١٢. إن ما يحصل في العراق يؤثر سلبا أو إيجابا في محيطه العربي والإسلامي لذا فإن من مصلحة الجميع التعاون مع العراق لتخليصه من محنته الراهنة لاسيما أن الكثير من الدول كان لها اليد بتسهيل غزوه واحتلاله بصورة أو بأخرى.

١٣. ترتبط معظم القوى السياسية بعلاقات وطيدة مع دول إقليمية ودولية على أساس تبادل المنافع، وهو أمر يؤثر حتما سلبا أو إيجابا في الساحة العراقية بحسب علاقات تلك الدول ببعضها.

١٤. يتوقع أن تلعب العشائر دورا كبيرا في الحياة السياسية العراقية في المرحلة القادمة بدعم وتشجيع من الأمريكان لاسيما في انتخابات مجلس النواب كما كان عليه الحال إبان النظام الملكي الحاكم في النصف الأول من القرن العشرين المنصرم.

وفي ضوء ما تقدم نخلص إلى حقيقة مفادها أن الواقعية السياسية تقتضي ابتعاد القوى السياسية العراقية عن أحلام اليقظة والنرجسية السياسية التي لا تقدر أوضاع العراق على حقيقتها، ولا تراعي الظروف الدولية الراهنة، وعلاقات العراق بمحيطه العربي والإسلامي، و المراهنة على غير العراقيين.

ولكي نؤسس لعراق آمن ومستقر ومتصالح مع نفسه ومع محيطه وقادر على استعادة حيويته ودوره الإنساني، وينعم أهله بخيراته التي حباها الله إياه منذ آلاف السنين في أعظم حضارات عرفتها البشرية، لابد من تحقيق الآتي:

١. نبذ كل أشكال العنف وأساليب القهر السياسي تحت أية مسميات أو أية مسوغات واعتماد أساليب الحوار الحر بعيدا عن ممارسة الضغوط و أساليب التخويف أو الإرهاب.

٢. إشاعة مفاهيم التسامح والغفران بين جميع أبناء الشعب العراقي بصرف النظر عن أصولهم أو معتقداتهم الدينية من منطلق إسدال الستار على مآسي الماضي أيا كانت أسبابها أو الظروف التي حصلت فيها وتركها لذمة التاريخ العراقي وذاكرة الأجيال القادمة لمنع تكرارها.

٣. التحلي بالشجاعة والصراحة بالاعتراف بكل أخطاء الماضي والحاضر لإنقاذ البلاد من محنتها
٤. إنصاف ذوي الضحايا قبل الاحتلال وبعده بروح الحق والعدل على وفق مبادئ الأرض وشرائع السماء.
٥. العمل على بناء المجتمع المدني المنفتح على جميع مكونات المجتمع وطوائفه المختلفة وبما يتوافق مع شرائع السماء ومبادئ حقوق الإنسان.
٦. إرساء قواعد المواطنة الصالحة وغرس حب العراق بعيدا عن النعرات الطائفية والعنعنات العشائرية والتعصب الديني التكفيري.
٧. محاربة الإرهاب بكل أشكاله المسلحة والفكرية والمجتمعية والثقافية.
٨. الولاء للعراق الواحد الموحد وطن الجميع ولا شيء سواه تحت أي ظرف أو لأي سبب من الأسباب.
٩. تعزيز انتماء العراق الفعلي إلى محيطه العربي والإسلامي.
١٠. إقامة علاقات متكافئة مع جميع دول العالم على أساس تبادل المصالح وبما يعود على العراق بالمنفعة في حاضره ومستقبله.
١١. التنمية الشاملة لجميع مناطق العراق لاسيما المناطق التي حرمت كثيرا في الحقب السابقة لتحقيق تنمية حقيقية متوازنة ومتجانسة في جميع أنحاء البلاد.
١٢. التداول السلمي الحقيقي للسلطة وضمان مشاركة أوسع القطاعات الجماهيرية قدر المستطاع.
١٣. مراعاة معايير الكفاءة والخبرة والنزاهة ومصلحة البلاد عند إشغال المواقع القيادية وعدم حصرها بفئات او مناطق معينة لأي سبب من الأسباب.
١٤. سيادة القانون ولا شيء سواه في جميع أرجاء البلاد ونشر العلوم والمعارف الحديثة على أوسع نطاق لبناء مجتمع المعرفة تمشيا مع تطورات المجتمعات الإنسانية الحديثة.

١٥. بناء دولة المؤسسات والقانون وتوجيه جميع الجهود لتحقيق امن البلاد وتنمية مواردها الاقتصادية وتوفير فرص العمل لجميع شرائح المجتمع أولا وقبل أي شيء آخر.

١٦. تأجيل جميع القضايا الخلافية لحين استقرار البلاد والعباد، إذ لا يصح أبدا البت في قضايا جوهرية تحدد مصير العراق في حاضره ومستقبله في ظروف شاذة تتجاذبها النزاعات السياسية الحادة إلى حد الاقتتال.

١٧. اعتماد صيغة التوافق الوطني في جميع القضايا الوطنية المصيرية مثل موضوع الفدرالية وتشكيل الأقاليم، ولا يجوز اعتماد صيغة الأكثرية والأقلية وبخاصة في المناطق التي ترغب بعض الجهات بضمها اليها تحت هذه الذريعة أو تلك، طالما أن صيغة التوافق قد اعتمدت أساسا في تقاسم السلطات وإدارة البلاد.

ويحدونا الأمل أن تسود الحكمة ويتغلب العقل وتندحر نوازع الشر والأحقاد لينهض العراق قويا مقتدرا إن شاء الله.

العنف السياسي في العراق

العنف السياسي في العراق

ليس من المبالغة بشى، القول أن الشخصية العراقية امتازت على مر العصور والأزمان، بالشجاعة والإقدام والمروءة والنخوة والشهامة، إلا أنها امتازت في الوقت نفسه بالحدة والانفعال وسرعة الغضب وحب التسلط والتعنت بالرأي من منطلق قناعتها المطلقة بصوابه وخطل آراء الآخرين. وقد انعكست هذه الصفات سلبا على حياة العراقيين شعبا وأفرادا في الكثير من الأحيان، كما يستدل على ذلك من واقعهم الحالى المزري، حيث يعانى الكثير منهم من شتى صنوف الجوع والحرمان والمرض، وفقدانهم أبسط مقومات الحياة الإنسانية في بلد حباه الله خيرات وفيرة يحسدهم عليها الآخرون. وكأن خيرات بلادهم أصبحت نقمة عليهم بدلا من أن تكون نعمة.

تتناول هذه الدراسة بعض انعكاسات هذه الصفات على الحياة السياسية العراقية المعاصرة منذ تأسيس دولة العراق الحديث في العام ١٩٢١. تشير الوقائع التاريخية أنه لم يشهد أي بلد عربىَ أو من دول ما يعرف بالشرق الأوسط، كثرة الانقلابات العسكرية كما شهده العراق في تاريخه الحديث، ناهيك أن جميع هذه الانقلابات قد رافقها سفك دماء غزيرة.

شهد العراق أول انقلاب عسكري في المنطقة العربية في العام ١٩٣٧ قاده الفريق بكر صدقى، راح ضحيته الفريق جعفر العسكري مؤسس الجيش العراقى، لينتهى بعدها هذا الانقلاب بمدة قصيرة باغتيال بكر صدقى من قبل أحد الجنود عند زيارته مدينة الموصل. ولم تمضى سنوات قليلة حتى يقع الانقلاب العسكري الثانى في العام ١٩٤١ الذي عرف بحركة رشيد عالى الكيلانى، وشارك فيه يونس السبعاوي وبعض عقداء من الجيش العراقى، ولم يدم هذا الانقلاب هو الآخر طويلا، إذ سرعان ما انقضت عليه القوات البريطانية المتمركزة في قاعدة الحبانية

بمحافظة الأنبار التى كان قد لجأ إليها الوصى على عرش العراق عبد الإله، لينتهى بفرار رشيد عالى الكيلانى إلى إيران، ليستقر بعدها في المملكة العربية السعودية، وإعدام يونس السبعاوي ورفاقه الانقلابيين من عقداء الجيش.

ويأتى العام ١٩٥٨ بانقلاب عسكري ثالث عرف بثورة الرابع عشر من تموز بقيادة العميد الركن حينذاك عبد الكريم قاسم ليطيح بالنظام الملكى، وتصفية العائلة المالكة برمتها دون رحمة برغم استسلامها للانقلابيين دون مقاومة، ولم يكتفوا بذلك، بل قاموا بتعليق جثة الأمير عبد الإله في إحدى ساحات بغداد والتمثيل بها من قبل بعض الرعاع وسط غبطة وسرور آلاف المتفرجين. وزادوا على هذا الفعل المشين، بنبشهم جثة رئيس الوزراء حينذاك نوري السعيد الذي قتل في الخامس عشر من تموز أثناء مطاردته في منطقة البتاوين ببغداد حيث كان متخفيا بملابس نسائية، وتم سحلها في شوارع بغداد، ليصبح نسيا منسيا. وبرغم بشاعة هذه الأعمال ووحشيتها لم تبد أية جهة سياسية امتعاضها لهذه الأعمال البربرية. بل العكس كان صحيحا حيث راحت بعض القوى السياسية المتنفذة في الشارع حينذاك بالترويج لمفهوم سياسى جديد يقوم على العنف اللامعقول بتصفية خصومها السياسيين بسحلهم أحياء في الشوارع حتى الموت، حيث راح يردد أنصارها في المظاهرات والمناسبات بأن لا أحد يمكنه التآمر على الثورة ما دامت الحبال في أيديهم. وقد راح ضحية أعمال السحل هذه عشرات العراقيين، كان أبرزها مجزرة كركوك الشهيرة عام ١٩٥٩ التى أستنكرها قائد ثورة الرابع عشر من تموز بخطابه الشهير في كنيسة مار يوسف ببغداد، حيث شبهها بمجازر هولاكو التى دمرت فيها بغداد.

ولم يتوقف مسلسل الانقلابات العسكرية، إذ أعلن العقيد عبد الوهاب الشواف تمردا عسكريا دمويا من مقره في الموصل بمساندة ما كان يعرف حينذاك بالجمهورية العربية المتحدة التي كانت تضم كلا من مصر وسورية، وذلك بدعوى الاحتجاج على مهرجان نظمته منظمة أنصار السلام وهي إحدى واجهات الحزب الشيوعي العراقي، وقد تمكن عبد الكريم قاسم من القضاء على هذا التمرد في أيام قليلة، بمقتل عبد الوهاب الشواف وبعض مساعديه، وقد شهدت الموصل أثناء المحاولة الانقلابية الفاشلة وبعدها مجازر دموية يندى لها الجبين.

ويأتي شباط من العام ١٩٦٣ ليشهد العراق أعنف انقلاب عسكري في تاريخه، راح ضحيته آلاف الناس، حيث وجه الانقلابيون فوهات دباباتهم لحصد أرواح الآلاف من الناس الذين هبوا للدفاع عن عبد الكريم قاسم في مقره بوزارة الدفاع، وهم عزل من السلاح لا يملكون سوى حبهم المفرط لعبد الكريم قاسم على الرغم من رفضه لمطالبهم بتزويدهم بالسلاح للدفاع عنه.ولعل من عاصر تلك الأحداث يتذكر جيدا دعوة الانقلابيين لإبادة المقاومين للانقلاب عبر البيان سيئ الصيت ذي الرقم ١٣ الذي أذاعوه من الإذاعة العراقية. واستمر مسلسل العنف حيث تم إعدام عبد الكريم قاسم ورفاقه بدم بارد ودون محاكمة من قبل قادة الانقلاب وبإشرافهم، بعد أن تم استسلامهم في التاسع من شباط وجلبهم إلى مبنى الإذاعة العراقية التي اتخذ منها الانقلابيون مقرا لهم. ولم يشفع لقاسم عفوه وإخلاء سبيل ممن صدرت بحقهم عقوبات إعدام من قبل المحاكم لإدانتهم بمحاولات فاشلة لاغتيال قاسم، ولولا هذا العفو لما كان بإمكان هؤلاء قيادة هذا الانقلاب. ولم يكتفوا بذلك بل قاموا بنبش قبره بعد أيام ليلقوا بجثته في النهر من فوق جسر ديالى خلافا لأي شرع أو دين، بينما كان يتستر بعض قادة الانقلاب بدعاوى التقوى والتدين، بعد أن أدركوا حب الناس الشديد لقاسم لاسيما الفقراء الذين أنصفهم قاسم كما لم ينصفهم أحد من قبل، فضلا عن تصفية قادة الحزب الشيوعي

وكوادره المتقدمة في السجون بعد أن أذاقوها شتى صنوف التعذيب. بعدها عاثت المليشيات المسلحة التي شكلها الانقلابيون، فسادا وقتلا بآلاف الناس حتى ضاق بعض قادة الانقلاب ذرعا بهذه الممارسات لينقضوا بعضهم على البعض الآخر وتصفية الحسابات فيما بينهم بقوة السلاح، وصفها الفريق الخاسر بردة تشرين عام ١٩٦٣.

واستمر الصراع على السلطة ليشهد انقلابا آخر فاشلا قاده عارف عبدالرزاق، ومن ثم انقلاب السابع عشر من تموز الذي غيّر الحياة العراقية تغييرا دراماتيكيا فيما بعد، مازال العراق يعانى بعض ويلاته حتى يومنا هذا. ابتدأ هذا الانقلاب الذي وصفه قادته بالثورة البيضاء، بتصفية أبرز قادة الانقلاب في غضون أسبوعين من حدوثه، بنفى رئيس الوزراء عبد الرزاق النايف بقوة السلاح إلى المغرب، وعزل وزير دفاعه إبراهيم الداود الذي كان يتفقد قطعات الجيش العراقى المرابطة في الأردن، واغتيال وزير خارجيته ناصر الحانى، بدعوى عملهم لحساب المخابرات الأمريكية والله أعلم. تلاها بعد ذلك إعدام جماعات مختلفة من الناس في بغداد والبصرة بدعوى التجسس لحساب الكيان الصهيونى، ثم دارت الدوائر على بعض رموز النظام الجديد، حيث اغتيل حردان التكريتي في الكويت عام ١٩٧٠، بعد أن تم عزله من منصبه حيث كان يشغل منصب نائب رئيس الجمهورية، وأعدم ناظم كزار مدير عام أمن النظام ومحمد فاضل أحد قياديى النظام وآخرين عام ١٩٧٣ بعد محاولة فاشلة لاغتيال رئيس الجمهورية ونائبه حينذاك، واغتيال عبدالكريم الشيخلى وزيرة الخارجية، وفؤاد الركابى أول أمين سر لحزب البعث، وكثيرون غيرهم ممن لا يتسع المجال لذكرهم.

وشهد شهر تموز من العام ١٩٧٩ إزاحة رئيس الجمهورية من منصبه ليحل محله نائبه، وسط معارضة من عدد كبير من قياديي النظام وكوادره المتقدمة من

مدنيين وعسكريين، لينتهي بهم المطاف ليواجهوا مصيرهم المحتوم رميا بالرصاص من قبل رفاقهم، كان أبرزهم عبد الخالق السامرائى الذي كان مسجونا أصلا وعدنان الحمدانى الذي استدعى من سورية حيث كان مكلفا بمهمة رسمية حينذاك ومحمد محجوب الدوري ومحمد عايش ومحى عبد الحسين، كما أعدم مرتضى الحديثى وزير الخارجية . وفي مطلع عقد الثمانينات أعدم المفكر الإسلامى المعروف محمد باقر الصدر وشقيقته.

وتحوم الشبهات باتهام النظام الحاكم حول مصرع عدنان خير الله ابن خال رئيس النظام ووزير دفاعه لسنوات طويلة في حادث تحطم طائرة مروحية بنهاية عقد الثمانينات من القرن المنصرم، وأعدم الدكتور رياض الحاج حسين وزير الصحة بدعوى استيراد أدوية فاشلة لقتل جرحى الحرب العراقية الإيرانية الراقدين في المستشفيات، كما أعدم الدكتور عبد الله الدانوك وزير الزراعة، وعبد الوهاب المفتى رئيس الهيئة العامة للطرق والجسور، فضلا عن إعدام الآلاف من العراقيين ممن اتهموا بالانتماء لأحزاب الإسلام السياسي.

وفي جانب المعارضة جرت محاولة اغتيال فاشلة لطارق عزيز الذي كان يشغل منصب نائب رئيس الوزراء أثناء حضوره احتفالية مقامة في الجامعة المستنصرية ببغداد، وذلك من قبل بعض عناصر أحد أحزاب الإسلام السياسى في شهر نيسان من عام ١٩٨٠، تلتها محاولة اغتيال فاشلة لرأس النظام أثناء مرور موكبه بمدينة الدجيل في طريقه إلى مدينة تكريت مسقط رأسه، تمخضت فيما بعد عن قتل وتشريد المئات من سكان مدينة الدجيل.

وشهد عقد التسعينات اغتيال حسين كامل صهر رئيس النظام الذي كان يشغل منصب وزير التصنيع العسكري وعائلته جهارا نهارا في بغداد من قبل النظام الحاكم، كما تم إعدام فاضل البراك مدير المخابرات العامة وعدد من كبار ضباط

الجيش العراقى بتهم مختلفة. وشهدت المرحلة المنصرمة تصفية الكثير من رموز الإسلام السياسى ومعارضى النظام الحاكم إعداما أو اغتيالا، كان أبرزهم رجل الدين المعروف محمد صادق الصدر ونجليه، وإعدام مجموعة من التجار بدعوى التلاعب بأسعار المواد الغذائية أثناء فترة الحصار المفروض على العراق.

ومنذ ذلك الحين أصبح اغتيال الخصوم أو إعدامهم، حقيقيين كانوا أو وهميين ممن كانوا في السلطة أو من معارضيها، لأتفه الأسباب مسألة اعتيادية لا يناقش فيها أحد، بدعوى الحفاظ على أمن الثورة، حتى بات الناس غير آمنين على حياتهم إطلاقا، وعليهم تجنب الاحتكاك بأي من رموز السلطة.

لم يعرف العراق ظاهرة الاغتيال السياسى والحق يقال طيلة فترة الحكم الملكى الممتدة من العام ١٩٢١ إلى العام ١٩٥٨، إذ لم يتعرض أي مسؤول حكومى أو سياسى إلى أية محاولة اغتيال، بل كان الاغتيال السياسى موضع ازدراء واستهجان من جميع القوى السياسية الموالية للسلطة أو المناوئة لها. وقد جرت أول محاولة اغتيال سياسى لقائد ثورة الرابع عشر من تموز عام ١٩٦١ بتخطيط أحد الأحزاب السياسية وتكليف بعض كوادره بتنفيذها، لتؤسس لمنهج سياسى جديد فيما بعد يقوم على تصفية الخصوم السياسيين الحقيقيين أو الوهميين، راح ضحيتها مئات العراقيين. كما لم يشهد العراق حالات إعدامات واسعة للسياسيين في تلك الحقبة، فعلى مدى قرابة أربعين عاما لم يعدم سوى ثلاثة من قادة الحزب الشيوعى، وهم فهد مؤسس الحزب ورفيقيه حسن الشبيبي وزكى بسيم عام ١٩٤٧، وقبلها إعدام يونس السبعاوي والعقداء الأربعة بعد القضاء على حركة رشيد عالى الكيلاني عام ١٩٤١.

وفي عهد حكم عبد الكريم قاسم الممتد قرابة خمس سنوات، أعدم أربعة عشرة من العسكريين المتورطين بتمرد الشواف، وثلاثة من سياسيي العهد الملكي في

العام١٩٥٩، وذلك بعد ضغط شديد من جماهير الحزب الشيوعى الواسعة حينذاك، ولعل من عاصر تلك الحقبة يتذكر مطالبة الشاعر المعروف محمد مهدي الجواهري، عبد الكريم قاسم بإعدام المحكومين بالإعدام بإحدى قصائده الشعرية بقوله :

فضيق الحبل وشدد في خناقهم فربما كان في إرخائه ضرر

والحق يقال كان الجواهري صائبا باستنتاجه حيث لم تنفع سياسة اللين والتسامح التى أنتهجها عبد الكريم قاسم تجاه خصومه في إطار ما كان يردده عفا الله عما سلف، إذ لم يتردد خصومه بإعدامه بدم بارد دون أية محاكمة عند أول فرصة سنحت لهم.

لتصبح الإعدامات بعدها وبدون محاكمات سياق عمل ثابت للحكومات التى استولت على السلطة عبر الانقلابات الدموية. وقد بلغت الإعدامات السياسية في العراق أرقاما مذهلة تقشعر لها الأبدان في الربع الأخير من القرن العشرين.

ويدخل العنف السياسى مرحلة جديدة في أعقاب الغزو الأمريكى عام ٢٠٠٣ بصورة لم يشهدها العراق من قبل، إذ لم يعد العنف يستهدف النخب السياسية، بل أصبح عنفا أعمى يستهدف عموم الناس نساءً ورجالا أطفالا وشيوخا على الحد السواء، ولا عجب أن نرى اليوم في العراق هذا الكم الهائل من سفك دماء الأبرياء دون أن يرف جفن لأحد أو أن يهتز ضمير لوضع حد لها، فالكل يغنى على ليلاه. ومما يثير الأسى، أنه لا تلوح في الأفق بارقة أمل يمكن أن تشير إلى احتمال انحسار ظاهرة العنف في العراق في المستقبل المنظور، ويبقى الخوف من المستقبل القادم مشروعا حيث تشير جميع الدلائل إلى احتمال تزايد هذه الظاهرة وتفاقمها لتحصد المزيد من أرواح الأبرياء ممن لا ناقة لهم فيما يحدث ولا جمل.

ويحدونا الأمل أن تسود الحكمة عقول الفرقاء السياسيين المشاركين فيما يعرف بالعملية السياسية أو من خارجها أن يتقوا الله برحمة عباده، ويكتفوا بما عاناه الشعب العراقى من مآسى وآلام ومحن لا طاقة لبشر على تحمل المزيد منها، وليشمر الجميع سواعدهم لبناء العراق كى ينعم أهله بالأمن والسلام والرفاهية كبقية خلق الله، وأن لا يكون العراق ساحة لتصفية الحسابات بين الدول الإقليمية والدولية التى باتت أجهزتها الأمنية والمخابراتية تعبث بأمن البلاد وتؤجج الخلافات بين الأعراق والطوائف. كى لا يستعيد العراق دوره الذي يستحقه في محيطه العربي والدولي.

العراق

مشاريع الفدرالية والتقسيم إلى أين ؟

العراق...مشاريع الفدرالية والتقسيم إلى أين ؟

كان العرب في مطلع القرن العشرين يحلمون بقيام دولتهم الواحدة، ويا لها من مفارقة عجيبة نراهم في مطلع القرن الحادي والعشرين يجهدون أنفسهم في أكثر من بلد عربي للحفاظ على وحدة بلدانهم التي باتت تتآكل وتتشرذم إلى كيانات هزيلة وضعيفة تتصارع فيما بينها تحت حراب المحتلين بدعاوى زائفة بنشر الديمقراطية وتأمين حقوق الأقليات وقيام شرق أوسط جديد ينعم بالرفاهية والحريات المدنية ويسوده القانون والنظام، وما إلى ذلك من هرطقات.

ومن سوء الطالع وقع العراق الأشم فريسة لهذه الأطماع الأجنبية، إذ بعد غزوه بدعاوى باطلة وتدميره، تجري حاليا محاولات محمومة لتقسيمه إلى كيانات بعد أن يتم ترويضه تدريجيا بحيث تصبح فكرة التقسيم مقبولة وكأنها الحل السحري لإنقاذه من المشاكل التي أوقعوه فيها من كوارث وصراعات طائفية وعرقية وفقدان الأمن والأمان ومجاعات وفساد مالي وإداري لم تشهده البلاد من قبل، وتبديد الثروات وتهجير الناس من سكناهم وغير ذلك من مآسي لا تعد ولا تحصى، ومن ثمة يأتون لاحقا ليلعبوا دور المنقذ والحامي لهذه الكيانات الضعيفة التي لا تقوى على العيش بدون مظلة حماية لها.

لقد علمنا التاريخ القريب والبعيد أن الكيانات التي لا تولد ولادات طبيعية يصعب استمرار حياتها بصورة طبيعية لآجال طويلة بدون مهدئات ومسكنات لتخفيف الألم وليس لاستئصال المرض، إذ ستبقى كيانات كسيحة، لاسيما إذا كانت قائمة على أنقاض حضارات أمم عريقة كما هو حال العراق الذي شهدت أرضه منذ عصور موغلة في القدم أعظم حضارات عرفها التاريخ، حضارات سومر وبابل وآشور وأكد، التي رفعت مشعل العلم والمعرفة يوم كانت الدنيا كلها تسبح في دياجير الجهل والتخلف والظلام، وليس من باب المصادفة أن يكون للعراق الفضل في اثنين من الأدوات الأساسية في نشر الأفكار وحفظها وهما اختراع

الكتابة ونشر الورق. وفي هذه الأرض الطيبة دونت أقدم الشرائع ومجموعات القوانين التي تنظم المجتمع. وفي العراق ازدهرت الحضارة العربية الإسلامية في البصرة والكوفة وبغداد وسامراء والموصل، فبلاد الرافدين ليست كيانا أوجدته المصالح الاستعمارية في مطلع القرن العشرين كما يزعم بعض دهاقنة المستعمرين بدعوى أن العراق الحديث قد تكون بدمج ولايات البصرة وبغداد والموصل، متجاهلين عن عمد أن هذه الولايات هي أصلا تقسيمات العراق الإدارية ضمن الدولة العثمانية، بعدها قسم العراق إلى أربعة عشرة محافظة في العهد الملكي، ليصبح عددها في العهود اللاحقة ثمانية عشرة محافظة. إن نقل سيادة أي بلد من جهة إلى أخرى وطنية كانت أم أجنبية وإعادة تنظيمه إداريا لا يعني خلق بلد جديد كما يزعمون عند انتقال سيادة العراق من الحكم العثماني إلى الانتداب البريطاني، ومن ثمة إلى الحكومة العراقية فيما بعد. يروج دعاة التقسيم في السر والعلن إلى فكرة مفادها أن العراق يتكون من قوميات وطوائف يصعب تعايشها مع بعضها البعض دون أن تهيمن أحداها على الأخرى وتصادر حقوقها وحرياتها متخذين من سيرة الحكام الذين حكموا العراق في الفترات السابقة دليلا على صحة أفكارهم، متناسين الطبيعة الاستبدادية لهؤلاء الحكام وتصرفاتهم المشينة تجاه جميع مكونات الشعب العراقي.

وبصرف النظر عن مدى صحة هذه الآراء من عدمها، لا بد من دراسة ما سيترتب على تنفيذها من نتائج وتبعات ليس على العراق فحسب بل وعموم المنطقة، و قد يكون بعضها كارثيا. نقول هل حقا يمكن تقسيم العراق، فكما تعلمنا في دروس الكيمياء منذ أن كنا صغارا أن المواد في الطبيعة أم أن تكون مواد مركبة أو أن تكون مواد مخلوطة، فالمواد المركبة تتكون من عناصر، ولكل عنصر خواصه، وباتحاد هذه العناصر تتكون المادة المركبة بخواص أخرى، ولا يمكن فصل هذه العناصر عن بعضها بسهولة. فالماء مثلا يتكون من عنصري الأوكسجين والهيدروجين بنسبة معينة، وخواص الأوكسجين هي غير خواص الهيدروجين ولا

يمكن فصلهما بسهولة إلا عبر عمليات أخرى معقدة. وعند فصلهما سيتصرفان بطريقة مختلفة لا تخلو من مخاطر إذا لم يحسن التصرف معها. أما المواد المخلوطة فيمكن فصلها بسهولة دون أية مشاكل، فخليط الزيت والماء مثلا يمكن فصله بسهولة.وهكذا هو حال الدول بعضها يمكن تجزئتها بسهولة إذا كانت أصلا هي كيانات مصطنعة أوجدتها مصالح معينة في ظروف معينة وذلك بمجرد أن تتغير هذه المصالح والظروف، وبعضها عصي على التجزئة إذا كانت بلدان أصيلة ذات تاريخ حضاري طويل، فالعراق إنما هو المركب الكيميائي الأصعب في الحياة المكون من عناصر جمعها الدين والتراث والحضارة والعيش المشترك لآلاف السنين يصعب معها فك أواصرها دون أن تحصل كوارث. يتكون العراق قوميا كما هو معروف من العرب والأكراد والتركمان وأقليات أخرى، ودينيا من المسلمين بشيعتهم وسنتهم، ومن المسيحيين بطوائفهم المختلفة، ومن الصابئة واليزيديين.وقد عاشوا في أمن وسلام في جميع أرجاء العراق في العصور المختلفة شأنهم بذلك شأن الشعوب الأخرى التي عاشت في بلدانها، يتركز معظم الأكراد في شمال العراق، والشيعة في وسط وجنوب العراق، والسنة في غرب وشمال العراق، وتتداخل القوميات والطوائف في أكثر من مكان أبرزها: محافظات كركوك وديالى وبغداد وأجزاء من محافظات البصرة وبابل وواسط وصلاح الدين، مع ملاحظة أن تعداد مدينة بغداد أكثر من ربع تعداد سكان العراق لا بل هناك عشائر تختلط فيها الطوائف فكيف يتم الفصل يا ترى بين كل هذه المكونات؟ دون إراقة دماء وسلب ممتلكات الناس وتهجيرهم وخلق كوارث إنسانية وصراعات لها أول وليس لها آخر. نخلص مما تقدم إلى حقيقة مفادها أن العراق بلد غير قابل للتقسيم أبدا شئنا ذلك أم أبينا، إذ كان على مر العصور رقما يصعب تقسيمه، ولا يقبل القسمة إلا على نفسه لتكون النتيجة دائما عراقا واحدا موحدا .

نعود الآن إلى موضوع الفدرالية التي يكثر الحديث عنها الان، هل ستكون الحل المناسب لحل مشاكل العراق التي أوجدها الاحتلال، وما تراكم قبله من

مشاكل؟ فضلا عن تطلع بعض مكونات العراق السكانية إلى لعب دور أكبر في الحياة السياسية من منطلق شعورها بالأحقية، وتهميشها في الحقب السابقة،يقابله في الوقت نفسه شعور من مكونات أخرى بالخوف من انحسار دورها التاريخي القيادي في الحياة السياسية، وطرف ثالث يسعى لبناء تجربته القومية بفتح آفاق عملية بناء دولته القومية المستقلة. ويعتقد مروجو فكرة الفدرالية بأنها الإطار المناسب لتحقيق أحلامهم كل على طريقته. والفرصة التاريخية التي هبطت لهم من السماء، ينبغي استثمارها بكل الوسائل المكنة قبل ضياعها من أياديهم. ومهما يكن من أمر نقول أن الفدرالية نظام حكم إداري بأهداف سياسية لا اعتراض عليه إذا اتفقت عليه جميع مكونات الشعب العراقي دون إكراه، وأقره الشعب العراقي في استفتاء حر ومباشر في ظروف آمنة ومستقرة، تنعم فيها البلاد بالحرية والسيادة الكاملة على جميع أراضيها، وخلوها من قوات الاحتلال، ودون تدخل دول الجوار أو الدول الأخرى بأي شكل من الأشكال.

إن مسالة مصيرية بهذا الحجم يجب أن لا تمر مرور الكرام لما لها من انعكاسات مهمة على حاضر العراق ومستقبله. وأخيرا نقول يتوهم كثيرا من يعتقد إن فرض مشروع الفدرالية في ظروف شاذة يمكن أن يؤدي بالضرورة إلى استقرار العراق وأمنه ورفاهية شعبه، و التخلص من الاستبداد السياسي وأشكال القهر والحرمان المختلفة، والأمثلة على ذلك كثيرة لعل أبرزها تجربة الاتحاد السوفيتي وتجربة يوغوسلافيا السابقة، القائمة على الفدرالية بين جمهوريات مختلفة، إلا أنها جميعا كانت تعاني من أسوأ أنواع الاستبداد والقهر السياسي، وبالمقابل التجربة البريطانية المؤلفة من عدة شعوب من الإنكليز والإسكتلنديين والإرلنديين والولزيين في إطار دولة موحدة مركزيا تنعم شعوبها بأعلى درجات الحرية والديمقراطية. أن ما يحقق الاستقرار هو نشر العدل بين الناس وبناء مؤسسات القانون والتداول السلمي للسلطة بأسلوب حضاري وديمقراطي من منطلق أن

العراقيين بقومياتهم وطوائفهم سواسية. ومهما يكن من حال نعتقد أن مشروع الفدرالية سيواجه صعوبات كثيرة أبرزها الآتي:

١. مطالبة الأكراد بضم محافظة كركوك الغنية بالنفط إلى إقليم كردستان العراق بدعاوى عائديتها إلى الأكراد تاريخيا، يقابل ذلك رفض بقية سكان المحافظة من العرب والتركمان الذين يشكلون غالبية السكان في الماضي والحاضر، مطالب الأكراد، إذ أنهم يصرون على بقاء أوضاع المحافظة على ما هي عليها الآن، تدعمهم بذلك أغلبية الشعب العراقي.
٢. مطالبة الأكراد بضم عدد من المدن والقصبات ذات الأغلبية السكانية الكردية في محافظات الموصل وصلاح الدين وديالى إلى إقليم كردستان، أي سلخها من محيطها العربي، الأمر الذي سيفتح الباب على مصراعيه لمطالبات مماثلة في المحافظات الأخرى بدعاوى التصحيحات التاريخية لأوضاعها، وهو أمر ترفضه أغلبية الشعب العراقي.
٣. اختلاف رؤى القوى السياسية لمفهوم الفدرالية، منهم من يراها نواة ومرتكز لدولة مستقلة في قادم الأيام، ومنهم من يراها فرصة لممارسة صلاحيات أوسع لإدارة مناطقهم بعيدا عن مداخلات السياسيين القابعين في العاصمة بغداد، ومنهم من يراها صمام أمان لمنع قيام نظم استبدادية في المستقبل بتوزيع السلطة على أكثر من مركز، ويراها آخرون بأنها نظاما إداريا أكثر مرونة واستجابة لمتطلبات العصر.
٤. يرى البعض أن تشكيل الأقاليم قد يجعل منها مراكز نفوذ للدول المجاورة نظرا لوجود امتدادات عرقية أو مذهبية لسكانها مع سكان تلك الدول، الأمر الذي قد تنجم عنه حالة من التنافس وعدم الاستقرار.
٥. وحيث أن ولادة فكرة الفدرالية وتنفيذها في ظروف البلاد المضطربة وتحت حراب قوى غازية ومحتلة، واستقواء بعض القوى السياسية بالمحتلين للحصول على المكاسب، واستبعاد قوى أخرى بذرائع شتى، يمكن أن

يؤدي ذلك إلى مشاكل كثيرة عند رحيل المحتلين إن عاجلا أو آجلا، ما لم تعالج هذه الأمور بشفافية وبروح من التسامح والرغبة الحقيقية في المصالحة الوطنية، والعمل الجاد على إشراك الجميع في قرارات الوطن المصيرية بعيدا عن التهميش أو الإقصاء.

٦. يوحي تصرف حكومة إقليم كردستان الحالية وكأن الإقليم دولة ذات سيادة لا ينقصه إلا التمثيل الدبلوماسي الكامل مع الدول الأخرى، فهي تتمتع بتمثيل قنصلي واسع مع الكثير من الدول. و ترفض رفع علم الدولة العراقية الرسمي على مبانيها الحكومية الممولة رسميا من موازنة العراق، وتبرم العقود النفطية مع الشركات الأجنبية دون الرجوع إلى الحكومة المركزية، لا بل خلافا لرغبتها، وتحتفظ بقوات عسكرية من الجيش والشرطة التي لا سيطرة للحكومة المركزية عليها، إذ أنها تخضع لسيطرة رئيس الإقليم فقط، ولا يختلف الحال بالنسبة لبقية الدوائر الحكومية التي تخضع لقوانين الإقليم بالدرجة الأساس، وللإقليم دستوره الخاص به. أي أن الإقليم يتمتع بكل مؤسسات الدولة ذات السيادة، فضلا عن مشاركته بإدارة الحكومة المركزية، والعكس ليس صحيحا. إذ لا وجود للحكومة المركزية بإدارة ألإقليم أو تصريف شؤونه. وحال كهذه لا تشجع على إجراءات بناء الثقة بين مكونات الشعب العراقي التي تسعى لبناء دولة العراق الديمقراطي الموحد.

وخلاصة القول نقول أن الفدرالية إذا ما أريد لها الحياة يجب أن تنبثق من إرادة شعبية مستقلة حرة موحدة، بعيدا عن الإكراه وانتهاز الفرص.حفظ الله الواحد الأحد العراق الموحد وأهله من كل مكروه .

أقاليم أم بلقنة العراق

أقاليم أم بلقنة العراق

يعود الصخب الإعلامي في العراق إلى الواجهة ثانية، وكأن مارثون المناكفات السياسية فيه لا ينقطع، ولكن هذه المرة بفرقعة أكبر، بإعلان مجلس محافظة صلاح الدين، محافظتهم إقليما أسوة بإقليم كردستان، وهم الذين كانوا حتى وقت قريب يرفضون بإصرار فكرة إنشاء الأقاليم، متهمين دعاة إنشاء الأقاليم بالخيانة والعمل على تجزئة العراق وإضعافه لحساب دول إقليمية لا تريد الخير للعراق .

ومما يثير الدهشة والاستغراب حقا، هشاشة مبررات طلب إنشاء هذا الإقليم، التي مفادها أن محافظة صلاح الدين تعاني اليوم من الإهمال والتهميش، بعد أن كانت ترفل بالعز والسؤدد في عهد النظام السابق لأسباب معروفة، الأمر الذي يستدعي قيامها بإدارة شؤونها بنفسها في إطار إقليم إداري مستقل لا تربطه بالمركز سوى توفير تخصيصاته المالية من موارد المحافظات الأخرى، حيث أن المحافظة كما هو معروف لا تملك الموارد أو الثروات الطبيعية التي يمكن أن تستثمرها المحافظة، فضلا عن أنها محافظة مغلقة ليس لها حدود مع دول الجوار.

أما كان أجدر بهؤلاء المسؤولين وأمثالهم حل مشاكل محافظاتهم العالقة مع إقليم كردستان أولا، المتمثلة بالمطالبة بضم الكثير من مدن محافظاتهم ذات الأغلبية السكانية الكردية فيما بات يعرف في المناطق المتنازع عليها في محافظات الموصل وصلاح الدين وديالى إلى الإقليم، بتوظيف ثقل الحكومة المركزية لصالح قضيتهم.وبسط الأمن والأمان في محافظاتهم التي تشهد أعتى موجات العنف والإرهاب.

فضلا عن أن طلب استحداث إقليم صلاح الدين يأتي في وقت بالغ الصعوبة والدقة حيث يشهد العراق انسحاب القوات الأمريكية من أراضيه، هذا

الانسحاب الذي كان موضع شك من جهات كثيرة داخل العراق وخارجه، في الوقت الذي تلقى فيه القوات الأمريكية الحفاوة والتكريم في الكثير من البلدان العربية التي يناصب البعض منها العراق العداء بدعوى الاحتلال، بينما لم تلقى هذه القوات أية حفاوة من قبل الشعب العراقي، بل العكس كان هو الصحيح حيث كان ينظر إليها على أنها قوات غازية عاثت في البلاد خرابا وفسادا لا حدود له، خلافا لما كان يبشر به قادة الاحتلال ببزوغ فجر عهد جديد ينعم فيه أهل العراق بالحرية والرفاهية والأمن والأمان بعد طول معاناة من الفقر والجوع والحرمان في بلاد حباها الله بالخير العميم، وذاقوا ويلات نظام مستبد لا يعرف حكامه الرحمة، وتشرد أبنائه في بقاع الأرض طلبا للرزق والأمان بعد أن أدخلهم حكامهم في حروب عبثية لا ناقة لهم فيها ولا جمل، احترق فيها الأخضر واليابس على الحد السواء، وكان الحكام العرب من أكبر مناصريه.

وكأنهم بهذا الطلب يرسلون إشارات طلب لبقاء القوات الأمريكية بإيحاءات عدم إمكانية استقرار العراق بعد رحيلها في ضوء المشاكسات السياسية العبثية بين الكتل السياسية المشاركة في العملية السياسية القائمة في البلاد.

وبدلا من أن يتنفس الناس الصعداء برحيل قوات الغزو الأمريكي، دخل قادة الكتل السياسية الذين يحكمون العراق حاليا في لعبة صراع ديكية عقيمة، تسال فيها دماء أبرياء في حروب دونكوشوتية لا معنى لها، سوى إلحاق المزيد من الدمار ببلاد لا تتحمل المزيد من الدمار، وهي بأمس الحاجة إلى التكاتف ورص الصفوف ونبذ الأحقاد والكراهية، وإسدال الستار على مآسي الماضي بفتح صفحة جديدة ملؤها الأمل والتفاؤل بمستقبل عراق جديد ينعم أهله بالعيش الكريم، وتفويت الفرصة على المتربصين به وهم كثر ممن لا يروق لهم استقراره. وإذا بنا نرى بعض السياسيين يبحثون عن كل ما من شأنه إثارة التفرقة والفتنة وتأجيج روح الحقد والكراهية وتصعيدها إلى حد التصادم مع الآخرين، فمنهم من تذكر الآن تفعيل

قانون المساءلة والعدالة المثير للجدل أساسا، بحق بعض الموظفين والأكاديميين في جامعة صلاح الدين ممن كانوا يعملون فيها طيلة الفترة المنصرمة دون أن يتعرض اليهم أحدا ولم تسجل كما يبدو بحقهم أية مخالفات قانونية يحاسب عليها القانون، بدليل لم تتم إحالة أي منهم إلى القضاء حتى ألآن، في الوقت الذي لم تتخذ أية إجراءات رادعة بحق الفاسدين والمفسدين من بعض كبار المسؤولين ممن وجهت لهم تهم التلاعب والرشوة واختلاس المال العام، وتذكر آخرون الآن ضرورة ممارسة حقوقهم بموجب الدستور الذي كانوا حتى وقت قريب لا يقيموا له وزنا ويعدوه وثيقة غير شرعية من وجهة نظرهم (حيث أنهم سبق أن رفضوه في الاستفتاء العام)، وإذا بهم يتبنون مشروع نائب الرئيس الأمريكي بايدن بإقامة الأقاليم، بدعوى أن محافظاتهم محافظات مهمشة لا يحضى سكانها بالرعاية. ولا نعلم عن أية رعاية يتحدثون، إذ ما زالت محافظاتهم أفضل حالا من محافظات وسط العراق وجنوبه مصدر ثروات العراق، أو لنقل أن حال محافظاتهم لا يختلف عن حال المحافظات الأخرى باستثناء محافظات إقليم كردستان العراق لأسباب معروفة أهمها استقرار الإقليم لخلوه من العمليات الإرهابية التي تستنزف موارد البلاد وتعطل عمليات البناء والأعمار التي مسرحها الرئيس تلك المحافظات.

يردد كبار الساسة المنحدرين من هذه المحافظات في مناسبة أو بدونها عبارات ممجوجة بأنهم مهمشين برغم أنهم مشاركين فاعلين في العملية السياسية، بتبؤهم مواقع قيادية في وزارات الدولة ومؤسساتها المختلفة طبقا لاستحقاقهم الانتخابي شأنهم بذلك شان الكتل السياسية الأخرى، فإذا كانوا مهمشين حقا فأن ذلك يعني أنهم غير جديرين بتبؤ تلك المناصب وعاجزين عن إدارتها ولا يلوموا بذلك سوى أنفسهم، وينبغي على من أنتخبهم إعادة النظر بخياراتهم مستقبلا لضمان وصول عناصر ذات قدرة عالية على ممارسة وظائفها القيادية لضمان حقوق ناخبيهم. ويبدو أن مشكلة هؤلاء الساسة الحقيقية أنهم قد اعتادوا على التفرد بالسلطة عهودا طويلة لدرجة يصعب عليهم تحمل مشاركة آخرين، لذا

راحوا يتحدثون عن الإقصاء والتهميش الذي لا وجود له إلاّ في أذهانهم، وهذه معضلة نفسية وفكرية عليهم تجاوزها والتأقلم مع الواقع الجيد الذي يفترض أن يعطي لكل ذي حق حقه بحسب حجمه الحقيقي دون انتفاخ زائف.كما أن ليس بالإمكان التغلب على هذه المعضلة عبر الانقلابات العسكرية التي اعتادوا عليها سابقا للاستيلاء على السلطة بحكم هيمنتهم حينذاك على المواقع القيادية في المؤسسات العسكرية والأمنية والإستخباراتية التي لم تعد الآن حكرا عليهم. لذا لجئوا إلى لعبة خلط الأوراق في بلد تتقاذفه الأطماع السياسية والمصالح الإقليمية والدولية والإستقواء ببعض الدول الطامعة بخيرات العراق، الذي ينخر جسده الفساد وتهزه عواصف العنف والإرهاب.

لا يمكن الإقتداء بإقليم كردستان بالمطالبة بإنشاء الأقاليم، ذلك أن إقليم كردستان قد أنشئ ليكون نواة لدولة مستقلة في المستقبل عندما تكون الظروف الدولية والإقليمية مواتية لتحقيق ذلك كما يعلن ذلك قادة الإقليم ومناصريهم جهارا نهارا، وهم يتحدثون اليوم عن دولة اتحادية بين شعبين عراقي وكردي، ويتمتع الإقليم حاليا بحكم شبه مستقل عن المركز.

يثار موضوع الأقاليم الآن لغرض تحقيق بعض المكاسب السياسية الآنية، وإلا ما معنى طرحه بهذه العجالة وبدون أية مقدمات فكرية وبمعزل عن القوى السياسية الأخرى ما لم يكن تعبيرا عن انفعالات وتشنجات وردود أفعال نتيجة بعض إجراءات اتخذتها الحكومة المركزية لم ترق للسلطات الحكومية المحلية، غير مكترثين لما قد يترتب على أمن البلاد من عواقب وخيمة تهدد أمنه واستقراره في الظروف العصيبة التي تمر بها. إذ لا يصح أبدا تعريض البلاد لمثل هذه الهزات الخطيرة، ذلك أن مصير البلدان لا يتقرر عبر انفعالات وقتية زائلة لا محالة. وإنما يتم عبر قناعات راسخة وحوارات وإجراءات قانونية سليمة، إذ لا يعقل أن يتخذ البعض قرارات تاريخية مصيرية بلمحة بصر في حالة هيجان وغضب بحق أو بدونه.

ونعود إلى جوهر موضوع الأقاليم، ونقول هل حقا يحتاج العراق إلى أن يقسم أقاليم تحت أية ذريعة أو أي مسمى، إذا كانت تمارس فيه الديمقراطية كما يشاع، ويتمتع سكانه بمختلف قومياتهم وطوائفهم بالحقوق والواجبات على قدم المساواة، ويتم تداول السلطة في المركز والمحافظات عبر صناديق الاقتراع، وكيف يمكن تهميش طرف ما في المركز أو المحافظة إذا ما أحسن الناس اختيار ممثليهم في مجلس النواب أو في مجالس المحافظات في ظل دستور أعد بعناية لمنع احتكار السلطة من قبل أي مكون من مكونات المجتمع العراقي، ولعل تشكيل الحكومة الحالية خير شاهد ودليل حيث تعذر تشكيلها إلاّ بعد اتفاق جميع ممثلي هذه المكونات أو أغلبها الذي استغرق مدة طويلة، وكذا الحال في الكثير من مجالس المحافظات.وفي هذه الحالة لا يمكن لطرف أن يهمش أطراف أخرى، ذلك أن بقائه في سدة الحكم إنما يعتمد على مساندة تلك الأطراف طبقا لعقد الشراكة المبرم بينها، ويمكن لأي طرف ترك موقعه في حالة شعوره بالتهميش، لينهار بعدها عقد الشراكة وسقوط الحكومة الحتمي كما هو مألوف في الإئتلافات الحكومية في بلدان العالم المختلفة. لذا فإن إدعاء التهميش افتراء لا يسنده المنطق السليم، وإنما يعبر عن العجز وقلة الحيلة.

ولكي تكون طروحات أية جهة سياسية ذات مصداقية عالية، لابد أن تستهدف عموم الناس وليس فئة معينة منهم، وأن يتم تداول هذه الطروحات لبعض الوقت على نطاق واسع عبر الحوار البناء. وأن لا تكون وسيلة للابتزاز السياسي وتحقيق بعض المكاسب الجزئية، إذا ما أريد لها الثبات والديمومة، والابتعاد عن أساليب الترويع والصدمة التي اتبعها الأمريكان عند غزوهم العراق، ذلك أن المشاريع الوطنية لا تولد فجأة ولا تصنع في الدهاليز أو الغرف المظلمة، إنما في فضاءلت الحرية الواسعة، وتهيئة الظروف الذاتية والموضوعية لتنفيذها دون إكراه.

وفي الخلاصة نقول أن إخراج العراق من محنته الحالية، إنما يكمن في تعزيز روح المواطنة والانتماء ألصميمي للعراق بعيدا عن النعرات والعصبيات والغرائز أيا كانت أسبابها ومبرراتها، ولابد أن يدرك الخيرون ممن يتبنون دعوات إنشاء الأقاليم بحسن نية، أن إنشاء الأقاليم في هذه المرحلة بالذات سيقود إلى إضعاف العراق حتما في محيطه العربي والإقليمي والدولي، وسيكون ساحة مفتوحة للتدخل في شؤونه الداخلية ومصادرة قراره الوطني الحر في الكثير من القضايا، و مدخلا قاتلا لبلقنة العراق على غرار ما حصل لجمهوريات الإتحاد اليوغوسلافي السابق التي شهدت حروبا دامية فيما بينها، ما زال البعض منها يعصف بها بين الحين والآخر، وربما تؤدي إلى بلقنة المنطقة بأسرها لاسيما أن الكثير من دولها مهيئة لمثل هذه المشاريع أكثر من العراق كونها أساسا مكونة من عرقيات وأثنيات وطوائف متعددة تحت هيمنة مكون واحد من مكوناتها.

لله درك يا عراق، تتوحد الأمم والشعوب، ويحاول بعض سياسيك شرذمتك وتفتيتك بدعاوى ما أنزل الله بها من سلطان، في الوقت الذي تنزف فيه دما طهورا، وبدلا من أن يسعوا لتضميد جراحك، يثخنوك بالمزيد من الجراح، والله المستعان في الأول وفي الآخر على كل حال.

وأخيرا نقول أن من يريد بناء عراق حر مزدهر، عليه أن يفكر بمنطق العراق الواحد الذي يتساوى فيه الجميع بالحقوق والواجبات بدون هيمنة أو تهميش لأية جهة، والكف عن البكاء على أطلال الماضي وأحلام اليقظة بعودة الفردوس المفقود من قبل العض. وكذلك الكف عن نبش الماضي ومظالمه من قبل البعض الآخر. والتطلع إلى غد مشرق سعيد بإذن الله.

الفساد الحكومي في العراق

الفساد الحكومي في العراق

في ذلك الوقت الغابر الذي كان يخيم فيه الجهل والفقر والمرض على أرض السواد، حيث كان يتحكم فيه كبار المُلّاك وشيوخ العشائر والإقطاعيون برقاب الناس بالتواطؤ مع السلطات الحاكمة حينذاك، وينشرون في صفوفهم كل أنواع الدجل والشعوذة في إطار قصص من وحي خيالهم المريض عن أفعال (الطنطل والسعلوة) وما شابهها من قصص خرافية وخزعبلات يضحكون بها في سرهم من عقول الناس البسطاء، وتوجيههم حيثما يشاءون بعيدا عن العلم والمعرفة، لدرجة كان فيها بعض وعاظهم يحرّمون على الناس إرسال أبناؤهم إلى المدارس لتعلم القراءة والكتابة بدعوى تعارض ها مع مبادئ الدين الإسلامي الحنيف، والخوف من نشر الفاحشة والفساد التي يمكن أن تجلبها العلوم من جراء تعليمهم في هذه المدارس الحكومية الحديثة، الأمر الذي أبقى قطاعات واسعة من الناس محرومة من التعليم لمدة طويلة.

وعندما كنا صغارا في ذلك الوقت الغابر أيضا، كان يتردد على مسامعنا من بعض الناس أن سرقة المال العام، أمرا مشروعا وحلالا في عرفهم بدعوى أن هذا المال، مالا مغتصبا من الناس من قبل حكومات غير شرعية لا تمت للإسلام بأية صلة .متجاهلين ما تقدمه هذه الحكومات من خدمات ورعاية، وما تبذله من جهود لحفظ الأمن والآمان وصيانة حقوق الناس في إطار القانون.

ويا ليتهم كانوا يتصرفون بهذا المال، كما كان يتصرف به روبن هود الشخصية الأسطورية في الأدب الإنكليزي، الذي كان يسرق أموال الأغنياء ليوزعها على الفقراء. وقد ساعدت حالة الانفصام القائمة بين تلك الحكومات والشعب في تلك الحقب الغابرة، وانعدام الثقة بين الطرفين لسنين طويلة، على قبول هذا التصرف المشين حتى من بعض جماعات تبدو عليها مظاهر التدين.

ولكن العجب العجاب في حكومات هذا الزمان في العراق التي تدعي أنها حكومات شرعية منبثقة من إرادة الناخبين، ومعمدة بدماء آلاف الضحايا وآلام المهمشين والمهجرين قصرا عن ديارهم والتائهين في بقاع الأرض وأصقاعها الواسعة، والمتطلعين إلى حياة كريمة تسودها الرفاهية والتمتع بخيرات البلاد الوفيرة التي حباها الله لهذه الأرض الطيبة، أرض الأنبياء والرسل والأولياء، وإدعاء هذه الحكومات بتلاحمها مع الناس قلبا وقالبا لخدمتهم، وتمثيلها لجميع مكونات المجتمع العراقي، إلاّ أنه يلاحظ بأسى شديد تفشي الفساد المالي والإداري من رشوة واختلاس المال العام وتزوير الوثائق والمستندات الحكومية وشيوع المحسوبية والمنسوبية في جميع مفاصل الدولة بصورة لم يسبق لها مثيل في تاريخ العراق على الإطلاق، حتى أنه أصبح الفساد وسرقة المال العام في نظر الكثيرين، وكأنه يمثل الحالة الطبيعية في عمل الأجهزة الحكومية، وما عداه يمثل الحالة النشاز.

ولعل ما يثير الاستغراب والدهشة حقا أن جميع كبار مسؤولي الدولة وقادة الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام والناس جميعا يتحدثون يوميا جهارا نهارا عن أنواع الفساد المستشري في أجهزة الدولة المختلفة من أقصى البلاد إلى أقصاها، دون أن يحرك أحدا منهم ساكنا، والأدهى من ذلك وجود تنظيمات وهياكل إدارية رقابية لم يكن لها وجود في النظم الحاكمة السابقة، لضبط سلوك دوائر الدولة وضمان حسن التصرف في المال العام ومحاسبة الفاسدين والمفسدين من الموظفين والمسؤولين، كبيرهم وصغيرهم على الحد السواء، منها هيئة النزاهة ودوائر المفتشين العموميين في جميع وزارات الدولة، ومجلس النواب المنتخب ومجلس القضاء المستقل عن السلطة التنفيذية، والأحزاب السياسية التي يفترض أن تكون ضمير الشعب والعين الساهرة على حماية أمواله وكسب رضاه، الذي بدونه لا يمكنها الوصول إلى كراسي الحكم، فضلا عن دوائر التدقيق الداخلي وديوان الرقابة المالية والتي هي دوائر ذات طبيعة مهنية رقابية صرف، و لدى

كوادرها خبرات متراكمة لسنين طويلة، ناهيك عن الرقابة الشعبية المتمثلة بالنقابات المهنية والجمعيات ومنظمات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام المتمثلة بهذا الكم الهائل من محطات التلفزة الفضائية والصحف والمجلات التي يفوق عددها، عدد ما موجود منها في دول كبرى دون مبالغة، والأهم من كل ذلك أين الوازع الديني لردع هؤلاء الفاسدين والمفسدين في عراق اليوم الذي يشهد مدا دينيا واسعا منذ العام ٢٠٠٣ لم تشهد البلاد له مثيلا من قبل، حيث يفترض أن يكون هذا المد الروحي قد أسهم بتهذيب أخلاق الناس وحفظ المال العام، خشية من الله رب العباد، ورحمة بالعباد الذين أوصلوهم إلى السلطة.

لا يقتصر الفساد على تعاطي الرشوة واختلاس المال العام فحسب، بل بات يشمل تزوير الوثائق والمستندات الحكومية وشهادات تخرج من جامعات وهمية، أو من جامعات حكومية لم يدرس فيها هؤلاء يوما واحدا على الإطلاق، لتمكين بعض أصحاب النفوذ السياسي ومن في حكمهم من تولي مواقع قيادية لما تضفي هذه الشهادات عليهم من هيبة العلم دون أخلاقه.والأدهى والأمر أن مجلس النواب يصدر مؤخرا قانونا للعفو عن الفاسدين من مزوري الوثائق والمستندات وشهادات التخرج في خطوة أثارت استهجان الناس جميعا بما فيهم رئيس الوزراء نفسه الذي تحدث عن ذلك علنا عبر وسائل الإعلام، في الوقت الذي كان بالإمكان تعطيل هذا القانون ببساطة في داخل مبنى مجلس النواب من قبل النواب المعترضين حقا، قبل أن يرى النور بعيدا عن أسلوب الصفقات السياسية بين الكتل السياسية في إطار المنافع المتبادلة على حساب مصالح الناس، وكأنه أريد بهذا القرار مكافئة الفاسدين بدلا من إنزال العقاب الصارم بهم ليكون عبرة للآخرين كما يقتضي الحال في مثل هذه الأمور.

يلاحظ المتتبع للمشهد السياسي العراقي كثرة الصخب الإعلامي عن ظاهرة الفساد ولكنها جميعها جعجعة بلا طحين كما يقال، حيث لم يلاحظ إجراء أي تحقيق جاد في قضايا الفساد الكبرى التي تحوم حولها الشبهات وتورط مسؤولين كبار فيها، دع عنك قضايا الفساد الصغرى على كثرتها، إذ لم يلاحظ إحالة أي مسؤول وجهت إليه تهم فساد إلى القضاء ليقول فيهم كلمة الفصل، إن لم يكن تحقيقا للعدالة واسترداد المال العام، ففي الأقل لحفظ ماء وجه الحكومة، بتبرئتهم من هذه التهم حتى بدعوى عدم كفاية الأدلة، إما أنها تخلق ويسدل عليها الستار ليلفها النسيان بهذا الشكل، فأن ذلك يمثل انتهاكا صارخا للقانون واستهانة بمقدرات الناس وهدر المال العام وخرقا فاضحا للعدالة .

ولعل ما يثير الشجون حديث رئيس الوزراء قبل أيام عبر قنوات التلفزة، عن قضايا فساد خطيرة في وزارة الدفاع والبنك التجاري العراقي، في لقائه بهيئة النزاهة، وتذمره من تلكؤ الهيئة في التحقيق بذلك في ضوء الوثائق المقدمة إليها. وفي المقابل يعزي رئيس هيئة النزاهة طلب تقديم استقالته من رئاسة الهيئة قبل فترة وجيزة، لعدم قدرته على ممارسة مهام الهيئة لكثرة ما يتعرض إليه من ضغوط من جهات متنفذة في الدولة، ويذكر أن هذا ثالث رئيس للهيئة يترك منصبه في غضون السنوات القليلة المنصرمة.

يتمثل الحكم الراشد بالمساواة وحكم القانون والشفافية والمساءلة، أي القدرة على محاسبة المسؤولين بصرف النظر عن مستوياتهم الوظيفية عن كل ما يتعلق بأداء وظائفهم وتطبيق الأنظمة والقوانين لخدمة الصالح العام.عرف البنك الدولي عام ١٩٩٢، الحكم الراشد بأنه الطريقة التي تمارس فيها السلطة لأجل تسيير الموارد الاقتصادية والاجتماعية لأي بلد بغية التنمية.

ويعني الحكم الراشد تحسين مستويات معيشة الناس بتوفير فرص العمل اللائق لكل فرد بعد توفير فرص تعليمية وتأهيلية لممارسة مهنة من المهن التي يحتاجها المجتمع. ويعني الحكم الراشد توفير الرعاية الصحية لجميع المواطنين وتوفير بيئة آمنة ومستقرة ينعمون فيها بالحرية دون خوف أو وجل، وبذلك ارتبط مفهوم التنمية بمفهوم الحكم الراشد، حيث باتت التنمية تشمل كل مستويات الأنشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، وتقوم على العدالة بحيث تستفيد منها جميع فئات المجتمع في مجالات التعليم والسكن والرعاية الصحية والعمل في إطار التنمية البشرية المستدامة.

صنفت دراسة نشرتها مؤخرا منظمة الشفافية الدولية، العراق بأنه الدولة الأكثر فسادا في العالم. وهو أمر محزن حقا أن ينحدر العراق إلى الدرك الأسفل في قائمة الدول الأكثر فسادا في العالم، ليعيش أهله في عوز وحرمان وفقر مدقع، حيث تشير الكثير من التقارير الدولية إلى أن أكثر من ثلث سكان العراق يعيشون حاليا تحت مستوى الفقر، وهذه حالة غريبة من الفقر ينفرد بها بلد نفطي، يمكن أن تجعل العراق في مصاف الدول الأكثر ثراء ورفاهية في العالم أجمع.

ويعزي تقرير أصدرته المجموعة الدولية للأزمات وهي مجموعة دولية مقرها بروكسل أسباب تفشي الفساد في العراق إلى هذه الدرجة الخطيرة جدا، إلى أن الدولة العراقية تستند إلى مؤسسات ضعيفة تشجع على الفساد بشكل يهدد استقرار البلاد، مشيرة إلى انتشار عناصر إجرامية جراء هذا الضعف المؤسساتي، كما أن ارتفاع مستويات العنف لا تؤدي إلى انهيار الأمن فحسب، بل إلى تعطيل القانون والخوف من محاسبة المجرمين والمفسدين.

وخلاصة القول بات الفساد المالي والإداري في مؤسسات ودوائر الدولة العراقية المختلفة آفة تستنزف موارد البلاد وتهدد أمنها واستقرارها بصورة لا تقل عن ما يترتب من دمار من جراء العنف والعمليات الإرهابية التي لا يبدو أن العراق سينتهي منها في القريب العاجل، ولعل الفساد الإداري والمالي أكثر خطورة كونه يمارس من قبل الجهات التي تدير البلد والمسؤولة عن حفظ أمنه واستقراره وحماية مصالحه من العبث، لاسيما بعد أن تسرب هذا الفساد إلى المؤسسات العسكرية والأمنية كما يؤكد ذلك الكثير من كبار المسؤولين، فضلا عن أنه أصبح شاملا لفئات من جميع مكونات المجتمع العراقي دون استثناء ولجميع مناطق العراق ومحافظاته، ويمارس على نطاق واسع دون حياء أو وازع ديني أو أخلاقي.

ويحدونا الأمل أن تتضافر جهود الخيرين لإنقاذ العراق من بؤر الفساد والمفسدين لينعم أهله بالأمن والأمان والعيش الكريم كبقية خلق الله، لما حباه الله من ثروات وفيرة وخير عميم، إنه سميع مجيب .

رفقا ببصرة التاريخ والحضارة

رفقا ببصرة التاريخ والحضارة

البصرة مدينة عربية الروح والجسد.. مدينة الفكر العربي واحد الأمصار الإسلامية السبعة قبلة الدنيا ذات الوشاحين وعين العراق.. إنها مدينة التاريخ والحضارة.. تاريخها حاشد بالبطولات زاخر بالأمجاد.. ناطق بالمكارم. فهي القلعة الأولى من قلاع العروبة والإسلام قامت على أقصى نقطة من صحراء الجزية العربية وأدنى مكان من البحر، والبصرة أول حاضرة عربية إسلامية رفعت لواء العلم والفلسفة والتشريع والتصوف والأدب لتزدهر الآفاق الحضارية بالعدل والمعرفة والسعادة.

وقد أسهمت البصرة بشكل فاعل في إغناء وتطوير الثقافة العربية، إذ كانت مركز إشعاع فكري أنار أرجاء العالم الإسلامي، وليس ببعيد عن الأذهان ذلك الدور الذي لعبه (مربدها) الذي كان يجمع فحول الشعراء والأدباء، وجامعها الكبير الذي كان أفخم مدرسة علمية في عهد الأمويين وصدر الخلافة العباسية. وقد انبثقت من البصرة أسس الحضارة العربية الإسلامبة واغتنت جنباتها، وكانت المدينة الوحيدة التي كان إسهامها الحضاري ثمرة لمزاوجة فريدة بين العلم والتجديد والابتكار. وقد أثبتت البصرة عبر تاريخها الحافل بالابتكار والتجديد في العلم والفكر والأدب أن تطور العلوم رهن بعدد قليل من العلماء المبدعين الذين لا يهدأ بالهم بترديد ما تعلموه ولكن بتطوير ما تعلموه.

يلاحظ المتتبع لتاريخ البصرة أن الجديد المبتكر في الفكر والعلم والأدب كان في الغالب ينبع من أعلام هذه المدينة المتميزة في موقعها والمتفردة في تكوينها الاجتماعي. ففي مدينة البصرة وضع أبو الأسود الدؤولي أسس النحو العربي مقسما كلام العرب ـ أول مرة في تاريخهم ـ على اسم وفعل وحرف وفاتحا بذلك الباب واسعا أمام علم جديد هو علم النحو. ثم برز في هذه المدينة أيضا سيبويه

والمبرد وغيرهما ليكملوا ما بدأه أبو الأسود ويضيفوا إليه. وقبل ذلك كانت العرب تتكلم على السماع من دون أن تعرف لماذا ترفع هذه الكلمة وتنصب تلك.

وفي مدينـة البصرة وضع الخليل بن احمد الفراهيدي بحور الشعر العربي ـ مبتكرا أول مرة في تاريخ العرب ـ ميزانا علميا باهر الدقة للشعر الذي هو ديوان العرب. وقبل الخليل كانت العرب تنظم الشعر على السليقة من دون قاعدة دقيقة يمكن الاحتكام إليها، وقد بقيت أوزان الخليل هي المعيار الأوحد لموسيقى الشعر العربي لا يحيد عنها الشعراء على مدى أكثر من ثلاثة عشر قرنا حتى خرج عليها شاعر فذ من أبناء مدينة البصرة نفسها تميز بالابتكار والتجديد هو بدر شاكر السياب رائد الشعر الجديد.وفي مدينة البصرة وضع الخليل أيضا أول معجم في اللغة العربية وهو (العين) متبعا فيه أسلوبا فريدا في ترتيب الحروف أكثر منطقية من التسلسل الهجائي أو الأبجدي، يتمثل في قراءتها على وفق مخارجها في الحلق، مبتدئا بالحروف التي تخرج من عمق الحلق (مثل العين) ومنتهيا بالحروف التي تلفظ من الشفاه، (مثل حرف الواو). وفي مدينة البصرة وضع الحريري (مقاماته) التي تعد بحق أول محاولة في التاريخ العربي لتأسيس فن لم يكن معروفا لديهم من قبل وهو فن القصص.

وفي مدينة البصرة، وضع الجاحظ كتابه (الحيوان) وغيره من الكتب، ووضع ابن دريد كتاب الجمهرة والمقصورة، ووضع المبرد كتاب الكامل. ومنها خرج الفرزدق وجرير صاحبا النقائض، وبرز الأصمعي والماوردي، ونبغ الحسن بن الهيثم في علم الرياضيات والبصريات، وألف إخوان الصفا رسائلهم المعروفة في الفلسفة وعلم الكلام.

وبقيت البصرة، على مدى قرون عديدة، مركزا مهما من مراكز الثقافة والإشعاع الفكري، ويقي معها مسجدها الجامع صرحا علميا يخرج العلماء

والفقهاء خلال عهد الأمويين وصدر الخلافة العباسية، ذلك أن جامع البصرة لم يكن مكانا لإقامة الصلاة فقط، وإنما كان مدرسة علمية يؤمها الدارسون من مختلف أرجاء العالم الإسلامي للتزود بألوان المعرفة على يد علماء أعلام اتخذوا منه مكانا لتعليم العلوم العربية الإسلامية . فتخرج فيه آلاف الدارسين الذين برزت منهم أسماء لامعة خلد التاريخ أصحابها لما أنجزوه من أعمال فذة وتركوا من آثار نادرة فهذا صوت إمام الهدى والفضيلة علي بن أبي طالب (عليه السلام) يدوي في أرجاء المسجد الجامع، إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول .. تفتح أرضا يقال لها البصرة أقوم أرض الله قبلة.. قارئها أقرأ الناس وعابدها أعبد الناس وعالمها أعلم الناس ومتصدقها أعظم الناس صدقة. وبعد أفول شمس الحضارة العربية الإسلامية الساطعة انحسر عصر العلوم العربية الذهبي وضعفت البصرة ومسجدها الجامع.

وفي تاريخها الحديث غدت البصرة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر واحدة من المراكز التجارية المرموقة في العالم بسبب التغيرات الهائلة في التجارة الدولية، وخاصة في تجارة الخليج العربي. وظلت محتفظة بالزعامة التجارية طيلة فترات التاريخ اللاحقة.ومنذ ثلاثة عقود والبصرة الفيحاء ما انفكت تواجه الكوارث والمحن كما لم تشهد ذلك أية مدينة أخرى في العصر الحديث، ففي العام ١٩٨٠ دارت فيها وعلى مشارفها أشرس حرب استمرت ثمان سنوات احترق فيها الأخضر واليابس، وفي العام ١٩٩١ دمرت البصرة ثانية فيما عرف بحرب الخليج الثانية وما أعقبها من تخريب وأعمال مسلحة واسعة النطاق، وكانت البصرة مدخل الغزاة ومسرح عملياتهم الحربية الواسعة في العام ٢٠٠٣ فيما عرف بحرب الخليج الثالثة .

وهي اليوم ساحة صراع المليشيات المسلحة وتصفية حسابات المخابرات الأجنبية وعصابات تهريب النفط.وقد نجم من كل ذلك تخريب واسع للبصرة، إذ تحولت إلى مدينة أشباح بعد أن كانت من أجمل مدن العراق وأكثرها رقيا وحضارة، وكان يطلق عليها ثغر العراق الباسم ولؤلؤة الخليج العربي.والبصرة كما هو معروف من أغنى المدن في العالم لما تملكه من ثروات نفطية هائلة ومياه وفيرة وأراض زراعية خصبة وموانئ بحرية، يعيش اليوم أهلها في فقر مدقع.نسأل الله أن تكون البصرة الفيحاء بوابة نصر العراق العظيم بعد أن جعلها الغزاة بوابة احتلاله.

عواصم العالم ... مراكز جذب سكاني

عواصم العالم ... مراكز جذب سكاني

تكتسب عواصم العالم ومدنه الكبرى أهمية خاصة مقارنة ببقية المدن في جميع دول العالم، لاسيما الدول النامية ومنها الدول العربية، وتأتي هذه الأهمية من كون العواصم، مراكز صنع القرارات ورسم السياسات التي تحدد اتجاهات وتوجهات هذه الدول، وانعكاسات هذه السياسات على شعوبها والبلدان الأخرى في إطار العلاقات التي تربطها بتلك الدول. وبعبارة أخرى أن العواصم تمثل الرموز الوطنية والسيادية لدولها، ولا عجب أن نرى أن الدول تسقط بمجرد سقوط عواصمها بأيد غاز أو محتل كما حصل بسقوط برلين في الحرب العالمية الثانية على يد الحلفاء أو سقوط بغداد بأيدي قوات الاحتلال الأمريكية في التاسع من نيسان عام ٢٠٠٣.

وتكتسب المدن الكبرى الأخرى أهميتها، أما لكونها مراكز نشاط اقتصادي وتجاري واسع كما حال مدينة نيويورك الأمريكية أو مومبي الهندية مثلا، أو أنها مراكز دينية، أو موانئ كبرى، أو مدنا سياحية وترفيهية وما شابه ذلك من أنشطة وفعاليات مختلفة يقصدها الناس لأسباب شتى طلبا للرزق أو الراحة.

يمتاز سكان العواصم والمدن الكبرى عادة، بأنهم خليط متجانس من أقوام مختلفة يجمعهم الانتماء لوطن واحد، وقد يكونوا من عرقيات وأديان مختلفة، بخلاف ما عليه الحال في القرى والأرياف والمدن الصغيرة، حيث يكون السكان في الغالب من نوع واحد عرقيا أو دينيا. تحضى العواصم في العادة باهتمام أكبر من سواها من المدن، كونها الوجهة التي يقصدها الناس من داخل البلد أو من خارجه أكثر من سواها، وهي بذلك ينبغي أن تعكس الوجه المشرق للبلد عمرانيا وحضاريا وثقافيا، كما أنها الأقرب لمصدر القرار السياسي وصناعه، فضلا عن كونها مركزا مهما من مراكز النشاط المالي والاقتصادي والثقافي.

ولا عجب أن نرى تدفقا سكانيا هائلا نحو العواصم والمدن الكبرى، نظرا لما توفره من بيئة سكنية متطورة، ومرافق تعليمية وصحية وثقافية هي الأرقى في بلدانها، وفرص عمل أوسع للباحثين عن عمل، ومجالات أرحب للشهرة والتمييز وتقلد المناصب الرفيعة في المؤسسات المختلفة.

تشير الإحصاءات المختلفة إلى تدفق سكاني غير مسبوق وهجرة واسعة من الأرياف نحو المدن في معظم دول العالم، حيث تتوقع الكثير من الدراسات إلى أن تعداد سكان المدن، سيبلغ نصف سكان العالم خلال القرن الحالي. يشير أحد تقارير البنك الآسيوي للتنمية إلى أن نحو (٤٣ ٪) من سكان آسيا والمحيط الهادي يعيشون في المدن حاليا، وتشير إحصاءات الأمم المتحدة إلى أن ستا من المدن العشر الكبرى في العالم هي مدنا آسيوية. وما زالت أعداد كبيرة من السكان تهجر قراها والتوجه نحو المدن من أجل تحقيق حياة أفضل.

أدى الزحف السكاني نحو المدن إلى نتائج اقتصادية كثيرة، منها ما هو إيجابي، ومنها ما هو سلبي. ففي الجانب الإيجابي تحسن المستوى التعليمي والصحي لفئات أوسع من السكان، لما توفره لهم بيئة المدن من خدمات صحية وتعليمية أفضل مما كانوا يحصلون عليه في قراهم وبيئاتهم النائية التي لم تصل إليها هذه الخدمات بالمستوى الذي عليه هذه الخدمات في المدن، فضلا عن توفر فرص عمل أوسع وبأجور أعلى.

أما في الجانب السلبي، فأن تدفق السكان نحو المدن يؤدي إلى المزيد من التلوث البيئي والضغط الشديد على الخدمات والمرافق العامة والسكن، مما يتسبب بانهيار الكثير من أنظمة الرعاية الصحية والاجتماعية والتعليمية التي لم يعد بإمكانها استيعاب هذه الزيادات السكانية الهائلة، ويصاحب ذلك تفشي أعمال الجريمة وتعاطي المخدرات لاسيما بين أوساط الشباب المتسكعين في الشوارع بدون

عمل، فضلا عن انتشار الكثير من الأمراض المعدية والأوبئة المختلفة، ناهيك عن انحسار المناطق الخضراء الضرورية لتوازن البيئة، وفقدان الكثير من الأراضي الزراعية الضرورية لتأمين الأمن الغذائي، حيث أدى الزحف السكاني نحو المدن إلى استقطاع هذه الأراضي لبناء المزيد من المساكن لاستيعاب الأعداد المتزايدة من السكان نتيجة النمو السكاني الطبيعي من جهة، وتزايد أعداد المهاجرين إلى المدن التي تفوق أعدادهم أعداد النمو الطبيعي للسكان كثيرا من جهة أخرى.

ارتبطت الحضارات منذ القدم بالمدنية أكثر من أي شيء آخر، ذلك أن المدن تمثل معاقل الفكر والعلوم والثقافة، وبازدهارها تزدهر الحضارات، وبانحطاطها تتدهور الحضارات، فالمدن تعد المرايا التي تعكس بحق رقي الأمم وتقدمها، لذا فقد أولت الحكومات عواصم بلدانها اهتماما خاصا لتكون آية في الجمال والرقي والتقدم كلما استطاعت إلى ذلك سبيلا.

وتمشيا مع ثقافة العصر بتصنيف الكثير من الأمور على وفق معايير معينة، فقد اهتمت بعض المؤسسات بتصنيف مدن العالم الكبرى، أبرزها مؤسسة ميرسر التي تتخذ من لندن مقرا لها. اعتمدت هذه المؤسسة مجموعة من المعايير لتحديد جودة المعيشة في (٢٢١) مدينة من عواصم ومدن العالم الكبرى، أبرز هذه المعايير الآتي:

١. البيئة السياسية والاجتماعية بما في ذلك الاستقرار السياسي ومعدلات الجريمة وسلطة القانون.
٢. البيئة الاقتصادية بما في ذلك الخدمات المصرفية وقوانين صرف العملات.
٣. البيئة الثقافية بما في ذلك الرقابة والقيود على الحريات الشخصية.
٤. الصحة والنظافة ويشمل ذلك توافر الخدمات الطبية ومنظومات مياه الصرف الصحي والتخلص من النفايات ومكافحة التلوث.

٥. التعليم ومدى مطابقته لمعايير التعليم الدولية.
٦. الخدمات العامة والنقل ويشمل ذلك الكهرباء والماء والمواصلات العامة والازدحام المروري.
٧. وسائل الترفيه من مسارح ودور سينما ومرافق رياضية ومطاعم.
٨. توافر السلع الاستهلاكية.
٩. توافر الإسكان اللائق والأثاث المنزلي وخدمات الصيانة .
١٠. البيئة الطبيعية وجودة المناخ وسجل الكوارث الطبيعية .

وبموجب هذه المعايير، تم تصنيف مدن العالم الكبرى، كانت أفضل عشرة مدن في العالم من حيث جودة المعيشة لعام ٢٠١١، كالآتي:

مدينة فينا عاصمة النمسا في المرتبة الأولى، ومدينة زيوريخ السويسرية في المرتبة الثانية، ومدينة أوكلاند أكبر المدن النيوزلندية في المرتبة الثالثة، وميونيخ الألمانية في المرتبة الرابع، ودسلدورف الألمانية وفان كوفر الكندية في المرتبة الخامسة، وفرانكفورت الألمانية في المرتبة السابعة، وكوبنهاغن عاصمة الدنمرك وبرن السويسرية في المرتبة التاسعة.

أما أسوء خمسة مدن في العالم من حيث جودة المعيشة لعام ٢٠١١، كانت كالآتي:

الخرطوم عاصمة السودان في المرتبة (٢١٧) عالميا، ومدينة بورت أيوبرنس الهايتية في المرتبة (٢١٩)، ومدينة نجامينا عاصمة تشاد في المرتبة (٢١٩)، ومدينة بانغوي عاصمة جمهورية أفريقيا الوسطى في المرتبة (٢٢٠)، ومدينة بغداد عاصمة العراق في المرتبة (٢٢١)، وهي المرتبة الأخيرة في سلم تصنيف المدن.

وفي مجال الأمن والأمان فقد كان تصنيف أفضل عشرة مدن لعام ٢٠١١، فكانت كالآتي:

مدينة لوكسمبورغ في المرتبة الأولى، وبيرن السويسرية في المرتبة الثانية، وهلسنكي الفنلندية وزيوريخ السويسرية في المرتبة الثالثة، وفينا عاصمة النمسا في المرتبة الخامسة، وجنيف السويسرية وأستكهولم عاصمة السويد في المرتبة السادسة، وسنغافورة في المرتبة الثامنة، وولنغتون عاصمة نيوزلندا وأوكلاند النيوزلندية في المرتبة التاسعة .

وعلى صعيد البلدان العربية، فأن أفضل المدن من حيث جودة المعيشة، مدينة دبي عاصمة إمارة دبي حيث احتلت المرتبة (٧٥) عالميا، وأبو ظبي عاصمة دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة (٨٣)، ومدينة مسقط عاصمة سلطنة عمان في المرتبة (١٠٠).

أما أفضل المدن العربية من الناحية البيئية من حيث توافر المياه وصلاحيتها للشرب والتخلص من النفايات ونوعية أنظمة مياه الصرف الصحي ومدى تلوث الهواء والازدحام المروري، فقد احتلت مسقط المرتبة الأولى عربيا والمرتبة (٤٨) عالميا، تلتها دبي وأبو ظبي في المرتبة (٦٥)، والمنامة في المرتبة (٨٠)، والدوحة في المرتبة (٨٥)، والكويت في المرتبة (٨٨).

ويحدونا الأمل أن تتبؤ العواصم والمدن العربية المكانة الرفيعة التي تستحقها في سلم تصنيف المدن الكبرى في العالم بوصفها مراكز علمية وثقافية واقتصادية يقصدها الناس من جميع أرجاء العلم لتستعيد أمتنا المجيدة ألقها الحضاري والفكري.

النقابات المهنية ومنظمات الشباب

أدوات التغيير المطلوب

النقابات المهنية ومنظمات الشباب

أدوات التغيير المطلوب

لعبت منظمات الطلبة والشباب المتمثلة بإتحاد الطلبة العام والنقابات المهنية المتمثلة بنقابة المحامين وبعض النقابات العمالية لاسيما النقابات العاملة في قطاع شركات النفط الأجنبية أبان حقبة الحكم الملكى في العراق، دورا بارزا في الحياة السياسية العراقية، حيث كانت واجهات لأحزاب سياسية ممنوعة من ممارسة العمل السياسى، وهى في الأغلب أحزاب يسارية، أبرزها الحزب الشيوعى العراقى، كما اتخذت هذه الأحزاب من النقابات محطات أولية للكسب الحزبى لصفوفها، باستثناء نقابة المحامين التى كانت أكثرها مهنية، وقد قادتها شخصيات وطنية معروفة، أبرزهم المحامى حسين جميل سكرتير الحزب الوطنى الديمقراطى ذو الاتجاهات اللبرالية المعروفة، الذي كان يتزعمه السياسى الوطنى المعروف كامل الجادرجى، والمحامى فائق السامرائى العضو القيادي في حزب الاستقلال ذو الاتجاهات القومية العربية، الذي كان يتزعمه السياسى المعروف محمد مهدي كبة، الذي صار عضوا بمجلس السيادة الذي تشكل في أعقاب ثورة الرابع عشر من تموز بمثابة مجلس رئاسة الجمهورية. قادت هذه النقابات والمنظمات إضرابات ونظمت مظاهرات صاخبة زمن النظام الملكى، اتخذت طابعا مهنيا، إلاّ أن غايتها الأساسية كانت في الغالب سياسية، بتوجيه من الأحزاب السياسية المحظورة.

وبانبثاق ثورة الرابع عشر من تموز عام ١٩٥٨، ازدهرت الحركة النقابية ازدهارا حقيقيا حيث سمح لها العمل بحرية أكبر، فازدادت أعدادها بحيث أصبح لكل مهنة نقابة، لاسيما في قطاعات المهن الطبية والهندسية والتعليمية، فضلا عن نقابات العمال التى باتت منضوية في إتحاد عام، عرف باسم إتحاد العمال العام في الجمهورية العراقية، وأصبح للفلاحين جمعيات فلاحية منضوية في إتحاد الجمعيات الفلاحية، وقد انخرط في صفوف هذه النقابات والمنظمات بعد أن انتشرت في كل

قرية ومدينة آلاف الأعضاء، كما أصبح للمرأة منظمة تعنى بشؤونها والدفاع عن حقوقها، باسم رابطة الدفاع عن حقوق المرأة، رأستها الدكتورة نزيهة الدليمى العضو القيادي في الحزب الشيوعى العراقى، والتى تقلدت منصب وزير البلديات في حكومة الزعيم الراحل عبد الكريم قاسم، وهى بذلك كانت أول امرأة تتولى منصبا وزاريا في الوطن العربى، وتشكلت منظمات وجمعيات للأدباء والفنانين والصحفيين وغيرهم.

ونظرا لحجم التغيير الذي أحدثته ثورة الرابع عشر من تموز في المجتمع العراقى حينذاك، المتمثل بمنح التنظيمات السياسية والنقابية والثقافية حريات واسعة لممارسة العمل السياسى والثقافي والمشاركة في الحكومة، وهو أمر انفردت به بين النظم السياسية السائدة في المنطقة التى تفتقر إلى أبسط مفردات الحريات السياسية، وما رافق ذلك من تغييرات جوهرية في البنية الاقتصادية وفي علاقات العراق مع الدول المختلفة، ورغبة بعض الأحزاب بضم العراق إلى الإتحاد القائم يوم ذاك بين مصر وسورية، وممانعة قوى سياسية أخرى ذلك، نجم عن مجمل هذه الأوضاع صراعا سياسيا مدمرا جلب الويلات والمصائب على البلاد والعباد، حيث أزهقت أرواح الآلاف من أبنائه واستنزاف موارده وثرواته.

وفي مطلع عقد الستينيات ازداد الصراع المرير حدة بين تيارين سياسيين رئيسين، أحدهما تيار وطنى يساري يقوده الحزب الشيوعى العراقى الذي كان أقوى الأحزاب العراقية في تلك المرحلة، والقوى الوطنية اللبرالية المتحالفة معه، والآخر تيار قومى يقوده حزب البعث العربى الاشتراكى والقوى القومية والدينية وبقايا النظام الملكى المتحالفة معه في إطار ما يعرف بالتجمع القومى، ومساندة قوى عسكرية نافذة في الجيش العراقى وبدعم سافر من الحكومة المصرية في العهد الناصري، كانت نتيجته تقويض ما حققته ثورة الرابع عشر من تموز من مكاسب وطنية وديمقراطية، لاسيما بعد تجريد شركات النفط الأجنبية العاملة في العراق من

حقوق التنقيب عن المزيد من أبار النفط في الأراضى العراقية بقانون النفط الشهير رقم (٨٠)، ومطالبة الحكومة العراقية باسترجاع الكويت بعد أن أعلن الإنكليز عن نيتهم منح إمارة الكويت استقلالها، وتمرد الأكراد في شمال العراق برغم ما ضمنه لهم دستور العراق من اعتراف واضح بحقوقهم القومية أن العرب والأكراد شركاء في هذا الوطن، وممارسة العمل السياسى عبر الحزب الوطنى الديمقراطى الذي يتزعمه الملا مصطفى البرزانى وتنظيمات سياسية أخرى، وتولى شخصيات كردية مناصب حكومية رفيعة، إذ حل الدمار في البلاد والعباد، حيث تم تصفية الثورة ورموزها في واحدة من أبشع المجازر البشرية، فما أشبه عراق اليوم بعراق البارحة، ساحات الصراع لم تتغير كثيرا، احترق فيها الأخضر واليابس ما زال العراق يعانى من بعض آثاره بشكل أو بآخر حتى يومنا هذا، تحت مسميات مختلفة في الشكل وموحدة في المضمون، وأن تغيرت الوجوه والشعارات، وازدادت حدة الصراعات عنفا ودموية في أعقاب الاحتلال الأمريكى للعراق، كان ضحيتها كالعادة الفقراء والمساكين من أبناء هذا الشعب المنكوب .

كانت النقابات المهنية ومنظمات الشباب أحد ميادين هذا الصراع، إذ سعت الأحزاب المختلفة للهيمنة عليها وتوجيهها وفق توجهاتها السياسية، انحصر هذا الصراع في التيارين الأساسيين، تيار أحزاب القومية العربية ممثلا فيما كان يعرف بالجبهة القومية، وتيار الأحزاب اليسارية والليبرالية ممثلة بالقائمة المهنية الموحدة. استطاعت القائمة المهنية الموحدة الفوز بجميع انتخابات هيئات النقابات والجمعيات المهنية والمنظمات الشبابية إبان فترة حكم الزعيم الراحل عبد الكريم قاسم، باستثناء فرعى نقابة المعلمين في الرمادي وكركوك حيث ظلت عصية على الأحزاب اليسارية وحلفائها، ونقابة المحامين التى كانت من نصيب الجبهة القومية في السنة الأخيرة من حكم الزعيم عبد الكريم قاسم والسنوات القليلة اللاحقة، حيث ترأسها المحامي المعروف عبد الرزاق شبيب.

وبسقوط نظام الزعيم عبد الكريم قاسم، اختلف الحال كثيرا، إذ لم يعد هناك منافس للجبهة القومية بعد أن صفت الطغمة العسكرية التى استولت على الحكم عبر انقلاباتها العسكرية الدموية جميع الأحزاب الوطنية اليسارية واللبرالية، فأصبحت النقابات والجمعيات ومنظمات الشباب تحت هيمنة السلطات الحاكمة دون منازع .ولم يعد هناك دور وطنى يذكر لهذه النقابات والجمعيات والمنظمات سوى حشد أعضائها في المسيرات والمظاهرات لتأييد السلطة الحاكمة.

وبعد غزو العراق واحتلاله عام ٢٠٠٣ لم يعد هناك وجود حقيقى للتنظيمات النقابية المهنية منها والشبابية والثقافية على الحد السواء حتى تلك النقابات والمنظمات المصطنعة على مقاسات السلطات الحاكمة، برغم كثرة الحديث عن الديمقراطية ومنظمات المجتمع المدنى، حيث حلت بديلا عن البعض منها تشكيلات فئوية ضمن تنظيمات الأحزاب، تلك الأحزاب التى لا تمثل سوى فئات معينة من مكونات طائفية أو أثنية في أحسن الأحوال، مما يزيد الفرقة والبلبلة بين أبناء الشعب الواحد.

ولأن النقابات والجمعيات المهنية ومنظمات المرأة والشباب والطلبة وتجمعات المثقفين بطبيعتها، منظمات جامعة شاملة لمكونات المجتمع بمختلف طوائفه وفئاته وتوجهاته، لذا يمكن أن تكون بوتقة انصهار مناسبة جدا لتوحيد جميع هذه المكونات دون تهميش أحد، لبناء وطن معافى سليم ينعم أبنائه بخيراته في وطن آمن ومستقر من منطلق المواطنة الحقة وأن العراق وطن الجميع، ولا ينبغى أن يفسد اختلاف الرأي للود قضية، ذلك أن الديمقراطية فكر وثقافة راقية وشفافة، قبل أن تكون شعارات ويافطات وانتخابات للوصول إلى السلطة.

إن العراق المثخن بجراحه أحوج ما يكون اليوم إلى لم شمل أبنائه وتضميد جراحهم ونبذ الكراهية والأحقاد والكف عن نفخ وتأجيج الطائفية، والعمل على نشر ثقافة التسامح والتعايش في وطن آمن بعيدا عن كل أشكال الإرهاب والعنف، والكف

عن نبش أحقاد الماضى وتركها لذمة التاريخ الذي سيقول كلمة الحق فيها حتما، والتعاون لبناء نظام سياسى ديمقراطى يضمن لكل ذي حق حقه، والوقوف صفا واحدا بوجه المؤامرات الإقليمية والدولية، إذ بات الانقسام الحاد في صفوف الشعب يهدد أمن واستقرار العراق إلى الحد الذي أخذت فيه دولا صغيرة كانت حتى وقت قريب تحسب للعراق ألف حساب، تتجرأ على انتهاك مياهه الإقليمية وأراضيه وتنهب ثرواته دون أن يحرك أحدا ساكنا، وأصبح العراق الذي قيل إنه كان يهدد أمن العالم لا يقوى الآن على حماية نفسه من أصغر الصغار. فأي هوان أكثر من هذا الهوان.

لقد آن الأوان لطى صفحة الماضى بكل تفصيلاته لبدء عهد جديد من الحرية والديمقراطية التى ينبغى أن يكون فيها لكل فرد عراقى نصيب للتعبير عن معتقداته بدون خوف أو رقيب.

وأخيرا نقول يتوهم من يعتقد أن النظام الديمقراطى إنما يعنى، مجرد إجراء انتخابات نيابية تتنافس فيها كتل سياسية، بعضها مدعوم بالمال الأجنبى، وبعضها يتكأ على دول إقليمية أو دولية، وآخر يثير الغرائز والمخاوف للوصول إلى السلطة، وجميعها مدججة بالسلاح الظاهر والباطن تحت مسميات وذرائع شتى، فهل هذه بيئة سليمة يمكن أن تنمو وتزدهر فيها الديمقراطية ؟، وهل يستطيع المواطن أن يعبر عن رأيه بحرية وهو غير آمن على حياته؟. إن ذلك إجحاف بحق المفاهيم الديمقراطية، فالانتخابات لا تمثل بالضرورة الحياة الديمقراطية، وإن كانت مظهرا من مظاهر النظام الديمقراطي.

تنظم الكثير من النظم الاستبدادية انتخابات نيابية لا تختلف من حيث الشكل عن أية انتخابات نيابية في أرقى البلدان ديمقراطية، تتنافس فيها أحزاب مختلفة عبر صناديق انتخابية وتحت إشراف لجان ومراقبين إقليميين ودوليين ودون ممارسة عمليات تزوير، لكونها محسومة النتائج سلفا، ذلك أن الناخبين يساقون إلى

هذه الانتخابات سوقا بدافع الخوف الذي تزرعه أجهزة الأمن والمخابرات التى تلقى بظلالها على كاهل المواطن التى تكاد تفقده حتى ذكر اسمه، ناهيك عن ممارسة ابسط حقوقه في الممارسة الانتخابية، والأمثلة على ذلك كثيرة في عالمنا العربي وسواه يعرفها القاصي والداني .

ولا يختلف الحال الآن كثيرا في العراق الديمقراطى الجديد على الرغم من اختلاف اللاعبين واختلاف قواعد اللعب، إذ ما زال التلاعب بغرائز الناس دينيا أو عرقيا، سيد الموقف، ولا يجرؤ الكثيرون على التعبير عن آرائهم بحرية كاملة دون خوف أو وجل من التصفيات الجسدية أو في أحسن الأحوال حرمانهم من أبسط حقوقهم، وكما كانت نتائج الانتخابات في النظم السابقة محسومة لصالح الفئات الحاكمة المتسلطة على رقاب الناس، فهى كذلك الآن محسومة لصالح الفئات المتنفذة التى ينخر الكثير منها الفساد والجهل والتخلف، بحسب مناطق وجودها الطائفي أو العرقي إلى حد كبير.

وهذا يدعونا إلى التفكير الجاد للخروج من هذه الشرنقة الانتخابية بالدعوة المخلصة على إنشاء أحزاب سياسية على أساس الوطن والمواطنة أولا وأخيرا بصرف النظر عن تفصيلات الرؤى السياسية.وكخطوة أولى على هذه الطريق نرى ضرورة البدء بإعادة نشاط النقابات والجمعيات المهنية والتجمعات الثقافية ومنظمات الطلبة والشباب والمرأة التى يتآخى فيها جميع العراقيون من جميع الأعراق والطوائف، وتهيئة الأجواء المناسبة لتشكيلها بصورة ديمقراطية بعيدا عن أية محاصة فئوية، وذلك كمقدمة أساسية لإرساء الديمقراطية وبناء حياة سياسية سليمة بعيدا عن أساليب المحاصة العرقية أو الطائفية السياسية المقيتة التى أدت وتؤدي إلى المزيد من الفرقة والبغضاء والتناحر، وتهدد أمن واستقرار العراق، وتعيق حركة رقيه وتقدمه. ويحدونا الأمل أن تتضافر الجهود الخيرة لبناء عراق ديمقراطي حر ومزدهر.

تأملات في الديمقراطية

تأملات في الديمقراطية

منذ كنا صغارا يافعين، كان يردد معلمونا في الدراسة الابتدائية في درس يعرف بالتربية الوطنية أن الديمقراطية هي : حكم الشعب بالشعب للشعب، أي بمعنى أن يحكم الشعب نفسه بنفسه لمصلحته. وعندما وعينا أكثر رأينا أن الحكام ممن بأيديهم زمام السلطة يمارسون لعبة الديمقراطية بطريقتهم الخاصة التي قيل لنا إنها ديمقراطية موجهة تراعي خصوصية البلد وتراثه الحضاري وثوابته الوطنية، ذلك أن لكل بلد وضعه الخاص، ولا يصح نقل الديمقراطية بمفهومها الغربي الليبرالي إلى مجتمعنا العربي الإسلامي تجنبا للتناقضات الحادة بين الحضارات الغربية القائمة على الحرية المطلقة وتعدد الآراء والأفكار، والحضارة العربية الإسلامية التي يدعون أنها قائمة على الولاء المطلق للسلطة الحاكمة من منطلق مفهوم إداراتهم للدولة بوصفها الفضاء الأوسع لمفهوم سلطة القبيلة والعشيرة والأسرة المتوارث عبر السنين.

ولتجميل هذه الصورة في الحقب اللاحقة التي تميزت بكثرة الانقلابات العسكرية التي سميت حينها بالثورات الشعبية، راح بعض الحكام يطلق على بلدانهم تسمية الجمهوريات الديمقراطية الشعبية لينأوا ببلدانهم عن النظم الديمقراطية اللبرالية، وكانت هذه البلدان أبعد ما تكون عن أبسط أشكال الديمقراطية، بل أن بعضها كان يمارس أبشع أنواع القهر والتسلط وسلب أبسط حقوق البشر، متخذين حينذاك من الأنظمة الشيوعية الشمولية المستبدة في شرق أوروبا وغيرها نماذج يقتدون بها.

يلاحظ في بلدان الديمقراطيات الشعبية امتلاكها منظومات مخابرات وأجهزة أمنية عاتية لحماية أنظمتها من خصومها السياسيين لمنع أي تفكير بأي تداول سلمي للسلطة، بل كان جلّ اهتمامها تأمين انتقال السلطة من الآباء إلى الأبناء أو الأقرباء بيسر وسلاسة، بعد عمر طويل قد يمتد في بعض الحالات إلى حد عجزهم التام، والأمثلة على ذلك كثيرة لا حاجة لذكرها هنا .

وفي مطلع القرن الحادي والعشرين حيث بات العالم بأسره يتطلع نحو فجر جديد وفضاء أوسع من الحريات في أعقاب انهيار النظم الشيوعية الشمولية وبروز قوى دولية جديدة في آسيا وأماكن أخرى في العالم، والدعوة لإقامة نظام دولي جديد قائم على العدل والمساواة بين الأمم والشعوب، وصيانة حرمة وحقوق البشر وحقهم في حياة حرة كريمة آمنة، بعيدا عن الحقد والكراهية والتعصب والمغالاة، في إطار نظم سياسية ديمقراطية قائمة على التداول السلمي الحقيقي للسلطة.وفي ظل هكذا أجواء مارست الإدارات الأمريكية المتعاقبة ضغوطا شديدة على الكثير من حكومات الدول النامية، بانتهاج سياسات أكثر انفتاحا واعتدالا تجاه شعوبها، و منحها حريات سياسية أوسع، ومطالبتها بإصلاح نظمها السياسية بما يضمن العيش الكريم لشعوبها.

استجاب الكثير من هذه الحكومات بقناعة أو بدونها إلى بعض هذه المطالب باتخاذ إجراءات ديمقراطية شكلية لا تمس جوهر أو طبيعة نظمها السياسية، منها إجراء انتخابات لمجالس نيابية وفسح المجال لتشكيل أحزاب سياسية، وتخفيف بعض قيود الرقابة على الصحف ووسائل الإعلام الأخرى، وتعيين النساء في وظائف حكومية عليا وما شابه ذلك .

وفي أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ وما تعرضت له الولايات المتحدة الأمريكية من اعتداءات إرهابية لم يسبق لها مثيل، اعتمدت

الإدارات الأمريكية منهجا جديدا بالسعي لتغيير النظم السياسية التي لا تروق لها في بعض البلدان بدعوى محاربة الإرهاب ونشر الديمقراطية، وكانت أفغانستان والعراق وإيران وكوريا الشمالية في مقدمة تلك البلدان، التي سميت حينذاك بالدول المارقة، فكان أولا قرار الحرب المدمرة الشاملة في أفغانستان التي مازالت تدور رحاها دون هوادة حتى يومنا هذا، وبعدها غزو العراق في العام ٢٠٠٣ الذي أستهدف اقتلاع الدولة العراقية من جذورها والعودة بها إلى عصر ما بعد الصناعة كما أفاد بذلك مرارا بعض القادة الأمريكان بمناسبة أو بدونها، حيث دمرت كل معالم الحياة العصرية ومقوماتها الثقافية والحضارية العراقية الأصيلة، وما زالت فصوله مستمرة حتى يومنا هذا، والمواجهة مستمرة مع إيران وكوريا الشمالية بصورة أو بأخرى، بسبب أنشطتها النووية التي قيل إنها تهدد أمن العالم . وكثفت الولايات المتحدة جهودها في مسعى نشر الديمقراطية في الدول النامية بعامة والدول العربية والإسلامية بخاصة، اعتقادا منها أن ذلك سيحد من الأنشطة الإرهابية المعادية للمصالح الأمريكية، بتجفيف منابع الإرهاب التي تنمو وتزدهر عادة في البيئات التي تنعدم فيها الديمقراطية، بحسب الرواية الأمريكية .

فهل حقا استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية بناء نظم ديمقراطية في أي من هذه البلدان، والتي تمتلك أرثا ثقيلا من النظم الاستبدادية الشمولية التي لا تقيم وزنا للحريات سنين طويلة، وبعضها يرتبط بعلاقات اقتصادية وثيقة بالولايات المتحدة الأمريكية يصعب عليها التضحية بها مهما كانت الأسباب، كما أنها لم تقم بأي جهد حقيقي لفهم طبيعة النظم السياسية السائدة في تلك البلدان، ولم تهيئ الظروف الموضوعية للتغيير، وتساعد شعوبها لفهم طبيعة النظم الديمقراطية وآلياتها في التطبيق، والأهم من كل ذلك قناعة الشعوب بجدوى التغير على الطريقة الأمريكية، وانعكاساته على تحسين ظروفهم المعيشية وصون كرامتهم الإنسانية وضمان مستقبلهم في ظل حياة آمنة كريمة في بلدان آمنة مستقرة .

وهل يعقل أن يمارس الديمقراطية سياسيون لا يؤمنون بالديمقراطية ولم يتعرفوا عليها يوما ما في حياتهم إلاّ بالقدر الذي يخدم مصالحهم وبقائهم الأبدي في السلطة،، فترى البعض منهم يتنقل من هذا الحزب إلى ذاك الحزب بلمحة بصر حيثما اقتضت مصالحه ذلك دون حياء متناسين مصالح البلاد والعباد. تشير الوقائع والأحداث جميعها إلى تزايد أعمال العنف وانعدام الأمن وتفشي الفساد بشكل غير مسبوق على الإطلاق في تلك البلدان برغم كل محاولات التجميل الديمقراطي التي تحاول أن تضفيها الولايات المتحدة الأمريكية على تلك النظم .

ويثار السؤال هنا هل يستطيع بلد ما فرض الديمقراطية على بلد آخر، وربما يقول البعض أن ذلك ممكنا في ظروف معينة كما هو عليه الحال بتحول ألمانيا من النظام النازي إلى النظام الديمقراطي عند احتلالها من قبل الحلفاء في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وكذا الحال بالنسبة لليابان في أعقاب احتلالها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية بعد تعرضها للضربة النووية، وربما في بلدان أخرى، وهو ما تسعى لتحقيقه الولايات المتحدة الأمريكية الآن في دول أخرى أبرزها العراق وأفغانستان. وإذا كان ذلك قد صح في بلدان معينة لأسباب خاصة بكل منها، فأن ذلك لا يعني بالضرورة أن يصح في بلدان أخرى، إذ أن لكل بلد ظروفه الذاتية والموضوعية الخاصة به، ذلك أن بناء نظام ديمقراطي في أي بلد من البلدان إنما يتطلب في المقام الأول وجود مجتمع مدني متطور ومتسامح مع ذاته ومحيطه ويتقبل الرأي والرأي الآخر، ولا تدعي فئات بعينها امتلاكها للرأي الصائب لوحدها واحتكارها للحقيقة بمفردها على الدوام، أي باختصار أن تسود ثقافة ديمقراطية بين قطاعات وفئات الشعب المختلفة. كما أنه يصعب تصور بناء نظام ديمقراطي في مجتمعات يفتك بها الجوع والمرض والحرمان، وتتفشي الأمية بين صفوف أعداد كبيرة من أبنائها، ذلك أنه أمر طبيعي أن يسعى الإنسان أولا وقبل كل شيء لسد حاجاته الأساسية من مأكل وملبس، وتأمين فرص عمل مناسبة

ورعاية صحية وتعليم، ليتمكن بعدها من ممارسة دوره في بناء مجتمعه والإسهام بتنميته، وصون كرامته الإنسانية والعيش في أمن وأمان، والتمتع بحريته في ظل نظام ديمقراطي يمكن أن يسهم ببنائه والحفاظ عليه .

ويحدونا الأمل والكثير من بلداننا العربية تواجه اليوم تحديات مصيرية كبيرة، وتواجه مخاضا عسيرا، أن تحث الخطى لبناء نظم ديمقراطية حقيقية، تحفظ لشعوبها حريتها وكرامتها، وتصون وحدة بلدانها واستقلالها، وتضعها على طريق التطور الصحيحة لتحقيق تقدمها ورفاهيتها، وتجنبها الهزات الاجتماعية العنيفة بعيدا عن مداخلات القوى الأجنبية .

ديمقراطية بازغة أم فوضى خلاقة ؟

ديمقراطية بازغة أم فوضى خلاقة ؟

إذا كان القرن العشرين المنصرم قرن التحولات السياسية الكبرى لبلدان العالم الثالث في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، المتمثلة بتحرير هذه البلدان من نير الاستعمار، بالحصول على استقلالها السياسي الذي لم يصاحبه مع الأسف الشديد قدر كاف من الاستقلال الاقتصادي والثقافي، إذ استمر معظم هذه البلدان بالارتباط الشديد وربما التبعية الكاملة لمنظومة اقتصاد الدول الاستعمارية السابقة، ناهيك عن التبعية الثقافية لتلك البلدان وارثها الثقافي والحضاري، حيث أصبحت هذه البلدان، لا هي دول مستندة بالأساس إلى أروثها الحضاري والثقافي من جهة، ومستفيدة من معطيات الثقافة الغربية الحديثة من جهة أخرى، ولا هي دول حديثة مستندة تماما إلى المنطلقات الحضارية والثقافية المعاصرة.فماذا كانت النتيجة ؟ ولادة دول متأرجحة بين تلابيب الماضي وإرهاصات الحضارة الغربية، الأمر الذي أوقع الكثير من هذه الدول ونخبها السياسية في الكثير من الحيرة والإرباك والتخبط وضياع هويتها الوطنية، وانتشار المرض والجوع والجهل بين قطاعات واسعة من شعوبها في وقت تنعم فيه أقلية من الناس بثرواتها دون وجه حق.

وقد أدى ذلك إلى صراع لا بل صراعات مريرة امتدت سنين طويلة احترق فيها الأخضر واليابس، بين قوى سلفية ترى أن خلاص بلدانها من كل أشكال الاستعمار والاستعباد والتخلف، إنما يكمن بالعودة إلى الجذور وماضي الأمة التليد من قيم ومفاهيم، بينما تري قوى أخرى توصف نفسها بقوى الحداثة والتنوير، أن الحل يكمن بالطلاق التام من كل قيم الماضي وتبعاته، والسير في ركب الحضارة الغربية بكل ما فيها.ويرى فريق ثالث أن الحل يكمن في الوسطية والمزاوجة بين موروث الأمة الحضاري وقيم الحداثة الغربية في سياق تاريخي متدرج يؤخذ في

الاعتبار تطور الوعي الثقافي لشعوبها، وانتهاج سياسات اقتصادية سليمة لتنمية بلدانها وتوزيع عادل للثروات للإفلات من كل أشكال الفقر والجهل والتخلف .

هناك نماذج كثيرة لجميع هذه الحالات التي حققت نجاحات متفاوتة، وأخرى حققت إخفاقات كبيرة ما زالت تعاني منها حتى يومنا هذا، لعل النموذجين الصيني والهندي الأبرز بين الدول التي حققت إنجازات باهرة مشهود بها، حيث استطاعت هاتان الدولتان بناء دولتين عصريتين متطورتين علميا وثقافيا واقتصاديا، والانتقال في مدة معقولة إلى مصاف الدول المتقدمة التي يحسب لها في المحافل الدولية ألف حساب، وذلك بفضل الأخذ بمبدأ الوسطية بالمزاوجة الناجحة بين أروثها الحضاري وماضيها التليد ومعطيات الحضارة الغربية، بينما لا تزال دول كثيرة في آسيا وأفريقيا تعاني من الحرمان والفقر والجهل والتخلف، ربما بصورة أشد أحيانا مما كان عليه الحال في الحقب الاستعمارية، كما ازدادت الفجوة الحضارية أكثر فأكثر بينها وبين الدول التي تخلصت من نير استعمارها، الأمر الذي تسبب في هزات سياسية عنيفة في الكثير من الأحيان، وذلك بسبب تخبط وارتباك سياساتها وفساد أنظمتها السياسية .

وبسبب عجز هذه الأنظمة، برزت في منتصف القرن العشرين وما بعده ظاهرة كثرة الانقلابات العسكرية في الكثير من بلدان العالم الثالث بدواعي الإصلاح ومحاربة الفساد، وتحقيق التطور لبلدانها والعدالة لشعوبها بتأمين حياة حرة كريمة، فماذا كانت النتيجة؟ قيام نظم استبدادية ألعن من نظم المستعمرين الأجانب وأكثر قسوة، إذ كان جلّ اهتمامها الحكم والتسلط على رقاب العباد ونهب الثروات، ازداد الناس فقرا وعم الخراب والدمار أرجاء البلاد وراح الناس يتأسفون على تاريخ مضى برغم ما فيه من سوء وهدر للكرامة الوطنية .

وفي مطلع القرن الحادي والعشرين تنفست البشرية الصعداء في أرجاء المعمورة، في ضوء ما عرف بالنظام الدولي الجديد، ممنين النفس ببزوغ فجر جديد يبشر بالحريات وصون الكرامة الإنسانية في أجواء من الحرية والعدل والمساواة، وتفجير الطاقات لبناء الأوطان وتكافؤ الفرص وتأمين العمل لطالبيه، ونشر الديمقراطية ومؤازرة منظمات المجتمع المدني، ومحاربة الفساد، والتوزيع العادل للثروات وإنصاف الفقراء، وتوفير العمل والتعليم والرعاية الصحية لعموم الناس. و كثر الحديث عن نشر ثقافة التسامح بين أتباع العقائد والأديان المختلفة، بين مكونات الشعب الواحد واحترام حقوق الأقليات من هذه المكونات من جهة، وبيت أتباع هذه الديانات في الدول المختلفة من جهة أخرى من منطلق التعايش السلمي بين الأمم والشعوب . كما كثر الحديث عن حقوق المرأة التي تشكل أكثر من نصف المجتمع وإنهاء معاناتها عصورا طويلة من الغبن والتهميش.

استبشر الناس خيرا في كل مكان، إلاّ أن هذه الآمال سرعان ما تلاشت بعد أن أفرغها الساسة الغربيون بعامة والأمريكيون بخاصة من محتواها الإنساني، إذ أن الكثير منهم راح يتحدثون عن فوضى خلاقة بدلا من ديمقراطية بناءة، قيل أنها صيغة من صيغ الديمقراطية المناسبة لدول العالم الثالث (لاسيما الدول العربية والإسلامية) التي ابتدعتها الإدارة الأمريكية في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر الشهيرة، لتخليص هذه الدول من نظم حكم مستبدة، وتأسيس نظم حكم يتم تداول السلطة فيها عبر صناديق الانتخاب، إلاّ أن أحدا لم يبذل جهدا حقيقيا لتهيئة الظروف الذاتية والموضوعية لتأمين أمن واستقرار هذه البلدان، ووضعها على طريق التنمية الصحيحة، والخلاص من آفات الفقر والجهل والمرض، ذلك أن الديمقراطية جوهر ومضمون إنساني أولا وقبل كل شيء، لتأمين حياة حرة كريمة لجميع بني البشر. وفي جميع الأحوال لابد من تثقيف الناخب بمفاهيم الديمقراطية

بحدها الأدنى، واجتثاث الفساد لضمان نزاهة هذه الانتخابات، كي يمارس العملية الانتخابية بوعي وإدراك .

فماذا كانت النتيجة؟ فوضى عارمة احترق فيها الأخضر واليابس، وصراع مرير بين قوى سياسية إلى حد الاحتراب، إذ بات لكل منها ميلشياته المسلحة الظاهر منها والباطن، لفرض إرادته السياسية بصورة أو بأخرى على خصومه شاءوا ذلك أم أبوا. فكانت حصيلة هذه الفوضى الخلاقة دمار هائل للبنى التحتية لتلك البلدان وتوقف يكاد يكون شبه تام لدوران عجلة التنمية، وانتشار الفقر في كل مكان حيث انعدمت فرص العمل تقريبا لاسيما لفئات الشباب من خريجي الكليات والجامعات، وتفشت الأمية بين فئات واسعة من الأطفال ممن هم في سن المدرسة حيث اضطرتهم ظروفهم المعيشية للعمل من أجل كسب لقمة عيشهم، وتردت الحالة الصحية للناس بسبب فقدان الرعاية الصحية بأبسط صورها، وانتشرت ظاهرة تعاطي المخدرات بين فئات واسعة من الشباب دون رادع، ودب الفساد المالي والإداري وتعاطي الرشوة في مفاصل الدولة المختلفة . والأهم من ذلك كله فقدان الأمن والأمان حيث تسيّد الإرهاب في كل مكان، وأصبح مستقبل هذه البلدان على كف عفريت كما يقال بعد أن كانت تنعم بقدر من الأمن والآمان. ولا شك أن هناك أسباب كثيرة وراء ما آلت إليه أحوال هذه البلدان، لعل أبرزها تدخل الدول الأخرى لاسيما الدول الكبرى التي نصبت من نفسها قاضيا للحكم على تصرف الدول الأخرى بحسب مصالحها، وشرطيا في الوقت نفسه لتنفيذ أحكامها القضائية، مع أنها لا تحضا بأي قدر من الشرعية الأخلاقية أو القانونية .

وفي ضوء ما تشهده المنطقة حاليا من هزات سياسية عنيفة في أكثر من بلد، من حقنا أن نتساءل هل نحن الآن على أعتاب عصر جديد يمر بمخاض عسير، يبشر

ببزوغ نظام ديمقراطي، وبناء مجتمعات مدنية آمنة ومستقرة تحفظ للإنسان حقوقه وكرامته وتؤمن له العيش الكريم في ظل استقرار سياسي يتم فيه التداول السلمي للسلطة وينهي الاستبداد وما سمي بالفوضى الخلاقة إلى الأبد، أم دوامة أخرى من دوامات الفوضى الخلاقة بصورة مختلفة عما شهدته المنطقة في الحقبة السابقة، أن غدا لناظره قريب إن شاء الله .

ويحدونا الأمل أن لا تتحول هذه الديمقراطية الوليدة البازغة الآن في بعض البلدان العربية بفضل جهود وتضحيات شبابها إلى فوضى خلاقة كما يروج لهذا المفهوم الكثير من دهاقنة السياسة الغربيين وفي مقدمتهم بعض الساسة الأمريكيين مثلما فعلوا ذلك في بلدان عربية وإسلامية، كانت نتيجتها الدمار والخراب في كل مكان، والعودة بها إلى عصر ما قبل الصناعة وربما عصر ما قبل الحضارة.

لا ديمقراطية بدون ديمقراطيين

لا ديمقراطية بدون ديمقراطيين

تنفرد معظم النظم السياسية في الدول العربية بين جميع نظم العالم السياسية، بكونها نظم الفرد القائد الذي يستمد شرعيته، أما من انقلاب عسكري أو مؤامرة مدبرة في الخفاء للاستيلاء على السلطة، يعينه في الغالب حزب سياسي يخضع لسلطان الحاكم وينفذ أوامره دون مناقشة، بعد أن يكون قد استكمل بناء منظومات أمن ومخابرات عتيدة لتصفية خصومه ومعارضيه في الداخل والخارج بذرائع شتى وتهم جاهزة ملفقة وربما بشهود زور وبهتان دون أن يرف له جفن على الإطلاق، وتكميم أفواه الناس، وتوزيع العطايا السخية على الأتباع والمريدين وجوقة الطبالين في إطار سياسة إفساد الذمم وشراء الضمائر، تحت يافطة المكارم من أموال الشعب التي بات يتصرف بها على هواه دون رقيب وكأنها أمواله الخاصة .

وبمرور الوقت وبعد أن تتم تصفية الخصوم ويصبح الشعب طوع بنانه خاضعا مستكينا كما يتوهم الحاكم، يبدأ بتأسيس نظام حكم العائلة وتوزيع المناصب الأساسية على الأبناء والأقارب بصرف النظر عن قدراتهم ومؤهلاتهم وبعضهم صبية يافعين أحيانا، وعلى شلة من الوصوليين والانتهازيين ممن يجيدون مهنة التملق والنفاق لإرضاء الحاكم، وتمتد يده القوية للبطش بكل من يجرؤ على نقد النظام، والسعي لاحقا لتوريث الحكم إلى الأبناء بعد عمر طويل لتنعم شعوبهم ببركات حكمهم العتيد .

ومنذ نشأة الدول العربية الحديثة لم تشهد هذه الدول قدرا معقولا من الحريات السياسية وممارسة أي شكل حقيقي من أشكال الديمقراطية الحقة، وأن شهد بعضها في بدايات تشكيلها بعض الممارسات الديمقراطية بمفهومها اللبرالي لفترات قصيرة في مصر وسورية والمغرب والعراق، ولكن سرعان ما أعقبتها نظم سياسية مستبدة .

وفي أعقاب انهيار الإتحاد السوفيتي ومنظومة دول أوروبا الشرقية وتحررها من النظام الشيوعي الشمولي في مطلع عقد التسعينات من القرن المنصرم، كثر الحديث عن بزوغ عصر جديد ونظام دولي جديد يبشر بالحريات والمساواة والعدل لجميع بني البشر، وإقامة نظم ديمقراطية لاسيما بعد نجاح دول الإتحاد السوفيتي السابقة وتوابعه، بتحقيق قدر معقول من الديمقراطية بدرجة أو بأخرى وبصورة سلمية في معظم هذه الدول. توجهت الأنظار إلى الدول العربية ودول منطقة الشرق الأوسط والتي هي جميعها دولا إسلامية، وبخاصة بعد أحداث الحادي عشر من أيلول في الولايات المتحدة الأمريكية، والاعتقاد السائد لدى الكثير من الأوساط السياسية الأمريكية والأوروبية أن أحد أهم أسباب الإرهاب الدولي هو غياب الديمقراطية وشيوع الاستبداد في تلك الدول .

جرت محاولات أمريكية وأوروبية للتأثير على هذه الدول وحثها على إجراء إصلاحات على نظمها السياسية بمنح مواطنيها قدرا من الحرية وممارسة بعض أشكال الديمقراطية، بالترغيب تارة وبالترهيب تارة أخرى. ولعل غزو العراق واحتلاله في العام ٢٠٠٣ بدعاوى زائفة، أبرز هذه المحاولات التي قيل أنها تؤسس لنظام ديمقراطي في العراق، ليتحول فيما بعد إلى ما أطلقوا عليه الفوضى الخلاقة التي ما زالت فصولها مستمرة حتى اليوم، احترق فيها الأخضر واليابس.

وإزاء كل ما يحدث الآن في أكثر من بلد عربي من هزات سياسية عنيفة أطاحت برؤوس حكام عتاة مستبدين ظن الكثيرون أنها عصية على التغيير، يتبادر إلى الذهن سؤال منطقي ووجيه هل بإمكان هذه الشعوب بعد كل هذا! القهر والمعاناة عبر سنين طويلة، إقامة نظم ديمقراطية حقيقية ينعم فيها الناس بالأمن والآمان والتمتع بحياة كريمة، لاسيما إنها تفتقر إلى المؤسسات الديمقراطية، وتنعدم بين أفرادها أبسط مفاهيم الثقافة الديمقراطية وأسلوب التعامل الديمقراطي من

منطلق احترام الرأي والرأي الآخر من منطلق أن اختلاف الرأي لا يفسد للود قضية، والأهم من كل ذلك إنها تعاني من العوز والفقر والجهل والحرمان، وتتفشى الأمية بين قطاعات واسعة منها، وأن أوساط مهمة منها ضحية لثقافة التطرف الديني والمذهبي إلى حد تكفير الآخر وقتله أحيانا، ذلك أن النظام الديمقراطي كأي نظام آخر يتطلب مستلزمات وتهيئة أرضية صلبة للبناء، وتوافق وطني على ثوابت وطنية معنية لا يجوز المساس بها، وقبول تام بما تفرزه العملية الديمقراطية عبر صناديق الانتخابات من نتائج أيا كانت هذه النتائج، وتحصين البلد من مداخلات القوى الخارجية، وضمان حمايتها من التلاعب، وهذه جميعها ليست بالأمور الهينة.

وفي ضوء ما تقدم نرى أن الانتقال السلمي التدريجي إلى النظام الديمقراطي ربما هو الأنسب في المرحلة الراهنة وذلك عبر سلسلة من الإجراءات، منها :

١. إشاعة مفاهيم الحرية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان كجزء من التربية المدرسية صعودا إلى المرحلة الجامعية
٢. نشر ثقافة التسامح و نبذ كل أشكال العنف والحقد والضغينة والكراهية بين فئات المجتمع المختلفة.
٣. إشاعة روح المواطنة والانتماء الوطني بعيدا عن كل أشكال العنصرية والطائفية والمناطقية .
٤. نبذ المفاهيم العشائرية البالية والسعي لبناء منظمات المجتمع المدني.
٥. إشاعة العمل النقابي الديمقراطي الحر .
٦. تشكيل الجمعيات العلمية والمهنية المختلفة.
٧. الفصل التام بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية .
٨. ضمان حرمة القانون واستقلال القضاء.

٩. اعتماد نظام الحكم الدستوري النيابي الراشد، وأن يكون مجلس النواب مصدر التشريع الوحيد.
١٠. المواطنون سواسية أمام القانون ولا فضل لأحد إلاّ بالتقوى، وأكرمكم عند الله أتقاكم .
١١. العمل والتعليم والصحة حقوق مصانة يكفلها الدستور.
١٢. الشفافية والنزاهة ومحاسبة المفسدين.
١٣. تشكيل الأحزاب والتجمعات السياسية وتنظيم عملها بقانون .
١٤. ضمان حق التظاهر السلمي.
١٥. تحديد مدة تولي منصب رئيس الدولة وعدم السماح لتجديده لأكثر من مرة واحدة مهما كانت الأسباب .

يتطلب بناء النظام الديمقراطي في أي بلد من البلدان وجود ديمقراطيين حقيقيين يؤمنون بالنظام الديمقراطي فكرا وممارسة ويسعون لتطبيقه في جميع مجالات الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها، والسعي لترسيخ جذوره بين فئات المجتمع المختلفة بالحكمة والموعظة الحسنة، وأن ترتبط مفاهيم الديمقراطية بمفاهيم العدالة الاجتماعية وتحسين مستويات معيشة الناس . وينبغي أن لا يتوقع أحد أن بالإمكان بناء النظام الديمقراطي بين ليلة وضحاها، إنما يتطور النظام عبر الممارسات السليمة وتراكم الخبرات والاستفادة من تجارب الشعوب الأخرى .

وفي جميع الأحوال لابد من أخذ إجراءات الحيطة والحذر من محاولات القوى الظلامية التي تسعى لإفساد جوهر الديمقراطية وحرفها عن نهجها السليم بذرائع شتى، تارة كونها بضاعة غربية مستوردة بعيدة عن أعرافنا وتقاليدنا، وتارة أخرى أنها مدمرة لنسيج أمتنا الاجتماعي، وكذلك محاولات قوى الردة التي تحلم باستعادة فردوسها المفقود، وذلك عبر افتعال الأزمات وإثارة الغرائز والعنعنات

بأشكال شتى بهدف وأد التجربة الديمقراطية الوليدة، ناهيك عن محاولات قوى الإرهاب التي لا تؤمن أساسا بالديمقراطية ولكنها ستستفيد من فضاء الحرية لتنفيذ مأربها في الداخل والخارج مما يحمل بناة الديمقراطية مسؤوليات مضافة إزاء هذه التحديات الجسام .وبذلك نكون قد جنبنا بلداننا العربية الفوضى وتعطيل مسيرة التنمية وإراقة الدماء الزكية، والتأسيس الصحيح لنظم ديمقراطية بحسب درجة تطور كل بلد ووعي شعبه الثقافي والحضاري، بعيدا عن أسلوب الصدمات والهزات السياسية العنيفة، وما قد يترتب عليها من مآسي وكوارث إنسانية .

نظرة في حراك الشباب السياسي

نظرة في حراك الشباب السياسي

يبدو أن رياح التجديد والتغيير قد هبت في بعض البلدان العربية بعد أن ساد اعتقاد راسخ لدى حكامها بأن نظمهم السياسية التي بنوها سنين طويلة وأحاطوها بمنظومات أمنية ومخابراتية عاتية، لهي عصية على التغيير وستبقى أبد الآبدين، لاسيما أنهم قد أفسدوا بعض الذمم، وجندوا أقلام بعض المثقفين ممن امتهنوا مهنة مدح الحكام بمناسبة أو بدونها، كما أقاموا شبكة علاقات مصالح واسعة مع الكثير من الدول وفي مقدمتها الدول الكبرى، معتقدين أن ذلك سيوفر لهم غطاء يستر عيوب أنظمتهم الاستبدادية، دون أن يستوعبوا دروس التاريخ التي تشير جميعها إلى أن الدول الكبرى لا تقيم وزنا لحاكم كائنا من يكون على حساب مصالح دولها، وأن دعاواهم الباطلة بنهجهم الديمقراطي الزائف ونشر العدالة لم تنطل على أحد، ذلك أن حبل الكذب قصير مهما طال الزمن، فالحقائق الساطعة كالشمس لا يغطيها غربال، ومتناسين أن إرادة الله سبحانه وتعالى فوق كل إرادة،، و أن بقاء الحال من المحال .

لا تستثنى سنة الحياة القائمة دوما على التجديد والتطور أحدا، فالمياه الراكدة تزكم رائحتها الأنوف إذا لم يتم تحريكها وتجديدها، وكذا حال الأنظمة السياسية الراكدة، فإنها لا تقوى على الحياة ما لم يتم تجديدها وتطويرها باستمرار بما ينفع الناس.

وكم بدت لنا هذه الأنظمة جبارة في مظهرها وجبروتها عبر جلاوزتها وآلتها الإعلامية الضخمة، إلاّ أن الأحداث الأخيرة في تونس ومصر وليبيا واليمن والبحرين وبلدان عربية أخرى أثبتت أنها في حقيقتها أنظمة خاوية ومتداعية، تبحث عن من ينقذها من محنتها ما أن عصفت بها الرياح العاتية، إذ تخلى عنها أقرب الحلفاء والأنصار المستفيدين منها.

فلا عجب أن نرى تهاويها المهين حيث أصبحت هباءا منثورا بأقل من لمح البصر، وكأنها كانت تنتظر من سيطلق عليها رصاصة الرحمة، عندما انتفضت عليها ثلة من الشباب المؤمن بعدالة قضيته وحقه الإنساني في العيش الكريم، فأزاحت عن كاهل شعوبها كل أشكال المذلة والمسكنة والخنوع، بعد أن تخطت جموعها الهادرة بصوت الحق، حاجز الخوف بشجاعة فائقة قلّ مثيلها، بقلوب عامرة بالإيمان وحتمية النصر، مفاجئة حكام بلدانها وأجهزتها القمعية الذين ظنوا أنهم في مأمن من شعوبهم التي باتت تغط في سبات عميق، وأن لا قدرة لها على فعل أي شيء تجاههم بعد أن أعياها ثالوث الفقر والجهل والمرض، وأصبحوا طوع بنانهم، وأن هؤلاء الشباب ما هم إلاّ حفنة عيال صائعين، ستتعامل معهم ألأجهزة الأمنية بطريقتها المعتادة كل مرة لإسكات صوتهم، وإذا بهم يفاجئون بعجز هذه الأجهزة وفرارها من ساحة المواجهة، لتندلع شرارة أعظم ثورات شعبية في التاريخ الحديث ليس على صعيد المنطقة العربية فحسب والعالم حيث يتوقع أن تمتد آثارها أرجاء المعمورة .

ويا لها من مفارقة أن البلدان التي أنتفض شبابها، يحلوا لحكامها تسميتها ببلدان ديمقراطية، فيها أحزاب ومجالس نيابية، وتجرى فيها انتخابات تتنافس فيها أحزاب متعددة، يكون الفوز فيها مضمونا دوما لحزب رئيس الدولة الذي يطلق على نفسه في أحد هذه البلدان: الحزب الوطني الديمقراطي وهو في حقيقة الأمر أبعد ما يكون عن الديمقراطية في سلوكه وممارساته التعسفية تجاه خصومه السياسيين، وفي بلد آخر يطلق على نفسه التجمع الدستوري وهو لا يقيم وزنا لدستور أو قانون إلاّ بالقدر الذي يؤمن مصالحه ومصالح المقربين منه من النفعيين والانتهازيين، وفي بلد ثالث يدعى الجماهيرية وإذا به نراه يدك بيوت الناس الآمنين بطائراته ودباباته لمجرد أنهم طالبوا التمتع بأبسط حقوقهم في الحرية والعيش الكريم.

وقد يستغرب البعض أن هذه البلدان كانت حتى لحظة سقوطها تتمتع بعلاقات ممتازة مع جميع الدول الكبرى ويحظى زعمائها بتقدير عال في المحافل الدولية، وبرغم ذلك لم يمد لها أحدا طوق النجاة حين أزفت ساعة رحيلها غير مأسوف عليها. أم كان الأجدر بهم سلوك طريق الحق والعدالة ومراعاة حقوق شعوبهم؟، لتجنبوا بذلك ما آل إليه حالهم من ذل ومهانة ولعنة تطاردهم طيلة ما تبقى من حياتهم في المنافي.

نحن الآن على أعتاب عصر جديد مفعم بالأمل والتفاؤل بحياة حرة كريمة للشعوب، بعد طول معاناة من الهزائم والانكسارات طوال العقود المنصرمة منذ نكبة العرب الأولى وضياع فلسطين عام ١٩٤٨، ومرورا بنكبتهم الثانية عام ١٩٦٧ بفقدانهم ما تبقى من فلسطين وأراض عربية واسعة من مصر وسورية، وهدر الكرامة العربية الذي ما زالت تعاني منه حتى يومنا هذا. وأخيرا بغزو العراق واحتلاله وتدميره في العام ٢٠٠٣، وما رافق هذه الأحداث من انقلابات عسكرية في أكثر من بلد عربي بدعاوى الإصلاح والتغيير، وما تخللها من صراعات وحروب عبثية لا معنى لها احترق فيها الأخضر واليابس هدرت فيها ثروات الأمة وفتحت الباب واسعا على مصراعيه لتدخل الدول الأجنبية حيث أضحت أساطيلها البحرية تجوب عباب البحار العربية، وترابط جيوشها في أكثر من بلد عربي بدعاوى حفظ أمنها واستقرارها، ودفعها لشراء الأسلحة والمعدات الحربية المتطورة بحيث تصدرت هذه الدول قوائم مبيعات الأسلحة في العالم، بينما هي أحوج ما تكون لصرفها لأغراض التنمية والقضاء على الفقر والجهل والمرض الذي ما زالت قطاعات واسعة من شعوبها تعاني منها حتى يومنا هذا، و غير مدركة أن ضمان أمنها إنما يكمن باندماجها بشعوبها .

ومما يدعو إلى الأسى أنه برغم هذا الإنفاق الهائل على شراء الأسلحة، فأن المنطقة العربية ما زالت رخوة وتعانى من انعدام الأمن والاستقرار، وتشهد المنازعات الحدودية بين دولها والمداخلات الإقليمية بشؤونها الداخلية، بل واحتلال بعض أراضيها.

وبرغم كل هذه الهزائم والانكسارات فقد كرست في المنطقة العربية نظم سياسية استبدادية عاتية لا تقيم وزنا لمواطنيها ولا تأبه قيد أنملة لتلبية حاجاتهم الأساسية التى كفلتها لهم شرائع الأرض والسماء، وبات بعضها يتصرف بحماقة بتبديد ثروات الأمة وكأن البلاد ملك صرف له ولعائلته والمقربين من النظام.

وتأتى ثورات الشبابِ في وقتها المناسب لتضع حدا فاصلا لكل هذه الأوضاع المزرية في أعظم حركة تغيير إنسانية سلمية رائعة. لم تكن هذه الثورات اندفاعا عاطفيا انفعاليا كما قد يتصور البعض، بل كان اندفاعا ثوريا محسوبا بوعى وإدراك تام لما ينطوي عليه من مخاطر، وما قد يتعرض إليه من مداخلات قوى داخلية وخارجية، إما لإجهاض الثورة أو لركوبها لتحقيق أغراض وأهداف خاصة بها. لذا فإنها قد اعتمدت بذكاء أسلوب التظاهر السلمى وتجنب كل أشكال العنف، والحفاظ على الممتلكات العامة من العبث والتخريب، وحصر مطالبها بتوفير فرص العمل وتحسين الحالة المعيشية ومحاربة الفساد ومحاسبة المفسدين، لتتصاعد فيما بعد بحسب تطور الأوضاع إلى مطالبات أكبر تمثلت بإصلاح النظام السياسى وتجديده والتداول السلمى للسلطة وإنهاء احتكارها من قبل أفراد قلائل، وإشاعة أجواء العدالة الاجتماعية ونشر الحريات، كما إنها لم تتطرق إلى قضايا سياسية إقليمية أو دولية بصرف النظر ما إذا كانت ذات صلة ببلدانها من عدمه.

يلاحظ أن حركة التغيير الشبابية هذه لم تسلك أساليب ما كان يعرف في الأدبيات السياسية بالعنف الثوري الذي أبهر الكثيرين من شباب العالم في عقد

الستينيات من القرن المنصرم، كما أنها لم تتبنى فكرا سياسيا معينا كما هو في العادة شأن الثورات، ولم تسع إلى التحالف مع القوات المسلحة لقلب نظام الحكم بدعاوى الثورة، أو اللجوء إلى أساليب الاغتيالات السياسية لرموز السلطة الحاكمة، أو تفجير الممتلكات وزعزعة الأمن ونشر الرعب والخوف بين الناس الآمنين كما تفعل بعض الجهات الإرهابية بدعاوى إسقاط نظمها السياسية، بل أنها سلكت أسلوب حضاريا راقيا لتحقيق التغيير المنشود مما أربك أعدائها اللذين راحوا يقدمون التنازلات الواحدة تلو الأخرى على أمل إنقاذ ما يمكن إنقاذه ولكن دون جدوى. وأمام هذا الإصرار والتحدي لم يجد عتاة المستبدين بدا، إلاّ الاستجابة لإرادة شعوبهم صاغرين، والرحيل عن السلطة إلى غير رجعة غير مأسوف عليهم.

ويحدونا الأمل أن تكلل هذه الهبة الشبابية الرائعة بالتوفيق والنجاح والحفاظ على طبيعتها التجديدية السلمية والتحلى بروح التسامح والابتعاد عن روح الكراهية والحقد والثأر من الخصوم السياسيين وتصفية الحسابات تحت أي مسمى أو ذريعة، وترك القانون يأخذ مجراه ليكون الفيصل بإعطاء كل ذي حق حقه، والسعى الجاد لتوحيد كلمة الأمة وبناء مجتمعات مدنية يحكمها القانون وتسودها العدالة، تضمن كرامة الإنسان ليعيش كريما عزيزا في وطنه وينعم بخيراته.

ولا بد من الانتباه إلى ألاعيب بعض محترفي السياسة من منتهزي الفرص والمتسلقين على أكتاف الآخرين المتمرسين بركب الموجات لتحقيق منافع شخصية لهم تحت أقنعة براقة وزائفة من الوطنية، مما يتطلب درجة عالية من الوعى السياسى، فالحفاظ على الثورة ومكاسبها غالبا ما يكون أصعب من القيام بالثورة نفسها حيث تتداخل الخنادق وتتعارض المصالح وتتباين الرؤى والمعتقدات وتتصارع الإرادات بأحقية قيادتها لتحقيق أهدافها، لاسيما أن الثورة الشبابية تفتقر إلى القيادات السياسية ذات الخبرة السياسية الواسعة، ناهيك عن تدخلات الدول

الإقليمية والدول الكبرى بهدف التأثير عليها بما يتوافق ومصالحها المشروعة منها أو سواها. ولا شك أن هذا الحراك الشبابى المبارك سيؤثر بدرجة أو بأخرى في البلدان العربية الأخرى بحسب تطور نظمها السياسية ووعى شبابها وتصرف حكوماتها إزاء هذه التغييرات وتلبية مطالبها المشروعة .

بوركت كل السواعد الشبابية المخلصة والعقول النيرة التى استطاعت تحقيق حرية بلدانها وصيانة كرامة أوطانها في الوقت الذي عجزت أحزابها السياسة وفشلت تماما بتحقيق أي تغيير يذكر حيث دب اليأس في نفوس الكثيرين أن لا خلاص لهذه البلدان من استبداد حكامها. ومن الله التوفيق .

الفساد المالي والإداري

آفة تقوض العدالة وتهدد التنمية

الفساد المالي والإداري... آفة تقوض العدالة وتهدد التنمية

يبدو أن الفساد المالي والإداري بات ظاهرة متفشية بين الكثير من حكومات دول العالم، لدرجة يندر فيها أن تجد فيها حكومة من الحكومات لا يمارس فيها بعض موظفيها شكلا من أشكال الفساد المالي أو الإداري أو الأخلاقي بصورة أو بأخرى، إلاّ أن حدة هذا الفساد دون شك تتفاوت من بلد لآخر، بحسب طبيعة نظمها السياسية، ودرجة نضج ووعي شعوبها .

وبرغم أن الفساد يتعارض مع كل القيم والأعراف والشرائع السماوية، إلاّ أنه آخذ بالاتساع إلى الحد الذي بات فيه يقوض العدالة ويهدد التنمية والبناء في الكثير من البلدان، إذ لا يمكن تحقيق تنمية صحيحة مستدامة ما لم تسود قيم العدالة والحكم الراشد.

يتمثل الحكم الراشد بالمساواة وحكم القانون والشفافية والمساءلة. أي القدرة على محاسبة المسؤولين بصرف النظر عن مستوياتهم الوظيفية عن كل ما يتعلق بأداء وظائفهم وتطبيق الأنظمة والقوانين لخدمة الصالح العام.عرف البنك الدولي عام ١٩٩٢، الحكم الراشد بأنه الطريقة التي تمارس فيها السلطة لأجل تسيير الموارد الاقتصادية والاجتماعية لأي بلد بغية التنمية.

ويعني الحكم الراشد تحسين مستويات معيشة الناس بتوفير فرص العمل اللائق لكل فرد بعد توفير فرص تعليمية وتأهيلية لممارسة مهنة من المهن التي يحتاجها المجتمع. ويعني الحكم الراشد توفير الرعاية الصحية لجميع المواطنين وتوفير بيئة آمنة ومستقرة ينعمون فيها بالحرية دون خوف أو وجل. وبذلك ارتبط مفهوم التنمية بمفهوم الحكم الراشد، حيث باتت التنمية تشمل كل مستويات الأنشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، وتقوم على العدالة بحيث

تستفيد منها جميع فئات المجتمع في مجالات التعليم والسكن والرعاية الصحية والعمل في إطار التنمية البشرية المستدامة.

وفي ضوء ما تقدم، فأنه لا غرابة أن نرى تزايد اهتمام الرأي العام في الدول المختلفة بموضوع الحكم الراشد في بلدانها، واعتماد المكاشفة والشفافية في إدارة شؤون بلدانها، إذ بات الفساد المالي والإداري يقوض جهودها التنموية، ويهدد مقومات الحكم الراشد.

لا يقتصر الفساد المالي والإداري على حكومات بلدان العالم الثالث فقط، كما قد يتصور البعض، بل هو الآن ظاهرة دولية لا تستثني بلدا من البلدان بدرجة أو بأخرى كما تؤكد ذلك الكثير من التقارير الدولية وما تتناقله وسائل الإعلام لاسيما ما يتعلق منها بفساد المشاهير من علية القوم.

يشير تقرير صادر عن منظمة الشفافية الدولية إلى أن (٧٣٪) من الأوربيين يرون أن الفساد الحكومي قد تصاعد في أوروبا في السنوات الأخيرة، كما أعلنت مفوضية الإتحاد الأوربي أن الفساد الحكومي، يكلف دول الإتحاد نحو (١٢٠) مليار يورو سنويا. تعزي المفوضية أسباب هذا الفساد إلى عدم اكتراث السياسيين وصناع القرار بمكافحة الفساد. أظهر استطلاع دولي آخر أن زيادة انتشار الفساد الحكومي، أدت إلى فقدان ثقة الناس في السياسيين .

لا يقتصر الفساد على تعاطي الرشوة واختلاس المال العام فحسب، بل بات يشمل تزوير الوثائق والمستندات الحكومية وشهادات تخرج من جامعات وهمية، أو من جامعات حكومية، تمنح لأشخاص لم يدرسوا فيها يوما واحدا على الإطلاق، لتمكين بعض أصحاب النفوذ السياسي ومن في حكمهم من تولي مواقع قيادية في بلدانهم لما تضفي عليهم هذه الشهادات من هيبة العلم دون أخلاقه.

ولا شك أن الدول متفاوتة بدرجة تفشي الفساد في مؤسساتها الحكومية، فقد صنفت دراسة نشرتها مؤخرا منظمة الشفافية الدولية، الدول الأكثر فسادا في العالم : العراق وهاييتي وميمانمار وغينيا والسودان والكونغو الديمقراطية وتشاد وبنغلاديش. كما أشارت الدراسة إلى تنامي ظاهرة الفساد في أوروبا وأمريكا الشمالية في السنوات الثلاث الأخيرة.

ويعزي تقرير أصدرته المجموعة الدولية للأزمات وهي مجموعة دولية مقرها بروكسل أسباب تفشي الفساد في العراق إلى هذه الدرجة الخطيرة جدا، إلى أن الدولة العراقية تستند إلى مؤسسات ضعيفة تشجع على الفساد بشكل يهدد استقرار البلاد، مشيرة إلى انتشار عناصر إجرامية جراء هذا الضعف المؤسساتي، كما أن ارتفاع مستويات العنف لا تؤدي إلى انهيار الأمن فحسب، بل إلى تعطيل القانون والخوف من محاسبة المجرمين والمفسدين.

وبحسب هذه الدراسة فإن الفساد ما زال يمثل تهديدا خطيرا في منطقة الشرق الأوسط. يشير تقرير منظمة الشفافية الدولية لعام ٢٠١٠ إلى أن ترتيب الدول العربية من الأفضل إلى الأسوأ في مؤشرات الفساد كانت كالآتي :

الدولة	الترتيب عربيا	الترتيب دوليا
قطر	١	١٩
الإمارات العربية المتحدة	٢	٢٨
سنطنة عمان	٣	٤١
مملكة البحرين	٤	٤٨
المملكة الأردنية الهاشمية	٥	٥٠
المملكة العربية السعودية	٦	٥٠
الكويت	٧	٥٤

تونس	٨	٥٩
المغرب	٩	٨٥
جيبوتي	١٠	٩١
مصر	١١	٩٨
الجزائر	١٢	١٠٥
لبنان	١٣	١٢٧
سورية	١٤	١٢٧
ليبيا	١٥	١٤٦
اليمن	١٦	١٤٦
السودان	١٧	١٧٢
العراق	١٨	١٧٥

أما الدول الأقل فسادا في العالم بحسب تقرير منظمة الشفافية الدولية هي:

الدانمرك، نيوزلندا، سنغافورة، فنلندة، السويد، كندا، هولندا، أستراليا، سويسرا، النرويج، أيسلندا.

ولأن الفساد آفة تستنزف اقتصاد البلدان وتعطل جهود التنمية، وتتنافي مع أبسط القيم والأعراف الإنسانية، لذا ينبغي أن تتضافر الجهود الخيرة لاجتثاثه حيثما وجد دون هوادة حفاظا على المال العام.

الثورات العربية والمخاض الصعب

الثورات العربية والمخاض الصعب

شهدت أقطار عربية عديدة منذ مطلع العام ٢٠١١، أبرزها تونس ومصر وليبيا واليمن والبحرين وسورية، انتفاضات شعبية غير مسبوقة في هذه الدول أو الدول العربية أو دول المنطقة بأسرها بشكل عام.

بدأت هذه الانتفاضات وكأنها احتجاجات عفوية، في ظاهرها سلمية، يقودها شباب محبط من تردي الأوضاع المعيشية في بلدانهم، وباحثين عن فرص عمل تمكنهم من العيش الكريم، لاسيما أن الآلاف منهم قد تخرجوا من معاهد وكليات وجامعات منذ سنوات ليست بالقليلة. ولم تكن هذه الاحتجاجات في بدايتها تحمل أية شعارات سياسية في الأغلب، لتتطور لاحقا إلى مطالبات سياسية إلى حد المطالبة بإسقاط النظم السياسية السائدة في بلدانها، والمتسلطة على رقاب شعوبها سنين طويلة دون أن يحرك أحد ساكنا.

وبحكم عنجهية هذه الأنظمة السياسية الحاكمة، واستكانة شعوبها سنين طويلة، وقناعتها الراسخة بقدرة أجهزتها القمعية على سحق أية احتجاجات ضدها بلمح البصر، لم تواجه هذه الأنظمة حركات الاحتجاج هذه بعقلانية وتروي قبل فوات الأوان، بل لجأت إلى أساليبها القمعية المعتادة تجاه المحتجين وضربهم بقسوة بالحديد والنار، دون تقدير واع منها لحجم هذه الاحتجاجات وعمقها ومدى صلابة القائمين بها، وإصرارهم على بلوغ أهدافهم مهما بلغت التضحيات، ومتوهمة أنها كما في كل مرة فقاعات سياسية سرعان ما تتلاشى بفعل آلة البطش التي تملكها، واللامبالاة التي تلقاه من المجتمع الدولي لاسيما الدول الكبرى، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية التي لا تعير وزنا لقيم أخلاقية أو كرامة إنسانية وديمقراطية وحقوق إنسان في الدول الأخرى لاسيما دول العالم الثالث، إلاّ بالقدر الذي يؤمن مصالحها، واستعدادها عن التخلي عن أقرب حلفاؤها، والأمثلة على

ذلك كثيرة أبرزها التخلي عن شاه إيران أبان الثورة الإيرانية أواخر عقد السبعينات من القرن المنصرم، وتخليها عن ماركوس رئيس الفلبين وغيرهم، وانقضاضها على النظام الديمقراطي في الأرجنتين وتصفية رئيسها الوطني المعروف دوليا السلفادور اللندي.وما حصار غزة إلاّ مثال حي صارخ على زيف دعاوى هذه الدول بنشر الديمقراطية، حيث فرض حصارا ظالما على سكان غزة لا لسبب، إلاّ انتخابهم ديمقراطيا جهة سياسية لا تروق لهم، إذ يبدو أن فهمهم للديمقراطية في بلدان العالم الثالث، إنما يعني انتخاب أحزاب سياسية تدور في فلكهم لخدمة مصالحهم وليس لخدمة شعوبهم.

أما شماعة حقوق الإنسان وحماية المدنيين فالحديث عنها يطول، يكفي أن نشير إلى ما حل بشعب فلسطين منذ نكبتها عام ١٩٤٨ وحتى يومنا هذا من غزو واستيطان وطرد أهلها وحرمانهم من أبسط حقوقهم الإنسانية وممانعة حقهم بتقرير مصيرهم وإقامة دولتهم المستقلة فيما تبقى من أرض فلسطين. وتهديد سلطتهم المنتخبة هي الأخرى ديمقراطيا، بقطع المساعدات عنها إن أقدمت على طلب منح فلسطين عضوية الأمم المتحدة، حتى بعد توقيعهم كل الاتفاقيات مع الكيان المغتصب لفلسطين تحت الرعاية الأمريكية، متحدية بذلك الشرعية الدولية التي يتحدثون عنها ليل نهار. ولا تترد هذه الدول حتى يومنا هذا بمساندة أبشع النظم الاستبدادية في دول آسيا وأفريقيا وأماكن أخرى تدور في فلكها وتخدم مصالحها بنهب ثرواتها.

وهذا يدفعنا إلى التساؤل هل حقا ما جرى ويجري من أحداث في بعض البلدان العربية ربيعا عربيا كما تروج لذلك آلة الإعلام الغربية؟ أم أنه ربيعا غربيا؟ لنهب ثروات هذه الشعوب، بدءا بتدمير كل أشكال الحياة فيها، ومن ثمة استنزاف مواردها بدواعي إعادة الأعمار من جهة، وتوريد الأسلحة بدواعي إعادة بناء

قواتها المسلحة من جهة أخرى، كما هو حاصل الآن في دول كثيرة، وليست حالة العراق المدمر بعيدة عن الأذهان حيث ما زال بعد أكثر من ثمان سنوات يعاني أهله شتى صنوف الجوع والفقر والحرمان من أبسط مقومات الحياة الإنسانية، في الوقت الذي يمتلك فيه هذا البلد ثروات هائلة يمكن أن توفر لأهله العيش الرغيد، ولم تتحقق فيه الديمقراطية التي وعد بها الأمريكان ومن تحالف معهم، بل عم فيه الخراب والدمار وفقدان الأمن والأمان وتشرد اهله في ارجاء المعمورة، ناهيك عن آلاف القتلى والمعاقين. تشير بعض التقارير الغربية إلى أن خسائر تونس ومصر وسورية تقدر حتى الآن أكثر من خمسين مليار دولار، ولم تحسب الخسائر الناجمة عن تدمير البنى التحتية والأسلحة ضمن هذه التقديرات.

لعل هذه التساؤلات ستجيب عليها الأحداث في الفترة القادمة أن شاء الله، إذ لا يعقل أن تشهد الدول الاستعمارية صحوة الضمير المفاجئة هذه بين ليلة وضحاها، وهي الدول المعروف عنها كونها دول مؤسسات وليست دول أفراد، بمعنى أن سياساتها في إطارها العام مستقرة ومرسومة منذ زمن طويل، والاختلاف بين سياسيها يكمن عادة في التفصيلات، فبالأمس القريب كانت هذه الدول من أشد مناصري النظم الاستبدادية في كل من تونس ومصر، لدرجة أن رئيس الولايات المتحدة أوباما كان قد زار الرئيس المصري مبارك كبادرة حسن نية تجاه العرب كون الرئيس المصري يمثل الركيزة الأساسية لمصالح الولايات المتحدة في المنطقة العربية، ولم يكن الزعيم الليبي بعيدا عن الاهتمامات الأوروبية والأمريكية في السنوات الأخيرة بعد أن تم حلب نظامه بما سمي بتعويضات حادثة لوكربي وقيامه بتدمير مخزون بلاده من ما يطلق عليه أسلحة الدمار الشامل، في الوقت الذي ما انفكت فيه هذه الدول من تعزيز ترسانتها من هذا الأسلحة الفتاكة. كما يلاحظ تمايز مواقف هذه الدول إزاء أحداث مشابهة لما يحدث في تونس ومصر في دول أخرى دون أن يحرك أي منهم ساكنا، لا لسبب سوى عدم رغبتهم بإثارة

حفيظة دول توصف بالصديقة حتى من باب رفع العتب أمام شعوبهم، ضاربين عرض الحائط شعاراتهم الرنانة بالديمقراطية وحقوق الإنسان.

وهنا يثار سؤال آخر هل حقا كانت هذه الانتفاضات انتفاضات عفوية كما تحاول وسائل الإعلام الإيحاء به؟ أم أن هناك من كان يحركها خلف الستار أو في الأقل يحرك الجزء الأعظم منها لأهدافه وغاياته الخاصة التي أقلها الاهتمام بالحريات وحقوق الناس؟. رب قائل يقول أنها حركات سياسية مكبوتة فجرتها شرارة أوقدها بعض الشباب، فكسرت حاجز الخوف الذي امتد سنين طويلة، استغلتها الدول ذات الإرث الاستعماري البغيض لمصلحتها، ووفرت لها الدعم والصخب الإعلامي الهائل بهدف توظيفها لمصالحها. فما المانع أن تلتقي مصالح هذه الدول ومصالح الثوار. إلا إننا نقول هنا أن التاريخ حديثه وقديمه لم يعرف دولا استعمارية طامعة بثروات الدول الأخرى إن مدت يد العون لها لوجه الله تعالى، إنما كانت على الدوام تحركها أطماعها بالهيمنة على مقدرات تلك الدول.

لذا يجب أن يأخذ الثوار جانب الحيطة والحذر حيث تمتلك هذه الدول قدرات سياسية هائلة و خبرات واسعة ومرئيات واضحة لما تخطط لتحقيقه، بينما يفتقر الثوار لاسيما الشباب منهم لمثل هذه الخبرات، فضلا عن عدم امتلاكهم برامج سياسية واضحة لكيفية إدارة الدولة في مرحلة ما بعد الثورة عند الانتقال إلى المرحلة الدستورية والاستحقاقات الانتخابية بموجب المعايير الديمقراطية، ناهيك عن التجاذبات والصراعات الحادة فيما بينها التي ستؤججها تلك الدول في السر والعلن بذرائع شتى، وتخويف بعضها من البعض الآخر، والتناقضات التي ستفتعلها جهات عديدة بهدف الصيد في المياه العكرة، لاسيما أن البلدان العربية حبلى بالمشاكل المتوارثة عبر السنين، المتمثلة بشدة فقر وحرمان وأمية قطاعات واسعة من الناس، وسعي جهات عديدة لإثارة عنعنات أثنية وطائفية بمناسبة أو

بدونها إلى حد الاحتراب كما نشهده اليوم بشكل جلي في العراق ومصر والسودان ولبنان وسورية ومصر، وقد يمتد إلى دول أخرى، وعدم القدرة على معالجتها بواقعية وموضوعية لضمان أمن الوطن والمواطن، بحيث أصبحت جميعها قنابل موقوتة تتحكم بها الدول الأجنبية تحت مسميات وذرائع شتى.

ومن المفارقات التي أفرزتها هذه الثورات زيف وبطلان دعاوى الكثير من الأحزاب السياسية في الكثير من البلدان العربية، وبخاصة الأحزاب التي تتخذ من الشعارات الدينية غطاءا، بعدم شرعية النظام السياسي الذي ولد في العراق من رحم الاحتلال الأمريكي لذلك البلد الذي لم يكن لشعب العراق يدا فيه، ودعمها لحركات التمرد التي حصدت آلاف الأرواح من العراقيين الأبرياء دون ذنب اقترفوه، بينما أباحت هذه الأحزاب لنفسها الاستعانة علانية وبكل قوة بذات القوى الأجنبية المحتلة لإسقاط النظم السياسية في بلدانها دون حياء، وما تحالفها المعلن مع دول حلف شمال الأطلسي في ليبيا، وتعالي أصواتها في سورية لنجدتها بالطريقة الليبية نفسها بعيدا عن الأذهان، فسبحان مغير الأحوال. وكذا الحال بالنسبة لمواقف بعض وسائل الإعلام العربية لاسيما محطات التلفزة الفضائية ذات الشهرة الواسعة التي هي الأخرى قد وظفت طاقاتها الهائلة لنصرة هذه الثورات، وهذا أمر جيد لو خلصت نواياها لوجه الله وإتخذت موقفا مهنيا موحدا إزاء جميع الأحداث في جميع البلدان بدل الكيل بمكالين.

وخلاصة القول أن البلدان العربية التي شهدت انتفاضات شعبية تمر حاليا بمخاض عسير يصعب في الحقيقة التكهن بما سيؤل إليه حالها في ضوء المعطيات الراهنة، وما تشهده القوى السياسية المتطلعة إلى السلطة من صراعات لأسباب شتى، أبرزها رغبة كل هذه القوى الاستئثار والتفرد بالسلطة بطريقة لا تختلف كثيرا عن تفرد واستئثار من سبقها من حكام مستبدين كانوا قد وعدوا شعوبهم في

بداية حكمهم بالحريات والديمقراطية والشفافية والمساءلة والعدالة الاجتماعية التي ذهبت جميعها أدراج الرياح عند ترسيخ أنفسهم بالسلطة، ولا يغير الضجيج والصخب الإعلامي من واقع الأمر شيئا في ضوء غياب ثقافة ديمقراطية لدى معظم شعوبها، حيث ما زالت الغرائز الفطرية والعصبية وقلة الوعي تحرك مشاعر الكثير منهم في توجهات لا تعود على الوطن بأي خير.

لذا يحدونا الأمل أن تتضافر الجهود المخلصة، وأن تدرك القوى السياسية كافة مخاطر المرحلة بحيث تضع مصلحة بلدانها ومواطنيها فوق كل اعتبار، من منطلق أن الوطن يتسع لاحتضان جميع أبنائه، وأن مسؤولية بنائه ينبغي أن ينهض بها الجميع بصرف النظر عن توجهاتهم وانتماءاتهم، مما يتطلب إسدال الستار على مآسي الماضي وتركها لذاكرة التاريخ ليقول فيها كلمة الفصل، ونبذ الأحقاد وصغائر الأمور ونشر ثقافة المودة والتراحم والتسامح وتقبل تعدد الآراء، وأن يأخذ القانون مجراه بالقصاص العادل بحق كل من أجرم بحق الوطن، وأن لا مرجعية لأحد فوق مرجعية الشعب، ذلك أن الشعب مصدر السلطات.والاتكال على الله الواحد الأحد اولا واخيرا. وهذه أمور يسهل قولها وقد يصعب تنفيذها في مجتمعات وبيئات اعتادت سنين طويلة على تكميم الأفواه. نسأل الله التوفيق والسداد، وأن غدا لناظره قريب.

أوردغان تركيا ... سلطان عثماني جديد

أوردغان تركيا ... سلطان عثماني جديد

يبدو أن بعض العرب لا يقرأون التاريخ جيدا، وأن قرأوه فأنهم لا يستنبطون منه العبر الصحيحة، ففي مطلع القرن العشرين تحالف البريطانيون مع شريف مكة حينذاك الحسين بن علي لتحرير بلاد المشرق العربي من هيمنة الدولة العثمانية المتسلطة على رقاب العرب باسم الخلافة الإسلامية، ومساعدتهم على إنشاء دولة العرب المستقلة كما وعدوهم. وقد أعلن الحسين بن علي الثورة التي عرفت بالثورة العربية الكبرى للتخلص من الحكم العثماني بمعاونة بعض ضباط المخابرات البريطانية، كان أبرزهم العقيد لورنس الذي أطلق عليه الإنكليز أسم لورنس العرب وجعلوا منه بطلا أسطوريا.

وما أن تم تحرير شبه جزيرة العرب وبلاد الشام من سيطرة العثمانيين، وإذا بالإنكليز ينكثون عهودهم التي قطعوها لشريف مكة، وذلك بقيامهم بتقسيم البلاد العربية إلى عدة دول في إطار اتفاقية سرية كانوا قد عقدوها مع الفرنسيين عرفت باتفاقية سايكس بيكو، كان العراق وفلسطين والأردن من حصة البريطانيين، وسورية ولبنان من حصة الفرنسيين. ولم يسلم الحسين حتى على مقر إقامته في الحجاز، ليموت بعدها في قبرص مهموما بحسرته بعد أن تم تسليم معظم أراضي شبه الجزيرة العربية إلى عبد العزيز آل سعود المتعاون مع ضابط المخابرات البريطاني فيلبي ليعلن مملكة نجد والحجاز.

وتتكرر المأساة ثانية في العراق بدخول القوات البريطانية إلى العراق عام ١٩١٤ بدعوى أنهم جاءوا محررين لا فاتحين، وما أن أصبح لهم موطئ قدم فيه حتى أعلنوا احتلالهم له، ولولا مقاومة العراقيين الشرسة لهذا الاحتلال بثورة العشرين، لما كان بإمكانهم إقامة دولتهم شبه المستقلة حيث فرض عليها الانتداب البريطاني حتى العام ١٩٣٢. ويعيد التاريخ نفسه ثانية في العراق بغزوه من قبل

القوات الأمريكية عام ٢٠٠٣ بدعوى تحريره وإقامة نظام ديمقراطي فيه يكون نبراسا في منطقة الشرق الأوسط ومدخلا لقيام شرق أوسط جديد تسوده العدالة والمساواة واحترام حقوق الإنسان. ومرة أخرى تجري الأمور على غير ما أعلن حيث أحتل العراق ونصبت الإدارة الأمريكية حاكما مدنيا لإدارته تماما كما فعلت بريطانيا في مطلع القرن العشرين.

من كل ما تقدم وسواه الكثير الكثير نعتقد أنه من السذاجة تصديق وعود ودعاوى القوى الأجنبية والركون إلى حسن نواياه، إذ لا يعقل أن تتكبد هذه الدول خسائر مادية وبشرية من أجل عيون أحد كائنا من يكون، وإنما تسعى لتحقيق أهدافها بالهيمنة على مقدرات الدول الأخرى وثرواتها وتعزيز دائرة نفوذها .

ومن هذا المنطلق ينبغي النظر والتعامل بحذر شديد مع مواقف رئيس الوزراء التركي رجب طيب أورغان وتحوله المفاجئ من حليف إستراتيجي وظهير قوي للحكام العرب المستبدين في ليبيا وتونس ومصر وسورية وغيرها، إلى مناصر وحليف للثورات التي اندلعت في تلك البلدان، إذ أن من يتخلى عن حلفاء الأمس بسهولة، ليس صعبا عليه أن يتخلى عن حلفاء اليوم، طالما أن علاقاته تتحكم فيها المصالح لا غير، وكما هو معروف في عالم السياسة أنه ليس هناك صداقات دائمة بين الدول، بل هناك مصالح دائمة بينها، فهل يحسن العرب صيانة مصالحهم كما يفعل الآخرون .

ولو راجعنا سجل العلاقات التركية العربية سابقا ولاحقا حتى يومنا هذا، لوجدنا أن تركيا أوردغان ما زالت تقوم بإنشاء السدود لحجز مياه دجلة والفرات شرياني حياة العراق دون أية مراعاة لحقوق العراق المائية التي كفلتها القوانين الدولية لضمان حصص مائية عادلة لدول الأنهار المشتركة، وبسبب شحة مياه حوضي دجلة والفرات تحولت الكثير من أراضي العراق إلى أراض قاحلة، بينما

تسعى تركيا العدالة والتنمية إلى المتاجرة بهذه المياه ومقايضتها بالنفط، ومحاولة تصديرها إلى إسرائيل وبعض دول الخليج عبر مشروع أنابيب أطلق عليه مشروع أنابيب السلام.

كما لا زالت عيون تركيا أوردغان تتطلع إلى مدينة الموصل التي يعتقد حكام تركيا أن الإنكليز قد استقطعوها من الأراضي التركية أثناء فترة انتدابهم على العراق في مطلع القرن العشرين، متجاهلين الاستفتاء الذي تم تحت أشراف دولي، الذي أكد بموجبه سكان الموصل عراقيتهم وانتمائهم للعراق، ولا ينكر وقوف الإنكليز حينذاك إلى جانب العراق من منطلق الحفاظ على مصالحهم حيث كانت الموصل تضم حقولا نفطية مهمة في منطقة عين زالة في محافظة الموصل. ولم تقتصر أطماع تركيا على الموصل فحسب بل تذهب أبعد من ذلك إلى محافظة كركوك الغنية بالنفط محاولة توظيف بعض مكونات سكانها لهذا الغرض في الوقت المناسب.

وتتخذ تركيا ذرائع شتى للتدخل بشؤون العراق، كان أخرها إعلان وزير خارجية تركيا باستعداد بلاده استضافة نائب رئيس جمهورية العراق طارق الهاشمي الهارب من العدالة، المتهم بضلوعه في قضايا إرهابية، حيث صدرت بحقه مذكرات إلقاء قبض وحجز أمواله المنقولة وغير المنقولة، ألا يفترض بحزب العدالة المساعدة بتشجيعه للمثول أمام العدالة لإثبات براءته من عدمها من منطلق أن المتهم برئ حتى تثبت إدانته، بدلا من تهريبه من وجه العدالة، هذا إذا افترضنا حسن النوايا التركية برغم تدخلها غير المقبول في شؤون الدول الأخرى، ولم تكتفي تركيا بكل هذه التدخلات بل ذهبت أبعد من ذلك حيث أنها تبيح لنفسها استباحة أراضي العراق متى وكيف تشاء بدعاوى مطاردة عناصر حزب العمال الكردستاني.

كما أنه ليس بعيدا عن الأذهان احتلال تركيا لميناء الأسكندرونة السوري بالتواطؤ مع المستعمرين الفرنسيين المنتدبين على سورية وذلك قبيل إعلان استقلال سورية في عقد الأربعينات من القرن المنصرم . فإذا كان أردوغان حقا من دعاة الحرية والحق والديمقراطية ونصيرا للعرب والشعوب المظلومة كما يشاع في وسائل الإعلام من منطلق قناعاته الإسلامية، أليس الأجدر به إعادة حقوق الآخرين المغتصبة إلى أهلها، والكف عن التدخل في شؤون الدول الأخرى، وكلنا نتذكر كيف أن تركيا في عقد التسعينات من القرن المنصرم أقامت الدنيا ولم تقعدها بطلب إخراج عبد الله أوجلان زعيم حزب العمال الكردستاني التركي من الأراضي السورية لتقوم بعدها بخطفه في أحدى الدول الأفريقية وسجنه في تركيا إلى يومنا هذا بعد أن أصدرت حكم الإعدام بحقه والذي لم تنفذه منعا للاحتجاجات الأوروبية، بينما تقوم الآن بإيواء عناصر مناهضة لحكومات بلدانها على الأراضي التركية ودعمها بكل الوسائل بصرف النظر عن وجهة النظر بمشروعيتها، فالأمر سيان في الحالتين.

ومن مفارقات السياسة التركية أنها تحرص أشد الحرص على مناصرة أقلياتها التركية في البلدان الأخرى إلى حد تقسيم بعض تلك البلدان والمخاطرة بشن الحروب من أجلها، بينما تتنكر لحقوق الأقليات الأخرى من الأكراد والعرب وغيرهم من مكونات سكان تركيا لدرجة عدم الاعتراف بوجودهم كمكونات ذات ثقافات ولغات خاصة بهم، إذ تحرمهم حتى التعليم بلغاتهم القومية.

وتركيا التي تستعرض عضلات القوة أمام العرب اليوم، عجزت عن انتزاع اعتذار بسيط من إسرائيل عن اغتيالها مواطنين أتراك بهجومها على سفينة الحرية التي كانت تنقل بعض المساعدات الإنسانية لسكان غزة المحاصرين. ولم تجرؤ ولن تجرؤ على قطع علاقاتها الوطيدة مع إسرائيل، لما يترتب على ذلك من أثار وخيمة

على علاقاتها بدول حلف الناتو الذي تمتلك فيه أكبر جيوش الحلف وعلاقاتها الإستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية، ناهيك عن المؤسسة العسكرية التركية ذاتها التي ترتبط بعلاقات تعاون وطيدة مع المؤسسة العسكرية الإسرائيلية.، وتركيا كما هو معروف كانت من أولى الدول التي اعترفت بإسرائيل وأقامت معها علاقات سياسية واقتصادية وعسكرية واسعة.

ويتوهم من يعتقد أن بإمكان أحزاب الإسلام السياسي في البلدان العربية تطبيق نموذج حزب التنمية والعدالة التركي، وذلك لسبب بسيط يتمثل باختلاف البنية السياسية في تركيا عن ما سواها في البلدان العربية، كونها محكومة بإرث مصطفى كمال أتاتورك مؤسس جمهورية تركيا العلمانية الحديثة، حيث يقوم هذا الإرث على ثقافة علمانية قوية تفصل الدين عن الدولة بهدف مجاراة الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية في بلدان أوروبا الغربية سعيا منها لقبولها ضمن منظومة الدول الأوروبية. وترتكز هذه السياسة على دعامتين أساسيتين قويتين هما: المؤسسة العسكرية ذات الصلاحيات الواسعة، والمؤسسة القضائية الدستورية التي تمتلك صلاحيات واسعة بضمنها حل الحكومات وإلغاء الأحزاب إذا ما ارتأت خروجها عن نهج الدولة العلماني . وقد عطلت هاتان المؤسستان أكثر من مرة الحياة السياسية سواء عن طريق الانقلابات العسكرية وترتيب الأمور باتجاه إعادتها نحو المسار الذي يرضاه العسكر، أو بإلغاء بعض الأحزاب وحرمانها من العمل السياسي، كما أن رغبة تركيا الشديدة بتقبل البلدان الأوروبية لها المشروط بانتهاج الديمقراطية والعلمانية حالت وتحول دون تمسك العسكر بالسلطة واضطرارهم لتسليمها إلى حكومات مدنية منتخبة .

ولا عجب أن نرى المجتمع التركي الحالي تمارس فيه الكثير من القضايا المخالفة لمبادئ الدين الإسلامي منها على سبيل المثال قضايا الزواج والميراث

والكثير من الأمور التي تنظمها القوانين المدنية، ومن يعتقد خلاف ذلك، ما عليه إلاّ مشاهدة المسلسلات التركية التي تعرضها القنوات التلفازية في البلدان العربية ليتعرف على بعض جوانب هذه الحياة التي تبدو أحيانا حياة ماجنة أوروبية مشوهة. وهذه أمور غير متحققة حاليا في أي من اليدان العربية، ولا يبدو في المنظور القريب إمكانية تحقيقها، كما أن التجارب تؤكد فشل التجارب التي تنسخ من بلدان أخرى في الكثير من الأحيان، إذ أن لكل بلد عاداته وظروفه الذاتية والموضوعية الخاصة به، ودرجة وعي سكانه وتطوره الثقافي والاجتماعي، وتداخل مصالحه مع الدول الإقليمية والدولية .

من كل ذلك نريد أن نقول أن تركيا بقيادة رجب طيب أوردغان تتطلع بصورة أو بأخرى إلى إعادة نفوذ الدولة العثمانية الغابرة في المنطقة العربية، بعد أن أدركت بعدم قبول الدول الأوربية لها بوصفها دولة أوربية برغم كل ما قدمته لأوروبا من خدمات جمة لاسيما أبان فترة الحرب الباردة، حيث لم تعد لها الأهمية السابقة بعد انهيار الإتحاد السوفيتي وتفكك منظومة حلف وارشو، لذا لم يبقى أمامها إلاّ التوجه نحو بلاد العرب الرخوة سياسيا واجتماعيا حيث تعصف بها الأزمات السياسية الحادة وتتلاعب بها الدول الكبرى وتحكمها نظم سياسية فاسدة ومستبدة، وهي فوق هذا وذاك تزخر بثروات هائلة يسيل لها لعاب الطامعين من كل حدب وصوب، فهي إذن مرتعا خصبا للغزاة الطامعين، وما على تركيا العدالة والتنمية سوى ركوب موجة حملة شعارات الحرية والعدالة والديمقراطية وتقديم نفسها الراعي والحامي للديمقراطية، متجاهلين تاريخ بلادهم الأسود في البلدان العربية أبان فترة حكمهم العثماني البغيض الذي حاول بكل الوسائل طمس كل معالم الحضارة العربية بما في ذلك اللغة العربية لغة القران نفسها.أو ليس الأتراك هم من أسقط الخلافة العباسية بعد أن جعلوا من الخلفاء العباسيين ألعوبة بأيديهم.

وخلاصة القول نقول أن الغرض من هذه الدراسة ليس نبش التاريخ لإثارة الضغائن والأحقاد، إنما استنباط العبر وتجنب الوقوع في ألفخاخ التي ينصبها لنا الآخرون، وأن كل شعب حر في بلده لتقرير مصيره دون وصاية من أحد كائنا من يكون، حيث لا يصح إلاّ الصحيح بعد التوكل على الله الواحد الأحد والاعتماد على أبناء الوطن ورص الصفوف وتوحيد الجهود لبناء الوطن من منطلق أن الوطن للجميع وأن من حق الجميع التمتع بخيراته والعيش فيه بأمن وأمان .

نظرة في العلاقات العربية الإيرانية

نظرة في العلاقات العربية الإيرانية

ابتداء نقول أن إيران دولة شأنها شأن الدول الأخرى تتصرف بعلاقاتها الدولية على وفق مصالحها وتطلعاتها، وهي بذلك تسعى إلى تأمين هذه المصالح، ومد نفوذها إلى أبعد نقطة ممكنة، وتوظيف جميع قدراتها لهذا الغرض. وهذا أمر طبيعي ومفهوم، إلاّ أن الأمر غير المفهوم هو أن يتوهم البعض بحسن نية أو بسذاجة، أن بعض الدول ومنها إيران يمكن أن تتعامل مع الدول الأخرى من منظور أخلاقي صرف بعيدا عن لغة المصالح مهما كانت دعاواها براقة، سواء أكانت هذه الدعاوى دينية أو إنسانية .

كما علينا أن ندرك أن الدول القوية تتجه غالبا نحو المناطق الرخوة الضعيفة لفرض إرادتها والتحكم بثرواتها، مما يستلزم أن تعزز هذه الدول قدراتها الذاتية وسد الثغرات التي يمكن أن تتسلل منها القوى الأجنبية، وذلك عبر سلسلة من العلاقات الدولية الواسعة وتشابك المصالح المشروعة معها من منطلق تبادل المنافع، والابتعاد عن سياسة المحاور وخلق العداوات مع الآخرين.

ولو نظرنا حولنا في عالم اليوم، لوجدنا أن الكثير من دول العالم الصغيرة قد حققت نجاحات باهرة في هذا المجال، بحيث أصبحت في موضع حفاوة وتقدير واحترام من جميع الدول بفضل سياساتها الرشيدة، وسعي شعوبها الدءوب لبناء اقتصاديات مزدهرة، ودخولها محراب العلوم والتقنية من أوسع أبوابه. والأمثلة على ذلك كثيرة، نذكر منها هنا ما حققته كل من سويسرا وسنغافورة وماليزيا برغم صغر بلدانها وتعدد أعراق وأديان شعوبها، ومجاورتها بلدان كبرى تشترك معها عرقيا ودينيا، إلاّ أنها استطاعت أن تشق طريقها الخاص بها لبناء بلدانها المزدهرة، وإقامة علاقات متينة مع جميع الدول صغيرها وكبيرها على الحد السواء.

ونعود الآن إلى جوهر موضوع هذه الدراسة ونقول أن الفرس والعرب قد ارتبطوا منذ قديم الزمان بعلاقات تاريخية وطيدة، كانت اليد العليا فيها للفرس تارة، وللعرب تارة أخرى. فقبل بزوغ الإسلام كان للفرس إمبراطورية عظيمة في الشرق ضمت أجزاء كبيرة من الأراضي العربية، وكانت هذه الإمبراطورية إحدى أعظم إمبراطوريتين في العالم القديم، بجانب إمبراطورية الروم البيزنطيين حينذاك. قوض العرب المسلمون الإمبراطورية الفارسية عند بزوغ الإسلام العظيم، لتصبح بلاد فارس جزءا من الدولة الإسلامية. وبرغم مبادئ الدين الإسلامي الحنيف التي لا تفرق بين عربي وأعجمي إلاّ بالتقوى، فقد مارس الخلفاء العرب من أمويين وعباسيين وغيرهم ممن حكموا تحت خيمة الإسلام، سياسة التفرقة وعدم المساواة بين العرب وغيرهم من المسلمين من الأقوام الأخرى، وذلك بحصر تولي المناصب الرفيعة في إدارة الولايات والأمصار والأقاليم بما في ذلك ديوان الخلافة بالعناصر العربية دون سواها بصرف عن قدراتهم، لاسيما زمن الأمويين الأكثر تعصبا للعرب من سواهم.

وقد أدت هذه السياسة المخالفة لتعاليم الإسلام ذو التوجه الأممي إلى حنق الأقوام الأخرى وسخطهم، وفي مقدمتهم الفرس ذوي الأصول الحضارية الضاربة في التاريخ، وخلق شرخ واضح وانفصام شديد بينهم وبين العرب، وقيام الكثير منهم بثورات وحركات تمرد ضد الحكام العرب بين الحين والآخر، كما نشأت حركة فكرية عنصرية مناهضة للعرب عرفت بالحركة الشعوبية التي كان جلّ نشاطها الانتقاص من قيمة العرب بذكر مثالبهم ووصفهم بالبداوة والتخلف، وإبراز فضائل الفرس في المقابل، بينما انصرف آخرون منهم إلى العلم والأدب، فبرز منهم علماء أفذاذ وشعراء وأدباء بارزون أغنوا الثقافة العربية والإسلامية.

وبتدهور الخلافة العربية وانتقالها إلى أقوام أخرى، بعضها فارسية وأخرى مغولية أو تركية، لم يعد بعدها دور يذكر للعرب في حياة الأمم الأخرى، حيث عاش العرب حالة تمزق وتخلف حضاري شديد أمتد قرونا طويلة، وما زال العرب يعانون بعض آثاره حتى يومنا هذا.

وفي العصر الحديث بعد أن تأسست دولا عربية عديدة في أعقاب انهيار الدولة العثمانية مطلع القرن العشرين، اتخذت علاقات الدول العربية حديثة التكوين مسارات مختلفة تجاه جيرانها من غير العرب. أن ما يهمنا بهذه الدراسة المقتضبة علاقة إيران بالعرب بعامة وعلاقتها بالعراق بخاصة في العصر الراهن.

تميزت العلاقات العربية الإيرانية في العهد الشاهنشاهي بالحميمية مع معظم البلدان العربية إن لم يكن جميعها في معظم الأوقات، فقد أرتبط الشاه محمد رضا بهلوى بعلاقة مصاهرة مع الملك فاروق ملك مصر، وارتبط العراق في العهد الملكي بميثاق دفاع مشترك مع إيران وتركيا وباكستان عام ١٩٥٤ وبرعاية أمريكية عرف بحلف بغداد. وقد خرج العراق من هذا الحلف عام ١٩٥٨ بقيام ثورة الرابع عشر من تموز، وأنشأ شاه إيران والملك فيصل ملك السعودية منظمة المؤتمر الإسلامي في عقد الستينات من القرن المنصرم للوقوف بوجه حركة القومية العربية المتصاعدة حينذاك، ونصبت الولايات المتحدة الأمريكية شاه إيران شرطيا في الخليج العربي بعد انسحاب بريطانيا من هذه المنطقة عام ١٩٧١ وتأسيس دولة الإمارات العربية المتحدة وقطر والبحرين، بعد أن زودت إيران بالأسلحة ليصبح الجيش الإيراني خامس أكبر جيش في العالم، لحماية المصالح الغربية وفي مقدمتها ضمان تدفق النفط إليها بأسعار زهيدة، ووقع العراق اتفاقية الجزائر مع إيران عام ١٩٧٥ لتصبح بعدها العلاقات فيما بينهم علاقات مودة وصداقة. وبسقوط الشاه

عام ١٩٧٩ لم يجد مكانا يأويه في أرض الله الواسعة سوى مغرب الملك الحسن الثاني ومصر السادات التي مات ليدفن فيها، مما ينم عن عمق العلاقة فيما بينهم.

وفي المقابل ماذا فعلت إيران، قامت إيران خلال هذه الحقبة الشاهنشاهية، احتلت الأحواز العربية والقضاء على أميرها العربي الشيخ خزعل، وضمها إلى إيران، وما زال سكانها العرب يعانون الأمرين حتى يومنا هذا، واحتلت الكثير من الأراضي الحدودية العراقية كلما سنحت الفرصة لها ذلك والتي كان آخرها ضم نصف شط العرب إلى أراضيها عام ١٩٦٩، واحتلال ثلاث جزر عربية عام ١٩٧١ هي جزر طمب الصغرى وطمب الكبري وأبو موسى، تعود ملكيتها إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، ورفضها مبدأ التحكيم حول عائديتها عبر محكمة لاهاي الدولية، فضلا عن إقامتها علاقات تعاون وثيقة مع الكيان الصهيوني وتزويده باحتياجاته من النفط الإيراني.

وبسقوط نظام الشاه وقيام نظام الجمهورية الإسلامية عام ١٩٧٩، توجست النظم العربية من توجهات هذه الثورة كثيرا، وقد شجعت الحكومات الغربية هذه الهواجس، كما ساعدت بعض تصريحات رموز النظام الإيراني الجديد بتصدير الثورة على تعامل الحكومات العربية معه بحذر شديد، ودفعت المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى النظام العراقي الذي كان هو الآخر يخشى تأثيرات هذه الثورة على وضعه الداخلي، ليكون في فوهة المدفع الإيراني الهائج والسد المنيع بوجه أية اندفاعات إيرانية تجاه دول الخليج العربية، على الرغم من النظام الإيراني الجديد لم يبدر منه أي فعل معاد لهذه الدول يستوجب إعلان الحرب والنفير العام ضده، بل العكس من ذلك قام بقطع علاقاته مع الكيان الصهيوني وأعلن مناصرته للقضية الفلسطينية، وخروجه من الأحلاف العسكرية الغربية، وفكك مؤسسته العسكرية لينصرف لبناء نظامه الجديد، ولكن تجري

الأمور كما تشتهي الدول الغربية بقيام حرب مدمرة عبثية بين العراق وإيران استمرت ثمان سنين أحترق فيها الأخضر واليابس في كلا البلدين، ولم يخرج فيها منتصر برغم دعاوى كل طرف بالنصر المبين .

وبعد غزو العراق واحتلاله من قبل الأمريكان وحلفاؤهم عام ٢٠٠٣، دخلت العلاقات الإيرانية العراقية مرحلة جديدة، أصبح فيها لإيران نفوذ واسع في الكثير من الأوساط السياسية العراقية وتوسعت المصالح الإيرانية كثيرا في العراق، بعد أن تخلت الدول العربية عنه لحسابات طائفية سياسية، برغم أن الكثير منها لاسيما دول الخليج العربية كانت شريكا أساسيا في الغزو الأمريكي حيث انطلقت من أراضيها القوات الغازية، وما زالت تستضيف هذه الدول الأساطيل والجيوش الأمريكية، وترتبط معها بعلاقات تعاون عسكري وطيدة.

وبرغم ما تحقق لإيران من مكاسب كبيرة جراء الغزو الأمريكي للعراق، إلا أنها لم تبادر إلى حل المشاكل العالقة بين البلدين من مخلفات حرب ألثمان السنين، بل نراها تفعل العكس من ذلك، إذ أنها تلوح بين الحين والآخر دون وجه حق، بمطالبة العراق بدفع تعويضات حرب ألثمان سنين بدعوى مسؤولية العراق عنها، والتي تقدر بأكثر من مائة مليار دولار أمريكي، وتدعي ملكيتها لبعض حقول نفط عراقية في المناطق المحاذية لحدودها لاسيما في محافظتي البصرة وميسان، وتتلكأ باستكمال إجراءات ترسيم الحدود بموجب اتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ المجحفة بحق العراق .

وبالعودة لموضوع حرب الثمان سنوات، فإن القاصي والداني يعلم، أن النظام السابق قد أعلن رغبته بوقف إطلاق النار منذ الشهر الأول لاندلاع الحرب، ورحب بجميع جهود الوساطة الدولية لحل النزاع، لكن الحكومة الإيرانية رفضتها، حيث أصرت على استمرار الحرب وحسم نتائجها لصالحها في ساحات الوغى

مهما كلف الثمن. وقد استطاعت القوات الإيرانية في سنة الحرب الثانية، استعادة أراضيها التي احتلتها القوات العراقية في بداية الحرب، وحاولت أكثر من مرة احتلال البصرة ومدن عراقية حدودية أخرى، دون أن تتمكن من ذلك باستثناء احتلال شبه جزيرة الفاو.

فالقول أن على العراق تحمل نفقات الحرب بوصفه المسؤول عن اندلاعها واستمرارها، لا يسنده منطق حتى لو فرضنا جدلا انه البادئ في الحرب، لأن استمرارها سنين طويلة وتكبد الجانبين خسائر بشرية ومادية هائلة، لاشك يتحملها من رفض كل دعوات السلام ووقف الحرب والتفاوض لإنهاء الصراع وحل جميع المشاكل العالقة بين البلدين تحت خيمة الأمم المتحدة أو منظمة المؤتمر الإسلامي التي أعلنت وساطتها لهذا الغرض.

واليوم وبرغم العلاقات الوطيدة بين الحكومتين الإيرانية والعراقية، وتنامي مصالح تجارية واقتصادية وثقافية إيرانية واسعة في العراق، إلاّ أن إيران ما زالت تلحق أضرارا فادحة بمصالح العراق الحيوية، نذكر هنا البعض منها: تحويل مجاري بعض الأنهار من وجهتها الطبيعية نحو العراق مثل نهر خراسان والوند في محافظة ديالى ونهر كارون في محافظة البصرة وغيرها إلى داخل الأراضي الإيرانية، الأمر الذي تسبب بحرمان العراق من حقه الطبيعي بتلك المياه، مما أدى إلى جفاف هذه الأنهار وتصحر الكثير من الأراضي الزراعية العراقية، والأنكى من ذلك قيام السلطات الإيرانية بتوجيه مياه البزل الإيرانية المالحة باتجاه الأراضي العراقية، مما نجم عنها زيادة الملوحة في مياه شط العرب، وتعذر الاستفادة من مياهه في الكثير من الأغراض الزراعية وغيرها، ناهيك عن تعرض صيادي الأسماك العراقيين في المياه الإقليمية العراقية إلى مضايقات خفر السواحل الإيرانية بين الحين والآخر .

وثمة مفارقة غريبة في العلاقات الإيرانية العربية هي أنه يلاحظ كلما ابتعدت إيران عن الدول الغربية واحتدم صراعها مع الكيان الصهيوني إلى حد التهديد بشن هجوم عسكري بالتنسيق مع الدول الغربية لتدمير منشات إيران الحيوية وشل قدراتها العسكرية، يلاحظ في الوقت نفسه تأزم العلاقات العربية الإيرانية إلى حد القطيعة، وذلك بتحريض مباشر من الدول الغربية بعامة والولايات المتحدة الأمريكية بخاصة، وزج هذه الدول في صراع لا ناقة لها فيه ولا جمل، إذ لا يمكن أن يستفيد أحدا من هكذا صراع عبثي مدمر سوى تجار الحروب وموردي الأسلحة الأمريكان والأوربيين لاسيما أن هذه الدول تعاني من أزمات اقتصادية حادة، تسعى للتخفيف منها من مبيعات الأسلحة التي تصل صفقاتها مليارات الدولارات. ولا عجب أن نرى مبيعات الأسلحة البريطانية والفرنسية والألمانية والأمريكية لدول مجلس التعاون الخليجي هي أعلى المبيعات في العالم والتي تصل قيمتها السنوية مليارات الدولارات. وقد أثبتت الوقائع والأحداث أن لا قيمة حقيقية لهذه الأسلحة لدى دول الخليج العربية لأسباب شتى لا مجال الخوض بها في هذا المقام. وما غزو العراق للكويت عام ١٩٩١ واحتلالها في ساعات قليلة إلاّ خير شاهد ودليل على صحة ذلك، برغم ما كانت تمتلكه دول الخليج من ترسانة أسلحة هائلة، ذلك أن أمن الخليج لا يمكن أن يتحقق إلاّ من خلال منظومة أمن إقليمي تشترك به جميع دول المنطقة بعيدا عن المداخلات الخارجية .

وفي الختام نقول أنه قد آن الأوان لطي صفحة الماضي لبدء علاقات احترام ومودة وتكافؤ بين جميع دول المنطقة صغيرها وكبيرها من منطلق تبادل المنافع وتعزيز العلاقات فيما بينها وعدم التدخل بشؤون الدول الأخرى، والإقتداء بمناطق العالم الأخرى التي نجحت بإقامة تجمعات إقليمية واسعة في آسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية بهدف النماء الاقتصادي لبلدانها وتحقيق رفاهية شعوبها .

نظرة في العلاقات العراقية العربية

نظرة في العلاقات العراقية العربية

يلاحظ من يتابع تطور العلاقات العراقية العربية منذ نشأة دولة العراق الحديث عام ١٩٢١، ونشأة الدول العربية الحديثة بعد هذا التاريخ بسنوات طويلة التي امتدت لغاية عام ١٩٧١، أن هذه العلاقات لم تكن سلسة أو منصفة بحق العراق في معظم الأحيان، برغم ما كان يقدمه العراق للكثير من هذه الدول من مساعدات سخية دون مقابل وعلى حساب شعبه الذي كان بأمس الحاجة إليها في معظم الأحيان.

فالعراق وكما هو معروف كان أول البلدان العربية إن لم يكن الوحيد بينها الذي نصت دساتيره على أنه جزء لا يتجزأ من الأمة العربية، برغم تعدد أعراقه وقومياته، كما أنه أحد أهم البلدان العربية الذي توالت على حكمه أحزاب تتبنى الفكر العربي القومي، لفترات طويلة امتدت لغاية غزوه واحتلاله عام ٢٠٠٣.

كان العراق البلد العربي الوحيد الذي لا تربطه حدود جغرافية بإسرائيل، وشارك فعليا بجميع حروب العرب ضد إسرائيل بدءا من حرب عام ١٩٤٨ مرورا بحرب عام ١٩٦٧ وانتهاء بحرب عام ١٩٧٣. وظلّ مدافعا أمينا عن الجبهة الشرقية المتمثلة بسورية والأردن، حيث كانت ترابط قواته المسلحة في الأردن سنين طويلة حتى تم إخراجها من قبل الحكومة الأردنية بعد أحداث الأردن الدامية عام ١٩٧٠ التي عرفت بأيلول الأسود، وتم فيها تصفية المقاومة الفلسطينية المسلحة التي تتخذ من الأردن مقر لانطلاق عملياتها المسلحة ضد إسرائيل. وبرغم ذلك ظلّ العراق مدافعا قويا عن القضية الفلسطينية وفصائلها المسلحة ودعمها بالمال والسلاح وتحمله تبعات ذلك، وما تدمير إسرائيل لمفاعل تموز النووي عام ١٩٨١ إلاّ خير شاهد ودليل على عدوانية إسرائيل وحقدها على العراق بوصفه أحد أهم مراكز القوة العربية.

كان العراق أول من دعا لعقد مؤتمر قمة عربية في بغداد عام ١٩٧٧ لتدارك تداعيات معاهدة الصلح المنفرد الذي عقدته مصر السادات وإسرائيل برعاية الولايات المتحدة الأمريكية في منتجع كامب ديفد، على الأمن القومي العربي بعامة والقضية الفلسطينية بخاصة، حيث لعب العراق دورا بارزا بحشد القدرات العربية لدعم دول المواجهة والفصائل الفلسطينية لتعزيز صمودها وقدرأتها النضالية لاستعادة حقوقها المشروعة في فلسطين والأراضي العربية المحتلة.

ولعل من عاصر ثورة الرابع عشر من تموز عام ١٩٥٨ يتذكر جيدا أن قائد الثورة الراحل عبد الكريم قاسم كان أول من أسس نواة جيش التحرير الفلسطيني ببغداد، ودعمه بالمال والسلاح، وليس ذلك غريبا على العراق حيث كان الجيش العراقي في طليعة الجيوش العربية المشاركة بحرب فلسطين عام ١٩٤٨.

كان العراق سندا حقيقيا للدول العربية وكريما سخيا تجاهها على حساب حاجات شعبه أحيانا، وما إنفراد حكومة ثورة الرابع عشر من تموز بدعم الثورة الجزائرية بتخصيص مليون دينار عراقي من موازنته الذي يمثل استقطاع مبلغ كبير من الموازنة حينذاك، لتصبح مليوني دينار فيما بعد إلاّ خير دليل على ذلك.

واليوم حين تتسابق الدول العربية لإقامة علاقات واسعة مع إسرائيل، بعضها بفتح سفارات إسرائيلية في بلدانها، وبعضها بفتح مكاتب لرعاية مصالحها، فضلا عن تبادل الزيارات في السر والعلن بين مسؤوليها، وبرغم ما تعرضت له الحكومات العراقية المختلفة من ضغوطات من جهات شتى لإقامة اتصالات بصورة أو بأخرى مع إسرائيل، إلاّ أن هذه الجهود باءت بالفشل، وربما نجحت بإقامة اتصالات مع بعض الأوساط السياسية بصورة أو بأخرى، لكنها لا ترقي إلى مستوى العلاقات بين الدول، كما هو حال العلاقات حاليا بين إسرائيل والكثير من الدول العربية برغم الضجيج الإعلامي الكاذب.

وربما لا يعرف كثيرون أن العراق كان أول بلد عربي ينال عضوية عصبة الأمم عام ١٩٣٢، وبعدها عضوية هيئة الأمم المتحدة عند تأسيسها عام ١٩٤٥، كان العراق مدافعا قويا في المحافل الدولية عن القضايا العربية سواء ما يتعلق منها بالقضية الفلسطينية أو القضايا العربية الأخرى المتعلقة بحرب التحرير الجزائرية أو سعي الدول العربية الأخرى لنيل استقلالها حينذاك. وربما لا يعرف البعض أن العراق كان عضوا مؤسسا لجامعة الدول العربية، ويقال أنه صاحب فكرة تأسيسها أصلا بالتنسيق مع الحكومة البريطانية صاحبة النفوذ الأكبر في البلاد العربية عام ١٩٤٥، حيث ضمت الجامعة حينذاك سبعة دول عربية هي العراق ومصر واليمن والمملكة العربية السعودية وسورية ولبنان والأردن.

وكيف تصرفت الدول العربية تجاه العراق في المقابل، فقد ناصبت بعض هذه الدول العراق العداء، في إطار سياسة المحاور، فقد شنت مصر عبد الناصر حربا شعواء على النظام الملكي الحاكم حينذاك في العراق بسبب انضمامه إلى حلف بغداد الذي ضم كل من العراق وإيران وتركيا وباكستان تحت رعاية الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا للوقوف بوجه المد الشيوعي القادم من الإتحاد السوفيتي، ويقول البعض أن السبب الحقيقي لهذا العداء هو استبعاد مصر من هذا الحلف والله أعلم. وبسقوط الحكم الملكي وانبثاق ثورة الرابع عشر من تموز التي أنهت عضوية العراق بحلف بغداد والتي يفترض أن يغير المحور المصري موقفه تجاه العراق، نرى العكس من ذلك يحصل بعد أشهر قليلة من انبثاق الثورة، حيث ازداد العداء إلى حد التآمر على العراق والتدخل السافر بشؤونه الداخلية الذي أسفر عن قلب نظام الحكم عبر مجزرة دموية رهيبة لم يشهد لها العراق مثيلا في تاريخه الحديث عام ١٩٦٣. وهنا كان متوقعا حدوث انفراج حقيقي في العلاقات بعد أن استطاع النظام المصري تحقيق مأربه، إلاّ أن شيئا من ذلك لم يحدث لمصلحة العراق حيث استمرت التجاذبات بين الجانبين في أجواء من الريبة والشك بين الجانبين، كان العراق فيها على الدوام الخاسر الأكبر.

وفي أعقاب انقلاب السابع عشر من تموز عام ١٩٦٨ فتح العراق أبوابه لكل من هب ودب من العرب بما في ذلك استقدام عوائل فلاحية من مصر والمغرب للاستيطان في العراق، ومنحهم امتيازات مغرية لا يتمتع العراقيون بنصفها، واستعداده لمنحهم الجنسية العراقية التي جرد منها عراقيون أصلاء كثيرون بذرائع شتى. بينما نرى أن معظم الدول العربية قد أغلقت أبوابها بوجه العراقيين بعد أن ضاق بهم الحال في أعقاب الحصار الظالم الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها تحت يافطة الأمم المتحدة دون وجه حق، وفعلت الشيء نفسه تجاه الفارين من العمليات الإرهابية بعد احتلال العراق.

وماذا حقق العراق من كل ذلك، دفعت بعض الدول العربية النظام الحاكم في العراق إلى حرب عبثية ضد إيران عام ١٩٨٠، استمرت ثمان سنيين، كان بالإمكان تلافيها بشي من الحكمة لولا أن هذه الدول قد صبت الزيت على النار حماية لمصالحها، حيث كانت المستفيد الرئيس من هذه الحرب المدمرة بتنامي قدراتها المالية بسبب توقف صادرات النفط العراقية من جهة وزيادة صادرات تلك الدول من جهة أخرى، فضلا عن ارتفاع أسعاره، ناهيك عن الخسائر البشرية والمادية الباهظة التي تحملها العراق والتي ما زال يعاني منها حتى وقتنا الراهن.

وماذا بعد، فقد راحت هذه الدول تطالب النظام العراقي بدفع المنح المالية التي قدمتها للنظام لدعم مجهوده الحربي، مدعية الآن أن هذه الأموال كانت قروضا بذمة العراق مستحقة الدفع، ولم تكتف بذلك بل راح البعض منها يفتعل الأزمات إلى حد التصادم الذي نجم عنه غزو الكويت عام ١٩٩٠، وما أعقبه من تدمير شامل لقدرات العراق، ومن ثمة غزوه واحتلاله من قبل القوات الأمريكية عام ٢٠٠٣. وما زال العراق يرزح تحت بند الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة الذي يحرم العراق من التصرف بأمواله بسبب إصرار الكويت على الاستمرار بمعاقبة العراق برغم كل ما لحق به من أذى، كانت سببا رئيسيا فيه حتى يومنا هذا،

ودفع تعويضات باهظة للكويت، فضلا عن استيلاؤها على بعض الأراضي والمياه العراقية بموجب معاهدة ترسيم الحدود التي فرضتها الأمم المتحدة خلافا للمواثيق الدولية دون موافقة العراق على ذلك.

ولعل ما يثير الأسى تباكي هذه الدول الآن على ما حلّ بالنظام العراقي الحاكم حينذاك بعد أن أدركت أن قوته كانت الدرع الحصين الواقي لها ضد الأطماع الخارجية أيا كان مصدرها، متناسية أن ما حلّ بالعراق ما كان له أن يكون لولا تعاونها وتقديمها التسهيلات للقوات الغازية وتحريض الغزاة على ذلك في السر والعلن.وبرغم هذا التباكي فإن هذه الدول ما زالت تمتنع من استقبال العراقيين الفارين من العمليات الإرهابية والباحثين عن ملاذات آمنة لهم ولو بصورة مؤقتة وهم يحملون أعلى المؤهلات العلمية والخبرات الواسعة، بينما تتفتح أبوابها لملايين الأجانب دون قيود تذكر.

وعلى أية حال، وبعد أن حلّ بالعراق ما حل من مآسي ودمار شامل، وانبثاق نظام سياسي لا يعادي أحدا، وغير قادر حتى عن الدفاع عن نفسه تجاه الأخطار الخارجية، وجاء عبر ولادة قيصرية ومخاض شاق شاركت فيه الدول العربية والدول الغربية معا بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، ألا يفترض رعاية هذا الوليد بعد ما حل بأمه الرءوم من مآسي لا حصر لها؟ .

نرى العكس من ذلك تماما حيث ازداد عداؤها للعراق إلى حد القطيعة والتدخل الفظ بشؤونه الداخلية واحتضان بعض المجاميع المسلحة بدعاوى تحرير العراق من الاحتلال الذي كانوا هم طرفا أساسيا فيه، وإلاّ كيف نفسر صخب آلتها الإعلامية ضد العراق؟، وامتناع مسؤوليها من زيارة العراق، أو فتح سفارات لها في بغداد الرشيد على غرار ما فعلته الدول الأجنبية التي ما انفك قادتها يتوافدون على العراق وإبرام الاتفاقيات التي تعود بالفائدة على جميع الأطراف. في الوقت الذي يتباكون فيه على ضياع عروبة العراق زورا وبهتانا.

ولعال ما هو أدهى وأمر دعاوى بعض المتحذلقين من المثقفين العرب المأجورين من قبل بعض هذه الدول، يرددون دون حياء أن العراق كيانا مصطنعا أوجده البريطانيون في مطلع القرن العشرين، متناسين أن العراق مهد الحضارة الإنسانية ومهبط الأنبياء والرسل أحد أقدم دول العالم على الإطلاق، حيث عرف العراق ببلاد الرافدين في الكتب السماوية المقدسة منذ الأزل، وقامت على أرضه أقدم الحضارات في سومر وأكد وبابل وآشور، وإليه يعود الفضل بأعظم اختراعين عرفتهما الإنسانية هما اختراع العجلة والكتابة، متوهمين أنهم بتدمير المتحف العراقي وسرقة أثاره أن باستطاعتهم محو ذاكرة تاريخ العراق. شهد العراق حضارات عربية راقية قبل بزوغ الإسلام، وازدهرت على أرضه حضارات عربية أعظم بعد الإسلام، يكفي أن نشير إلى مدارس الكوفة والبصرة التي أغنت الفكر العربي الإسلامي، وبغداد الرشيد عاصمة الخلافة العباسية الإسلامية، ولا نريد أن نقول أين كانت كيانات دولهم المزعومة قبل مائة سنة لا أكثر ولا نريد أن نزيد على ذلك فالحليم تكفيه الإشارة ليفهم ما هو أصيل وما هو زائف.

وفي الختام نقول كان العراق على الدوام وسيظل بإذن الله وفيا ومدافعا قويا عن حقوق شعبه وانتزاعها من كائنا من يكون طال الزمن أم قصر، ونأمل أن يدرك الجميع أن العراق رقما صعبا لا يمكن تجاهله حتى في أدنى حالت ضعفه، وعليهم أن يتداركوا أخطاء الماضي وسلبياته تجاه العراق، وفتح صفحة جديدة من العلاقات الطيبة القائمة على المودة والاحترام المتبادل من منطلق التكافؤ وتبادل المنافع وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لكل بلد .

كردستان العراق إقليم
أم دولة داخل دولة ؟

كردستان العراق إقليم أم دولة داخل دولة ؟

منذ تأسيس دولة العراق الحديث عام ١٩٢١ ما انفك الكرد يطالبون بالإنفصال عن العراق وإقامة ما يطلقون عليه دولة كردستان، من منطلق أحقيتهم كأي شعب آخر بتقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة ذات السيادة، على الرغم من أن التاريخ قديمه وحديثه لم يعرف يوما قيام دولة كردية مستقلة عن محيطها الإقليمي, إذ عاش الكرد بأمن وسلام جنبا إلى جنب مع سائر الأقوام التي سكنت العراق من آشوريين وبابليين وسومريين وعرب في إطار الإمبراطوريات التي أسستها هذه الأقوام بما في ذلك إمبراطوريات احتلت العراق ردحا من الزمن مثل الإمبراطورية الفارسية والعثمانية وغيرها لا مجال هنا للخوض بتفصيلاتها . وقد أصاب الكرد ما أصاب تلك الأقوام من خير وسوء على الحد السواء.وبرغم ذلك ليس هناك ما يمنع قيام دولة كردية إذا ما ارتأى الكرد أن قيام مثل هذه الدولة يصب في مصلحة الكرد ولا يلحق أذى بجيرانهم في إطار المودة والاحترام والتفاهم.

فالعراق كان ولا يزال بلد متعدد الأعراق والأديان والمذاهب. يشير الإحصاء السكاني للعراق الذي أجري في سنة ١٩٤٧ الذي يسود الاعتقاد بين الباحثين والمختصين بالشأن العراقي بدقته ومرجعيته العلمية, أن سكان العراق كان يقدر حينذاك(٤) ملايين و(٥٨٤) ألف نسمة،بواقع (٩٣,٣٪) من المسلمين,نسبة الشيعة (٥٤,١٪) ونسبة السنة (٣٩,٢٪)،و(٦,٧٪) من غير المسلمين. ويتوزعون عرقيا بواقع (٨٠٪) من العرب و(١٥٪) من الكرد و(٥٪) من التركمان وقوميات أخرى .

وبحكم أن أكثرية سكان العراق هم من المسلمين، كان العراق بلدا إسلاميا, دون أن يعني ذلك مصادرة حقوق معتنقي الديانات الأخرى من ممارسة

طقوسهم وشعائرهم الدينية بحرية وأمان, وهو ما يشهد عليه وجود الكنائس وأماكن العبادة المختلفة لجميع الأديان المنتشرة في العراق من أقصاه إلى أقصاه.

وبحكم أن أغلبية سكانه من العرب، فأنه أمر طبيعي أن تكون هويته عربية، دون أن يعني ذلك مصادرة حقوق القوميات الأخرى الثقافية والحضارية التي كفلتها دساتير العراق المختلفة وصانتها حكوماته المختلفة دون أي تفريق بسبب العرق أو الدين أو المذهب، فالجميع سواسية أمام القانون . وكان العراق الحديث مثالا رائعا للتسامح الديني والمذهبي والعرقي, وإذا كانت هناك ثمة ملاحظات حول ممارسة بعض النظم التي حكمت العراق بالانحياز إلى هذا اللون أو ذاك،فإنما مرده يمكن أن يعزى بالدرجة الأساس إلى مدى ارتباطها بتلك النظم وتوافقها مع سياساته. وقد حرصت هذه النظم بصورة أو بأخرى على إشراك رموز من جميع ألوان الطيف العراقي الديني والمذهبي والعرقي، وإن كان ذلك بنسب متفاوتة قد لا تتناسب وحجم كل منها. إذ كان هاجس تلك النظم أمنها واستمرارها في السلطة قبل أي اعتبار آخر, وقد كان الجيش والشرطة وقوى الأمن وسيلتها الفاعلة لتحقيق ذلك . وبالمقابل كانت الأحزاب المعارضة لتلك النظم تضم أيضا جميع ألوان الطيف العراقي باستثناء الأحزاب الكردية التي اقتصرت على الكرد حصرا .

ويمكن ملاحظة ذلك بكل وضوح في تركيبة النظم السياسية المختلفة التي حكمت العراق الحديث، إذ لم يخلو أي منها من قادة ووزراء من العرب والكرد ومن المسلمين السنة والشيعة، وإن كانت هناك هيمنة واضحة للعرب السنة لا تتناسب و حجم هذا المكون، وربما يعود السبب بذلك إلى الحقب التاريخية المختلفة التي مر بها العراق قبل تأسيس دولته الحديثة حيث كانت أغلب قيادات العراق من العرب السنة كونهم الأقرب مذهبيا إلى الدولة العثمانية والإمبراطوريات التي سبقتها.وبمراجعة بسيطة لتاريخ العراق الحديث نرى أن أول وزير مالية للعراق في عهد الملك فيصل الأول كان يهوديا, وتولى ساسة كرد وشيعة رئاسة الوزراء في

العهد الملكي أكثر من مرة, فضلا عن العديد من الوزارات والمناصب العسكرية والمدنية الرفيعة في الدولة،إذ كان أول رئيس لجامعة بغداد مسيحيا, وكذا الحال في العهود الجمهورية اللاحقة حيث تولى كثيرون من الكرد والشيعة والمسيحيين مناصب رفيعة في مفاصل الدولة المختلفة، كرئاسة الوزراء ونائب رئيس الجمهورية ووزراء وسفراء وقيادات الجيش وغيرها, وكان أول رئيس لجامعة بغداد في العهد الجمهوري الأول صابئيا, إلا أن الحق يقال لم تكن أعدادهم متناسبة مع حجم مكوناتهم لاسيما من الكرد والشيعة، مما تسبب في صراع سياسي حاد بين أحزاب هذه المكونات والسلطات الحاكمة.

وكون العراق دولة متعددة الأعراق والأديان لا يمثل حالة غريبة أو شاذة بين الدول، فها هي الهند أكبر الدول الديمقراطية في العالم بلد متعدد الأعراق والديانات والمذاهب، يعيش سكانها بأمن وسلام، وبريطانيا أعرق الدول ديمقراطية بلد متعدد الأعراق، وسويسرا ليس بلد متعدد الأعراق حسب، بل أن أعراقها لها نظائرها في دول أخرى مجاورة، ألمانيا وفرنسا وإيطاليا دون أن يؤثر ذلك في انتمائهم إلى بلدهم سويسرا،أو يدعو لمطالبتهم بالانضمام إلى تلك الدول, والأمثلة الأخرى على ذلك كثيرة، روسيا الاتحادية والصين وإيران وأفغانستان وكندا وبلجيكا وغيرها.

وبالعودة إلى موضوع القضية الكردية موضوع هذه الدراسة، نقول أن بداية هذه القضية تعود إلى مطلع القرن العشرين عندما وعد بعض الساسة البريطانيون ممن كانت لهم علاقة بشؤون العراق حينذاك, بعض مشايخ الكرد بإمكانية تأسيس دولة كردستان، ولم يحققوا لهم هذا الوعد مما دعا الشيخ محمود الحفيد في السليمانية إلى التمرد عام ١٩٢٠ حيث نفته السلطات البريطانية إلى الهند. تمرد بعدها الشيخ أحمد وأخوه الملا مصطفى البرزاني في الأعوام ١٩٣٠ – ١٩٣٢ ضد الحكومة العراقية التي تمكنت من القضاء على هذا التمرد. وفي العام ١٩٤٥ تمرد ثانية الملا مصطفى البرزاني حيث تم دحر هذا التمرد عام ١٩٤٦،فر بعدها الملا إلى إيران

ليستقر بعدها في روسيا . وبقيام ثورة الرابع عشر من تموز عام ١٩٥٨أعاد قائد الثورة الزعيم الراحل عبد الكريم قاسم الملا مصطفى ورفاقه إلى العراق معززا مكرما، والسماح لهم بممارسة النشاط السياسي علنا، كما ضمّن الدستور العراقي المؤقت بندا ينص على أن العرب والأكراد وسائر الأقليات شركاء في هذا الوطن ,إلاّ أن الملا عاد وتمرد ثانية عام ١٩٦١ وساهم في انقلاب شباط الدامي الذي أطاح بحكم عبد الكريم قاسم, ولم يمض وقت طويل حتى عاد وتمرد الملا مرة أخرى عام ١٩٦٥، وفي العام ١٩٦٩تم الإنفاق مع سلطة حزب البعث الحاكم حينذاك بما يعرف باتفاق ١١ آذار عام ١٩٧٠ حيث حددت هذه الاتفاقية مدة خمسة سنوات لتطبيع الأوضاع في كردستان تمهيدا لمنحها حكما ذاتيا. وقد حددت منطقة كردستان بمحافظتي السليمانية واربيل ومحافظة دهوك المستحدثة عام ١٩٦٩ باستقطاع المناطق ذات الأغلبية الكردية من محافظة الموصل. وبانتهاء هذه المدة لم يتفق الطرفان على تحديد هذه المناطق حيث أصر الساسة الكرد على ضم محافظة كركوك ومناطق أخرى من محافظات العراق إلى منطقة الحكم الذاتي. أعلنت الحكومة العراقية منطقة حكم ذاتي للكرد باسم منطقة كردستان للحكم الذاتي ضمت محافظات السليمانية وأربيل ودهوك ، وجعلت مدينة أربيل عاصمة الإقليم.

تمرد الكرد مرة أخرى، ولم ينتهي هذا التمرد إلاّ بعد توقيع العراق ما يعرف باتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ حيث أوقف شاه إيران الدعم الذي كان يقدمه للكرد . لقد كلفت ثورات الكرد المسلحة ضد حكومات العراق المختلفة آلاف الضحايا وهدر ثروات العراق وتدمير الكثير من البنى التحتية وفسح المجال للدول الأخرى بالتدخل بشؤونه وانتهاك حرمة أراضيه.

وفي أعقاب حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ وفرض العقوبات المعروفة على العراق ومنها إقامة ما يعرف بالملاذ الآمن للكرد بحماية أمريكية تحت غطاء شرعية دولية من منظمة الأمم المتحدة،سيطرت الأحزاب الكردية المعارضة للنظام العراقي على

مقاليد الحكم في محافظات السليمانية واربيل ودهوك تحت إدارتين منفصلتين, أحداهما في السليمانية, والأخرى في أربيل ودهوك .

وبغزو العراق عام ٢٠٠٣ ومشاركة الأحزاب الكردية بفاعلية بهذا الغزو إلى جانب القوات الغازية،ازداد نفوذ هذه الأحزاب ليس في كردستان فحسب،بل ومناطق أخرى في العراق، أبرزها محافظة كركوك, ويمكن القول أنه إذا كان هناك ثمة مستفيد من غزو العراق عام ٢٠٠٣, لابد أن يكون الكرد في مقدمة هؤلاء المستفيدين حيث أصبح حلم تحقيق الدولة الكردية حقيقة ماثلة للعيان، ويمكن أن ترى النور في المستقبل القريب المنظور إذا ما سنحت لها بعض الظروف الدولية المناسبة،لاسيما بعد أن قطع الكرد شوطا مهما بترسيخ كيانهم من موارد العراق النفطية، ولم يعد الإقليم يتمتع بحكم ذاتي حسب، بل بات يتمتع باستقلال يكاد يكون استقلالا كاملا، حيث يتمتع الإقليم حاليا بحكومة خاصة ومجلس نواب وعلم وطني ودستور خاص به, يشرع القوانين بمعزل عن مجلس النواب العراقي ويبرم الاتفاقات الدولية دون الرجوع إلى الحكومة المركزية، وفوق هذا وذاك تمول الحكومة المركزية موازنة الإقليم من ثروات العراق, بينما تتصرف حكومة الإقليم بثروات الإقليم لحسابها كيفما تشاء, فضلا عن أن للإقليم قواته المسلحة الخاصة به لدرجة أن رئيس الإقليم يعترض لدى الجهات الأجنبية على تسليح الجيش العراقي بوصف ذلك تهديدا لأمن وسلامة الإقليم, وكأن الإقليم ليس جزءا من العراق، في الوقت الذي يرأس الجيش العراقي رئيس أركان جيش كردي مرشح من الإقليم مع عدد آخر من الضباط منهم قائد القوة الجوية. ويرأس جمهورية العراق رئيس كردي ويشارك وزراء أكراد في الحكومة العراقية ومنهم وزير الخارجية ونواب أكراد في مجلس النواب العراقي. وبالمقابل لا وجود للحكومة المركزية في الإقليم ولو بصورة شكلية بروتوكولية.

تحضى الأحزاب الكردية برعاية ودعم الدول التي ساهمت بغزو العراق واحتلاله, وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية لما قدمته لها من تسهيلات،وتطابق وجهات نظرها في معظم القضايا السياسية،ولا ترى هذه الأحزاب قي قوات هذه الدول قوات غازية محتلة للعراق، بل ترى أنها قوات محررة لتخليصها من القهر والاستبداد, وأنها ممتنة لهذه القوات لما وفرت لها من ظروف مناسبة لقيام كيانها السياسي الذي يتمتع باستقلال يكاد يكون استقلالا كاملا، لذا فإنها لم تمانع ببقاء هذه القوات على أرض العراق، إذ ترى فيها ضمانا للحفاظ على مكتسباتها وديمومة إقليمها ضد أية مخاطر محتملة من دول الجوار أو من الحكومة المركزية, برغم مشاركتها بهذه الحكومة .

استفادت الأحزاب الكردية من هذا الدعم كثيرا بتعزيز سلطتها في الإقليم ونفوذها في العراق, بخلاف حال الأحزاب والتكتلات السياسية العربية في العراق التي استلمت مقاليد السلطة في أعقاب الغزو الأمريكي, إذ لم تعلن هذه الأحزاب موقفها صراحة من هذا الغزو، فهي ممتنة لهذا الغزو الذي لولاه ما كان بإمكانها تسلم مقاليد السلطة،إلاّ أنها تجد نفسها مضطرة لعدم البوح بذلك علنا خوفا من ردة فعل مؤيديها السلبية ومن بعض دول الجوار, لذا فقد اتخذت موقفا وسطيا بإقامة علاقات تعاون وطيدة بالولايات المتحدة الأمريكية في إطار اتفاقية إستراتيجية طويلة الأمد. وهي تتأرجح بين هذه وذاك.

أدى التدهور الأمني الخطير الذي شهده العراق في أعقاب الغزو الأمريكي عام ٢٠٠٣ وبخاصة في بغداد وبعض محافظات شمال وغرب بغداد, والذي اتخذ في معظمه من الطائفية السياسية غطاء له وساندته بعض الأحزاب والكتل السياسية العربية وقوى خارجية في السر والعلن, وما رافقه من سجالات سياسية بين هذه الأحزاب للاستحواذ على السلطة وبسط النفوذ وإقصاء الآخر, أدى كل ذلك إلى تفكك وحدة العراق وفسح المجال لتدخل قوى إقليمية وأجنبية بشؤونه

الداخلية, بينما يلاحظ في المقابل تماسك الأحزاب الكردية ووحدة مواقفها إزاء جميع القضايا الكردية في إطار جبهة التحالف الكردستاني، مما أسهم باستقرار إقليم كردستان وتحقيق معدلات تنمية عالية, وعزز سلطة الإقليم إلى الحد الذي باتت فيه هذه السلطة لا تتقيد بسياسة الحكومة المركزية.

ولعل من المفارقات الغريبة اتهام قادة الإقليم،قادة الحكومة المركزية بالديكتاتورية والتفرد بالسلطة، بينما يرى القاصي والداني أن العكس هو الصحيح, إذ أن معظم رموز الحكومة المركزية لاسيما رموز الصف الأول الذين دخلوا العراق برفقة المحتلين لم يعد لهم وجود في السلطة الآن،حيث تعاقب على رئاسة الوزراء مثلا ثلاث رؤساء حتى الآن،بينما لم يلاحظ أي تغير برموز سلطة الإقليم أو ممثليها في الحكومة المركزية, فضلا عن توريث بعضها وتوزيع المناصب عائليا. هذا إضافة إلى أن الحكومة التي توصف بالديكتاتورية، هي حكومة محاصصة طائفية وعرقية ممثلة للكتل السياسية من العرب والكرد بحسب حجم مكوناتها, وهي في حقيقة الأمر ليست حكومة مركزية قدر تعلق الأمر بالإقليم، حيث لا سلطة لها في الإقليم لا من قريب أو بعيد بأي شكل من الأشكال سوى تأمين موازنة الإقليم.

يعتقد على نطاق واسع أن الكرد يسعون بصورة أو بأخرى إلى تقسيم العراق إلى أقاليم كي يكون إقليم كردستان حالة طبيعية بين مجموعة أقاليم. وبذلك لا تثير استفزاز أية جهة،ويضعف في الوقت نفسه تأثير الحكومة المركزية حيث ستتوزع سلطاتها بين الأقاليم . وأخيرا نقول إذا كان الدستور قد حدد النظام السياسي في العراق، بأنه نظام ديمقراطي إتحادي تعددي،وقد نال الكرد حقوقهم كاملة بموجب هذا الدستور، وربما يرى كثيرون أنهم قد نالوا أكثر من ذلك، فلماذا التلويح بورقة الانفصال من بعض قادتهم بين الحين والآخر، وكأن وجودهم في العراق منّة يستحقون عليها الثناء. وهنا نرى ضرورة أن توحد الأحزاب

والتكتلات السياسية العربية في العراق رؤيتها السياسية إزاء القضية الكردية بعيدا عن سياسة المحاور والمصالح الذاتية والمماحكات الحزبية الفئوية الضيقة .

وللخروج من هذا المأزق السياسي الذي لا مسوغ قانوني له ولا يخدم العراق لا من بعيد أو قريب،نرى أحد أمرين إما قيام عراق ديمقراطي إتحادي حقيقي تحترم فيه الحكومة المركزية وتحفظ لها هيبتها، بمعنى تمارس فيه الحقوق وتؤدى الواجبات بصورة صحيحة في إطار قانون مدني يتسق مع الدستور، وتحدد صلاحيات ومهام الحكومة المركزية وسلطة الإقليم والحكومات المحلية في المحافظات، بصورة واضحة لا لبس فيها بحيث تكون اليد العليا للمركز في كل ما يتعلق بثروات العراق والحفاظ على أمنه وحرمة أراضيه وفي علاقاته مع الدول، طالما أن هذه الحكومة منتخبة من الشعب وممثلة لجميع مكوناته، مما يستلزم أن يخضع الجميع لسلطاتها في إطار القانون . أو أن يذهب كل فريق لحاله لتقرير مصيره بعد أن تحدد بوضوح مناطق الإقليم، منعا لأية صراعات حدود مستقبلية كما شهدت ذلك دولا كثيرة, وليس حال السودان وجنوبه بعيدا عن الأذهان .

ولأجل أن يعيش العراق بأمن وسلام وازدهار وينعم أبنائه بخيراته والعيش الكريم بعد أن عانوا ما عانوا من ويلات الحروب وما رافقها وأعقبها من دمار شامل وإزهاق لآلاف الأرواح البريئة دون ذنب، نقول لابد أن يدرك حكماء البلاد أنه قد آن الأوان لوضع حد لهذه المآسي بالاعتصام بحبل الله الواحد الأحد،و كإسهام متواضع نقترح الآتي :

١. إعادة نظر جذرية وشاملة بجميع بنود الدستور الحالي الذي وضع في ظروف استثنائية شاذة تحت ظل الاحتلال الأجنبي وامتناع جهات هامة من المشاركة بإعداده في حينه،بحيث تحدد هوية العراق بوضوح،وتشكيلات

البلاد الإدارية, محافظات كانت أم أقاليم، وتحديد سلطة وصلاحيات الحكومة المركزية والحكومات المحلية في المحافظات والأقاليم حيثما وجدت.

٢. حسم النزاع القائم حول محافظة كركوك وما يسمى بالمناطق المتنازع عليها بين الكرد والحكومة المركزية وفق آلية يتفق عليها والقبول بنتائج ما تفضي إليه هذه الآلية.

٣. تحديد مناطق ما يعرف بإقليم كردستان بصورة واضحة ونهائية،وحسم موضوع بقاء الإقليم ضمن الدولة العراقية من عدمه عبر آليات يتفق عليها.

٤. تحديد شكل ارتباط إقليم كردستان بالحكومة المركزية في حالة بقائه ضمن الدولة العراقية بحيث لا يكون الإقليم دولة داخل دولة، بل جزءا من الدولة يتمتع بالحكم الداخلي الذاتي.

٥. التعامل مع جميع مكونات المجتمع العراقي من منطلق أن العراق وطن الجميع، ولا يجوز لأي مكون صغر أم كبر هذا المكون الاستئثار بالسلطة تحت أية ذريعة أو مسوغ, حيث تكون المواطنة والانتماء للوطن أساس بناء الدولة الديمقراطية الحديثة.

٦. نبذ كل أشكال العنف والإرهاب وتكفير الآخر من منطلق أن الدين لله والوطن للجميع.

٧. إجراء مصالحة وطنية شاملة لا تستثني أحدا، وطي صفحة الماضي وإسدال الستار عليها، لتكون في ذاكرة التاريخ.

٨. السعي الجاد لبناء دولة المؤسسات وسيادة القانون واجتثاث الفساد ومحاربة الفاسدين والمفسدين، وتوظيف ثروات العراق لمصلحة شعبه في إطار تنمية شاملة مستدامة.

٩. عدم الاتكاء أو الإستقواء بقوى خارجية بأي شكل من الأشكال .

١٠. إقامة علاقات إقليمية ودولية متوازنة بعيدا عن ساسة المحاور والتكتلات، أساسها أولا وأخيرا مصلحة العراق في إطار علاقات متكافئة وتبادل منافع مشتركة.

وبذلك نكون قد وضعنا مسار العملية السياسية في العراق بالاتجاه الصحيح الذي يضمن للعراق أمنه واستقراره . والله من وراء القصد.

المؤلف في سطور

- حصل على شهادة بكالوريوس شرف من جامعة لندن في الهندسة الكهربائية والالكترونية وشهادة الماجستير في هندسة السيطرة والنظم وشهادة الدكتوراه في الهندسة الالكترونية من جامعة برونيل في بريطانيا.
- شغل عدة وظائف أبرزها رئاسة جامعة البصرة ورئاسة الجامعة التكنولوجية ورئاسة هيئة التعليم التقني لسنوات طويلة.
- اختير عضواً عاملاً في المجمع العلمي العراقي عام ١٩٩٦.
- اختير نائباً لرئيس المجمع العلمي في أيلول عام ٢٠٠٣.
- اختير أميناً عاماً للمجمع العلمي في نيسان عام ٢٠٠٤.
- أصبح رئيساً للمجمع العلمي في آب عام ٢٠٠٤.
- اختير عضواً مراسلاً بمجمع اللغة العربية السوري عام ٢٠٠٧.
- اختير عضوا بأكاديمية العلوم للدول النامية (TWAS) عام ٢٠٠٦.
- اختير رائداً في الفكر العربي في الهندسة الإلكترونية / مؤسسة الفكر العربي عام ٢٠٠٥.
- حصل على جائزة الدولة التشجيعية في العلوم الهندسية عام ١٩٨٩.
- نشر أكثر من ١٦٠ بحثاً علمياً في مجلات علمية محكمة داخل العراق وخارجه، إضافة إلى نشر أكثر من ٣٥٠ مقالاً ودراسة في وسائل الإعلام المختلفة.
- نشر ٣٢ كتاباً علمياً وثقافياً مؤلفاً ومترجماً.
- ساهم بتحرير العديد من المجلات العلمية والثقافية.
- شارك في لجان وهيئات ومجالس علمية مختلفة.
- شمل بقانون رعاية العلماء في العراق رقم ١ لسنة ١٩٩٣.

ومن الله التوفيق.

العراق

في سنواته الصّعبة

الدكتور داخل حسن جريو



محمد خضير





دار دجلة
ناشرون وموزعون

عمان - شارع الملك حسين - مجمع الفحيص التجاري
تلفاكس: ٠٠٩٦٢٦ ٤٦٤٧٥٥٠ خلوي: ٠٠٩٦٢ ٧٩ ٥٣٦٥٧٦٧
ص ب: ٧١٢٧٧٣ عمان ١١١٧١ - الأردن
بغداد - شارع السعدون - عمارة فاطمة
تلفاكس: ٠٠٩٦٤١ ٨١٧٠٧٩٢ خلوي: ٠٠٩٦٤ ٧ ٧٠٥٨٥٥٦٠٣
E-mail: dardjlah@yahoo.com
www.dardjlah.com

